



Copyright © King Saud University

الرقم ١

١٦٩

مجموع ربه كتابيه



Copyright © King Saud University

شرح السنوسية للبريد
 كتابها اثنى اربع مائة
 في اثنى عشر جزءا
 من السنوسية اجمالا

بواسطة السيد واخيه
 مع المؤلف من اصف
 م



Copyright © King Saud University

اسم الكتاب

اسم المؤلف

تاريخ

مات

صفحة

٨٤
 ٨٦٩

في حال الامام ان من يتقليد من سواه فقد **المحقق** والامر بتقليد
من قبل الامام من ان يكون من رتبة ائمة من خلاف
وان من يتقليد محققا فاما ان يكون من رتبة ائمة من خلاف
وان من يتقليد من رتبة ائمة من خلاف
والتحليل والاشارة لا يعلم لونه محققا الا بعد التفسير القوي وقد انظر من
عن كونه منقادا وان قيل هو من تقليد من غلبت على نفسه انه
على الحق في الفروع لزم ان يكون كل من قد استدل على كونه
على رجحان قوله في ظنه محققا والاجماع على خلافه وانما
اقتضيه القابل بغير تقليد من اقتضاه رسول الله صلى الله عليه
واصحابه باجرا احكام الاسلام ورفع القيان بحجج السلف
الايان من غير بحث منهم على اسرار فلا دليل عليه لان
انما هو من باب اجرا احكام على المطان والفقهاء اهل البيت
فيه وانما كمالنا فيما بين ائمة و **ر** وما يجيب من الخلق في هذا
مع سائر الكفرة **و** في ما جرى النبي صلى الله عليه وسلم احكام
الاسلام على من قطع فيه بائذى **ن** من المناقضين ولم يدرك
ذلك على انهم لذلك في **ا** حرف **و** الى هذا المعنى الشريف بغير
فانما في الاخرى غير مخلصة عند كثير من المحققين في هذا الباب
فبشي احكام ما على الطواهير وعلى هذا ان لا يخرج
الاهام من كون على ما هم عليه يعني لان السنة هي مستعدة
البحث على اخبار واهل البيت في الاخرى يوم نبى
وانما يجب **و** العلم من هذا وكان هذا لان
انما كثر في هذا المعنى والاهام عالم بطريق
هذا يجب **و** تكرر التلخيص في هذا المعنى

وقد جعل الله سبحانه في آياته **ا** فلهذا لا بد من تقليد علي
قد روي في الله سبحانه **و** اح **ب** بعضهم من قيل
الشيء في التقليد لا يرد بل حله على درجة لا حجة له في النظر
في علم التوحيد **و** اح **ب** احدها انما قطع ان لا يكون غير ما
الشيء رضى الله عن جميعهم ما تروا ولم يعرفوا الجواهر والسر
ونقل عن الاستاذ بن فورك انه قال لو لم يدخل الجنة التي عرفها
اسوات ولا رضى الامن يعرف العرض والجواهر لبقية خالب
العلم **ح** حكى عن بعض السلف انه قال عليكم بدين المجازي وكون
ام الفخر انه قال عند موته اللهم يمان المجازي وقال عمر
بن الخطاب رضي الله عنه لرجل ساله عن اهل البيت
عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكتاب ودين لا عراب ودع ما سواه
الثالث **ا** انما يجد بعض المقلدين قوى ايمان اوسع اعتبرهم من
نظرة علم التوحيد **ق** لا يحفى فساد كل ما تمسك به على
الدين **ا** الثالث وهو رجحان ايمان بعض المقلدين على ايمان
من نظرهم من العبادرة عن المطالب لان جمهورهم لا يمتدرون
وجوب النظر وتحريم الاقتدار على التقليد **و** بعضهم يرى ان لا
انما في هذا لا قد في يدى رجحان **و** ايضا فسمي لا بد خلقت
في حال الاستدلال في التقليد ومن لازمه فهو
حال التدين بدين سادى الى ما لا يلى التحية بغيره من حيث
الانقياد بوجه من الوجوه ولعل له ايراد بعض من لم ينظر
الى هذا في رتبة ائمة العبادرة و **ح** كثر في العباد
والا فلو كان **ا** في هذا المعنى والاهام عالم بطريق
هذا يجب **و** تكرر التلخيص في هذا المعنى

وقف للمسلم

لا يستوي

في الصوم ولان وجود الماء ليس حذرا لانه مانع من ابتداء التيمم
ولا فرق في ذلك بين صلاة الفجر من كفه وصلاة جنازة والنفل كعيد
ووتر ولوراي المسافر الماء في اثنا الصلاة وهو قاصر من تروي الإقامة
او نوي القاصر لا تمام عند روية الماء بطلت صلاة تعالينا حكم
الإقامة في الاوي وحدوث ما لم يستجبه فيها وفي الثانية لان الاتمام
كافتتاح صلاة اخرى استغنا الموضع من مرضه في الصلاة كوجدها
المسافر الماء فيها فيمنظر ان كانت مما تسقط بالتيمم لم يتطاول وان
كانت مما لا تسقط بالتيمم كان تيمم وقد وضع الجبيرة على حدث
ضلت وقطم الصلاة التي تسقط بالتيمم ليتوضئ ويصلي بها
افضل من اتمامها كوجود المكفر الرقبة في اثنا الصوم والخرج
من صلاة من حره تمامها الا اذا ضاق وقت الفريضة فيخرج وقطعها
كما في مرضه في التوقيف ولو يميت ميتة وصلي عليه وجدا لما وجب
غسله والصلاة عليه سواء كان في اثنا الصلاة ام بعد ما ذكره
المعجزة في فتاويه ثم قال ولا يجب ان لا يجتنب ما قاله قوله في الخبر
انما السجدة لا يجب شي من ذلك كما في حره من سراقته في تلقينه
بكنة فرضه في الواحدة بعد الصلاة تعلم ان صلاة الجنازة كغيرها
وان تيمم الميت كتيمم الحي ولوراي الماء في صلاة التي تسقط
بالتيمم بطلان تيممه بسارعه سواء علم تلفه قبل سلامه لانه
ضعف برؤية الماء وان سقطت بطلان الصلاة التي هو فيها
اكر خالفناه حره بها ويسلم الثانية لانها من جملة الصلاة كما
يكنه المروي في حاله واني ولوراي حايض تيمم اغتسل الماء
الماء وهو جازعها حره بها يمكنه كما قاله القاضي بالغيث وغيره
وسحب النزاع كما في المجموع وغيره لبطلان طهرها ولوراه هو وها

الوجه في تيمم الميت
انما السجدة لا يجب شي من ذلك
كما في حره من سراقته في تلقينه
بكنة فرضه في الواحدة بعد الصلاة
تعلم ان صلاة الجنازة كغيرها
وان تيمم الميت كتيمم الحي
ولوراي الماء في صلاة التي تسقط
بالتيمم بطلان تيممه بسارعه
سواء علم تلفه قبل سلامه لانه
ضعف برؤية الماء وان سقطت
بطلان الصلاة التي هو فيها
اكر خالفناه حره بها ويسلم الثانية
لانها من جملة الصلاة كما
يكنه المروي في حاله واني
ولوراي حايض تيمم اغتسل الماء
الماء وهو جازعها حره بها
يمكنه كما قاله القاضي بالغيث
وغيره وسحب النزاع كما في
المجموع وغيره لبطلان طهرها
ولوراه هو وها

لان الموضع في القدر وحده الذي ذكره ليس بمكانا ظاهر
في ان حاصله عدم اعتقاده وتوقف العمل به في الفرض
على الظاهر مما هو بسبب الحاجة ويجوز في قلة
يحصل الصوم بالسرعة في شاة تروية بحركته في حركته
الى ظهور لان يجوز من غير اعتقاد في تيمم بعد السجدة
من اولها لا يسقط وجوب التطهر في حق من لم يحصل له
هذا المقام والذي جرت به العادة واسرعه السرع كحسب
العلوم من طريقها في الحرف وهو لا يخفى في النظر من هذا
والترام التعبد في الدرس والجملة في قلب الضمير وقد
روى في الحديث لا يسقط ما جعله راحة التيمم واكتبوا
ولوراي من ورواه في الصلاة عليه وقالت ليعمل في البيت
ياخي كتاب بقوة وقال كلمة موسى عليه السلام وكندنا
لمن لا نواح من كل شي في قوله فخذها بقوة وقاب جل وعلاء
فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة الاية وكان السلف الصالح
يركع حذم الصلاة الجارية في صلاة مستمرة في صلاة
الله موسى عليه الصلاة والسلام في صلاة
احقر حتى سبب التيمم في صلاة مستمرة في صلاة
لدينا وان اراد ان ما يشاء في صلاة مستمرة في صلاة
المفرد من كفوف من كفوف في صلاة مستمرة في صلاة
في كثير من جهات الصلاة في صلاة مستمرة في صلاة
بين الصلوات في صلاة مستمرة في صلاة مستمرة في صلاة
ولا في صلاة مستمرة في صلاة مستمرة في صلاة مستمرة في صلاة
في صلاة مستمرة في صلاة مستمرة في صلاة مستمرة في صلاة

University

لم يجب عليه التزج لبقا طهر صا ولوراي لما في اثناء قراءة قد يتيم
 لها بطلان تيممه بالروية سواء الوي قرأة قدر معلوم ام لا بعد
 ارتباط بعضه ببعض قاله الزواي ولا يجوز المتقل الذي وجد
 الماء في صلواته الذي لم ينفذ ركعتين بل يسلم منهما لانه
 الاحب والمعمود في النفل هذا اذ اري لما قبل قيامه للاثالث
 فما فوقها والا تم ما هو فيه وان يوي ركعة او عدد التيمه لا تغادر
 تيممه عليه فاشبه المكتوبة المقدرة ولا يزيده عليه لان الزيادة
 كما فتتاح نافلة بدليل اغتقارها الي قصد جديد ولوراي لما
 في اثناء الطواف بطلان تيممه بنا على انه يجوز تكريره وهو الاصح
والثالث من المبطلات الردة والعيادة بالله تعالى فيها خلاف
 الوضوء **فصل في اجاب** جمع جبرق وهي خشية او غوها
 كخشية توضع على الكسرة ويشهد عليها النبي بالكسرة **فصل في**
التي حيث عسر ترعا خوف محذور مما تقدم وكذا الكسوف بفتح
 اللام والشيء فوق التي في الرجل اذا احتاج الى تعظيم شيء فيها يسلم
 حروءه وللماء ويجب مسح كلها بالماء استيعا لاله ما امكن بخلاف
 التراب لا يجب مسحها به وان كانت في محله لانه ضعيف فلا يؤثر
 من وراء حائل ولا يقدر المسح به بل لا يستدامة الى الاندمال
 لانه لم يرد فيه تاقية ولان السنام ينزع للمجانية بخلاف الخف
 فيها ومسح الخشب ونحوه متى شأ والمحدث وقت غسل عليه
 ويشترط في التماريك في اذ كان لا ياخذ من لصي الا بالابنة
 للاستمسك او يجب في حال الصبح لانهما من طهارة فاعنه
 الاتيان فيها باقضي المكن **فصل في** وجوب الماء في الوضوء
 باستنار كل رجالة ثقات في بار في المسح الذي احلهم وغسل

في الوضوء
 في التيمم
 في السجدة
 في الركعة
 في الطواف
 في الصلاة
 في النفل
 في الكسرة
 في الخف
 في الخشب
 في التماريك
 في الاستمسك
 في الاتيان
 في الاستنار

انها

فدخل لما شجته فمات فقال ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان كان
 بكفية ان يتيمم ويغصب على رأسه خرقة ثم يمسح عليها ويغسل
 سائر جسده والتيمم بدل عن غسل العضو العليل ومسح السائر
 بدل عن غسل ما تحت اظرافه من الخبيث كما في التحقيق ونحوه
 وقفتة ذلك انه لو كان السائر بقدر العلة فقط او باز يد وغسل
 الزايد كلة لا يجب المسح وهو كذلك فاطلاقهم وجوب المسح جري
 على الغالب من ان السائر يامد بزيادة على محل العلة والغسل كالمخرج
 الذي يخاف من غسله ما فرقتيم له ان خاف استعمال الماء وعدا
 كما الصوف ولما بين حبات الجذري حكم العضو الجريح ان خاف
 من غسله ما فر واذ اظهر دبر الفصادة من الصوف وكشف عليه
 ترعه وجب عليه مسحه ويعني عن هذا الدم المختلط بالماء تقديما
 لمصلحة الواجب على دفع مفسدة الحرام كوجوب تخنيص مصابي
 الفرض حيث نذر ان عليه القرأة واجبة واذا اتمم الذي غسل
 الصحيح وتيمم عن الباقي وادي بوضعة لفرضان وثالث وحكمة
 ولم يحدث بعد طهارة التي لم يعد الخشب وقوه غسلها ما غسله
 ولا مسحها ما مسح به والمحدث جنبه لا يحتاج الى عادة غسل ما
 بعد عليه لانه انما يحتاج اليه في نطق طهارة العليل وطهارة
 العليل باقية اذ يشهد بالواو اي بعد التيمم لمسحه عن داء فرض
 فان خالاه من نسي لمسحه وان طهر من ذلك الوضوء لم يحصل واذ
 استنع وجب استعمال الماء في عضو من محل الطهارة نحو فرض
 او جرح فلم يمسح عليه سائر وجب التيمم ليعلا يعني بوضع العلة
 بالاطراف في التراب ما لم يمسح على موضع العلة ان كان محل التيمم
 وجب على التيمم في المكان المذكور ان كان له ابود وروين

في الوضوء
 في التيمم
 في السجدة
 في الركعة
 في الطواف
 في الصلاة
 في النفل
 في الكسرة
 في الخف
 في الخشب
 في التماريك
 في الاستمسك
 في الاتيان
 في الاستنار

في حديث عمرو بن العاص في رواية لها انه غسل معاطفة وتوضأ
 وضوءه للصلاة ثم صلى بهم قال البيهقي معناه انه غسل وسا
 امكنه وتوضأ وتيمم للماء في ويل لطف في غسل الصحاح المجاور
 للعليل فيضع خرقة مبلولة بقرية ويغسل عليه اليغسل
 بالمتنقاة منها ما حواله من غير ان يسهل اليه فان لم يقدر على
 ذلك بنفسه استعان ولو باجره فان تعذر ففي المجموع انه يقضي
 ولو جرح عضو المحدث او امتنع استعمال الماء فيه ما لم يخرج حرجه
 فيجب ثبوتان بناء على اصح وهو اشتراط التيمم وقت غسل
 العليل تعدد العليل وكل من اليد والرجلين كعضو واحد
 ويستحب ان يجعل كل واحدة كعضو فان كان في اعضائه
 اربعة من احد ولو تفرقت في ثلاثين ثلاثين تيممات الاول للوجه
 والثاني لليديين والثالث للرجلين والرأس يكفي فيه مسح ما قل
 منه كما مر فان عمت الرأس فاربعة وان عمت الانف فكلها فثبته
 واحد عن الجميع لسقوط الترتيب بسقوط الفساد **ويصل صاحب**
الجيرة اذا مسح عليه او غسل الصبي رتيه **ولا اعادة عليه**
ان كان وضعه باليد **ولا اعادة عليه** **ولا اعادة عليه**
 هنا هذا الزايم تكن الجيرة على حال التيمم لا واجب الفساد
 قال في الروضة للاختلاف لنقص الماء والميل لجمه او لقائه
 في المجموع كالرافعة من جماعة ثم في واحد لا يجوز لثبوتها
 لا فرق انتهى وسأفي الروضة لوجه الماذكر ان وضعه على حدث
 سواء كان في اعضائه التيمم ام في غير حائل اتصال الطهارة
 وجب لزعمها ان امكن بالانظر بين التيمم لانه مسح على ما
 فاشترط فيه الوضع على طهر كالحق في تعذر نزعها ومسح

في حديث عمرو بن العاص في رواية لها انه غسل معاطفة وتوضأ وضوءه للصلاة ثم صلى بهم قال البيهقي معناه انه غسل وسا امكنه وتوضأ وتيمم للماء في ويل لطف في غسل الصحاح المجاور للعليل فيضع خرقة مبلولة بقرية ويغسل عليه اليغسل بالمتنقاة منها ما حواله من غير ان يسهل اليه فان لم يقدر على ذلك بنفسه استعان ولو باجره فان تعذر ففي المجموع انه يقضي ولو جرح عضو المحدث او امتنع استعمال الماء فيه ما لم يخرج حرجه فيجب ثبوتان بناء على اصح وهو اشتراط التيمم وقت غسل العليل تعدد العليل وكل من اليد والرجلين كعضو واحد ويستحب ان يجعل كل واحدة كعضو فان كان في اعضائه اربعة من احد ولو تفرقت في ثلاثين ثلاثين تيممات الاول للوجه والثاني لليديين والثالث للرجلين والرأس يكفي فيه مسح ما قل منه كما مر فان عمت الرأس فاربعة وان عمت الانف فكلها فثبته واحد عن الجميع لسقوط الترتيب بسقوط الفساد ويصل صاحب الجيرة اذا مسح عليه او غسل الصبي رتيه ولا اعادة عليه ان كان وضعه باليد ولا اعادة عليه ولا اعادة عليه

في حديث عمرو بن العاص في رواية لها انه غسل معاطفة وتوضأ وضوءه للصلاة ثم صلى بهم قال البيهقي معناه انه غسل وسا امكنه وتوضأ وتيمم للماء في ويل لطف في غسل الصحاح المجاور للعليل فيضع خرقة مبلولة بقرية ويغسل عليه اليغسل بالمتنقاة منها ما حواله من غير ان يسهل اليه فان لم يقدر على ذلك بنفسه استعان ولو باجره فان تعذر ففي المجموع انه يقضي ولو جرح عضو المحدث او امتنع استعمال الماء فيه ما لم يخرج حرجه فيجب ثبوتان بناء على اصح وهو اشتراط التيمم وقت غسل العليل تعدد العليل وكل من اليد والرجلين كعضو واحد ويستحب ان يجعل كل واحدة كعضو فان كان في اعضائه اربعة من احد ولو تفرقت في ثلاثين ثلاثين تيممات الاول للوجه والثاني لليديين والثالث للرجلين والرأس يكفي فيه مسح ما قل منه كما مر فان عمت الرأس فاربعة وان عمت الانف فكلها فثبته واحد عن الجميع لسقوط الترتيب بسقوط الفساد ويصل صاحب الجيرة اذا مسح عليه او غسل الصبي رتيه ولا اعادة عليه ان كان وضعه باليد ولا اعادة عليه ولا اعادة عليه

وصلى

وصلى ففني لغوات شرط الوضع على طهارة فاشتتني تشبيهه
 حيث قد بان الخف وكذا يجب القصد ان امكنه النزوع ولم يفعل
 وكان وضعه على طهر ولو تيمم عن حدث اكبر فحدث حدثا
 اصغر انتقض طهره الاصغر لا الاكبر كما لو حدث بعد غسله فغيره
 عليه ما يحرم على المحدث ويستمر تيممه عن الحدث الاكبر حتى يجد
 الماء بلا مانع وان وجد خائبة ما مسبل تيممه ولا يجوز الظاهر
 منها لانهما وضعتا للتقرب نظر الدغالب ولم يقض صد لانه
 كما لو تيمم بحضرة ما يحتاج اليه لعطش وصلى به ولو نسي
 الماء في رجله او اضله فيه فلم يجد بعد ما كان الطالب
 وتيمم في الحالين وصلى ثم ذكر في النسيان ووجده في الضل
 فضي لانه في الحالة الاولى واحد للماء لكنه قصر في الوقوف عليه
 فيقضي كما لو نسي سنن العورة وفي الثانية عذر نادر لا يدوم
 ولو اضل رجله في فراشه بسبب ظلمة او غيرها فتمم وصلى
 ثم وجده وفيه الماء فان لم يمسح في الطالب فضي لتقصيه وان
 اعين فيه فلا فضا لا ما مع حال التيمم وقارضا ضلاله في
 بان تحميم الرفقة اوسع غالباً من تحميمه فلا يعد مقصراً ولو ادرج
 الماء في رجله ولم يشعر به او لم يعلم بغير خفية ذلك فلا اعادة
 ولو تيمم لاضلاله عن الصلاة او عن الماء او غصبه ما به فلا
 اعادة للاختلاف ذكره في المجموع **فروع** لو اتلف الماء في الوقت
 لفرض كتمه دون تنطقه ونحوه جزمه لم يعد مقصراً ولو اتلفه
 عبثاً في الوقت او بعده عصى لتقريبه بالطلاق ما تعين للطهارة
 ولا اعادة تشبه اذا تيمم في الحالين لانه قد وهب فاقدر الماء
 اما اذا اتلف قبل الوقت فلا يعصى من حيث اتلاف ما الطهارة

حال

تشبه

وان كان يعصي من حيث انه اضاعة مال ولا اعادة ايضا ما امر
ولو باعه او وصبه في الوقت بالحاجة له ولا للمشتري او المتعبد
كعطش لم يصح بيعه ولا هبته لانه عاجز عن تسليمه شرعا لتعبد
للظهور وهذا في صحة هبة من زمته كفارة او ديون فوجب
ما يملكه وعليه ان يسترده فلا يصح بيعه ما قد رآه ليه لبقا ليه
عليه لانه فان لم يرد من استرده يتم وصلي وقضى تلك الصلاة
التي فوت الماء في وقتها التقصير دون ما نسي احدا له فوت الماء
قبل دخول وقتها ولا يقضى تلك الصلاة بتيمم في الوقت بل يؤخر
القضا الى وجود الماء او حالة يسقط الفرض فيها بالتيمم ولو اختلف
الماء في يد المتعبد او المشتري ثم يتم وصلي لا اعادة كعليه لما
سلف ويضمير الماء المشتري دون المتعبد لان فاسد كل عقد
كصحة في الغنم وعنده ولو مر بما في الوقت وبعد عنه بحيث
لا يلزم طلبه ثم يتم وصلي اجزاء ولا اعادة عليه لما مر ولو عطشا
ولم يت ما شربه ويمتوه وقسموه لغيره بغيره لا بماله ولو
كان مثله اذا كانا بركة للماء فيها قيمة ثم رجع الى وطهم ولا يفرق
له فيه واراد الوارث ففرضهم اذا لورد والماء كان اسقاطا للضمان
فان فرض الغنم مكان الشرب او مكان اخر للماء فيه قيمة ولو دون
قيمتها مكان الشرب وزه انه غنم مثله كسائر المشايخ واواصي
بصرفه لا ولي الناس وجب عليه ان يشان المحرم منقضا
ممنجه ثم الميت لان ذلك خاتمة امره فان اثنان ووجد
الماء قبل موتها قد مر الاول اسبقه فان ما ناما او جهلا او
او وجد الماء بعد ما قد مر لا فسادا ففرضه بثلثه القن يكونه
اقر ب الى الرحمة لا بالحرية والتسبب ويجوز ذلك وان

يتم

بينهما ولا يشترط قبول الوارث له كالكفن المتفلوع به ثم المتعبد
لان طهره لا بد له من الحايض او النفس العدم خالوا ما عن الجسد
غالبا ولا خلاف حدثها فان اجتمعنا قدم افضلها فان استويا
اقر بينهما ثم الجنب لان حدثه انما من حدث المحدث حدثا
اصغر نعم ان كفي المحدث دون المحدث اولى لا يقدّر تقع به حدثه
بكاله دون الجنب **يتيمم للعدو وجوب اكله في حنة** فلا
يصلي بتيمم غير فرض لان الوضوء كان اكله فرض لقوله تعالى
اذ قم الى الصلاة والتيمم بدل عنه ثم نسخ ذلك في الوضوء بانه
صلى الله عليه وسلم صلى يوم الفتح خمس صلوات بوضوء واحد
فبيّن التيمم على ما كان عليه ولما روي البيهقي باسناد صحيح عن
ابن عمر قال يكتم لكل صلاة وان لم يحدث ولا نه طهارة ففرض
ومثل فرض الصلاة في ذلك فرض الطواف وخطبة الجمعة فيتمتع
الجمع بتيمم واحد بين طوافين مفروضين وبين طوافي فرض
وفرض صلاة وبين صلاة الجمعة وخطبتها لا في مانحة الشيطان
وهو المعتد لا في الخطبة وان كانت فرض كفاية اذ قياها قايده
مقام ركعتين والصبي لا يودي بتيممه غير فرض كالبالغ لان
ما يودي به كالفرض في النية وغيره نعم لو تيمم للفرض ثم بلغ
لم يصل به الفرض لان صلاته افضل مما صحى في التحقيق ونقله
في المجموع عن العراقيين **فان** كالبالغ في انه لا يجمع
بتيمم فرضين ولا يصلي بفرضين بالغ اجيب بان ذلك
احتياط للعبادة في انه يتمم للفرض الثاني ويتيمم الاول وهذا
في غاية الاحتياط وخرج مما ذكره من ان يرض من الوطئ مرارا
ويجمع بين فرض آخر بتيمم واحد وانما جاز ان والنذر كفرض

Copyright University

بشرى ابوالابلا فكان للتداوي والتداوي بالجوس جابر عند
فقد الطاهر الذي يقوم مقامه واما قوله صلى الله عليه وسلم
لم يجعل الله شفايتي فيما حرم عليهما فمحول على الخبر **والملاي**
وهو بالمحمة ما البيض رقيق يخرج بلا شهوة قوية عند تورانها
والوردي وهو بالمحمة ما البيض كد رخيص يخرج عقب البول
او عند حمل شيء ثقيل **تنبيه** ما في بعض نسخ المتن وكنت
يخرج بلطف المضارع باستفاد ما يعقبا ذكره موصوفة اي كل شيء
فائدة هذه الفضلات من النبي صلى الله عليه وسلم
طاهرة كما جزم به البغوي وغيره وصحة القاضى وغيره وهو
المعتمد خلافا لما في الشرح الصغير والتحقيق من نجاسة لان
بركة الحبشة شربت بول النبي صلى الله عليه وسلم فقال ابن
نعمان التماري طهارة وصحة الدارقطني وقال ابو جعفر الترمذي
دم النبي صلى الله عليه وسلم طاهر لان اباطية شربه وفعل
مثل ذلك بن الزبير وهو غلام حين اعطاه النبي صلى الله
عليه وسلم دم حمامته ليدفنه فشربه فقال له صلى الله عليه
وسلم من خالطه دمى لم يمتس النار **فائدة** الغري
اختلف المتأخرون في حصاة يخرج عقب البول في بعض الاحيان
وتسمى عند العامة بالحصية هل هي نجسة ام مستحسنة تظهر
بالغسل والذي يظهر فيه اما قاله بعضهم وهو ان اخبر طبيب
بول بانها منقذة من البول فهي نجسة والائمة نجسة
اللعني طاهر من جميع الحيوانات الا الكلبة والخنزير والبرص
احد من اتمامني الادبي الحديث غايته رضى الله تعالى عنها
انها كانت تحاك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم

قوله هذه الفضلات
او الماخوذة مما تقدم
في قوله وكل ما يخرج
من السيلين جرم

ثم يسل

ثم يصل الى فيه مستنق عليه واما غير الادبي فلانه اصل حيوان
طاهر فاستنبه مني الادبي ويستحب غسل المني كما في المجموع للاخبار
الصحيحة فيه وخروجها من الخلاف والبيضا الماخوذ من
حيوان طاهر ولو من غير ما كوله طاهر وكذا الماخوذ من ميتة
ان تضل وبز القتر وهو البيضا الذي يخرج منه دود القتر
ولو استخالت البيضة دما فهي طاهرة على ما صححه النووي
في تفتيحه منها وصح في شروط الصلاة منه ما نجسناه والاوجه
تحمل هذا على ما اذم لتسحق حيوانا والاوّل على خلافه وقوله
وغسل جميع البول والاروات واجب اي من ما كوله وغير
اراد به النجاسة المتوسطة كالبول والغائط بدليل ذكره النجاسة
الخفيفة والمغلظة بعد ذلك ويدل في غسل ذلك من حديث
كانت الصلاة خمسين والغسل من الجنابة والبول سبع مرات
فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل الله تعالى حتى
جعلت الصلاة خمسا والغسل من الجنابة مرة ومن البول مرة
رواه ابو داود ولم يضعفه واخرم صلى الله عليه وسلم بصب
ذنوب علي بول الاعراب وذلك في حكم غسله واحدة وهو حجة
الوجوب **تنبيه** النجاسة على قسمين حكيمية وعينية
والحكيمية كبول جف ولم يدرك له صفته يكفي جري الماء عليها
مرة والعينية يجب ان لا صفاتها من طعم ونوع وريح الاما عسر
رواه من لون او ريح فلا يجب ان الله بل يظهر المحال ما اذا اجتمعا
فتجب ان التماما لما لقوة دلالة التمام على بقا العين كما يدل
على بقاها الطم وحده وان عسر زواله ويؤخذ من التمام
ان محل ذلك فيما اذا بقي في محل واحد فان بقي متفرقين لم يضر

قوله وامر من عطر على عتقه
من قوله لم يدرك له صفته
المسألة الخامسة

ومن نجاسة واحدة

ولا تجب الاستعانة في نزول الاثر بغير الماء الا ان تعينت وبشرط
 ورود الماء ان قل ان كثر على المحل لئلا يتنجس بالماء ويكسر فلا
 يظهر المحل والغسالة القليلة المنفصلة بلا تغير وبلا زيادة
 وزن بعد اعتبار ما ينتشر به المحل وقد ظهر المحل طاهرا لا
 المنفصل بعض ما كان متصلا وقد فرض طهره ولا يشترط العصر
 اذا ابدل بعض المنفصل وقد فرض طهره ولكن يسقط العصر خروجا
 من الخلاف فان كانت كثيرة ولم تتغير او لم تنفصل فطاهرها ايضا
 وان انفصلت متغيرة او غير متغيرة وزاد وزنها بعد ما ذكر او لم
 يزد ولم يظهر المحل فنجسة **فرد** انقل من البحر فوجد في ضم
 زبل ولونه او رجه حكم نجاسة قاله البقوي في تعليقه
 ولا يشك عليه قوله لا يجد ريح البحر لوضوح الفرق وان احتمل ان
 يكون ذلك من قربة نجاسة لم يحكم نجاسته وهذه المسألة تمام
 نعم بما البلوي ثم شرع في النجاسة الخفيفة فقال **الابول الطهي**
الذي لم ياكل الطاهر اي المتغذي قبل مضي حولين **في اكله**
برس عليه بان يرش عليه ما يعمده ويغمره فلا سيلا من خلاف
 النجاسة والحنث لا بد في بولها من الغسل على الاصل ويحقق
 بالتسليان وذلك لخبر الشيخين **محم** ام قيس انها جات بابن هاشم
 لم ياكل الطعام فاجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره
 فقال عليه فدعا بما فنضجه ولم يغسله وخبر الترمذي وحسنه
 يغسل من بول الجارية ويرش بول الخدم وفرق بينهما بين الابتلاء
 ببول الصبي كثر خفت في بوله ولا بوله رقي من بولها فلا ينجس
 بالحل صوف ولها بدو الحنث وخرج بسيل متغذي نجاسة
 ثم تناوله نحو سقوف لا يلاح فلا تنفك النجاسة كما في المجموع في نقل

فيما ذكره في النجاسة
 من بول الصبي
 كثر خفت في بوله
 ولا بوله رقي من بولها
 فلا ينجس بالحل صوف
 ولها بدو الحنث وخرج بسيل
 متغذي نجاسة ثم تناوله
 نحو سقوف لا يلاح فلا تنفك
 النجاسة كما في المجموع في نقل

فانما النجاسة في بول الصبي
 كثر خفت في بوله ولا بوله
 رقي من بولها فلا ينجس
 بالحل صوف ولها بدو الحنث
 وخرج بسيل متغذي نجاسة
 ثم تناوله نحو سقوف لا يلاح
 فلا تنفك النجاسة كما في
 المجموع في نقل

كذا سليمان بن مشام
 وابن ابي عمير في نجاسته

مضي

مضي حولين ما بعد ما اذا الرضاع حينئذ كالطعام كما نقله عن
 المنصور ولا يدمع النضج من ازالة او صافه كبقية النجاسات
 وانما سكتوا عن ذلك لان الغالب سهولة زوالها خلافا للزركشي
 من ان بقا اللون والريح لا يضرب ولا يعني **عن شيء من النجاسات**
 كلها ما يدركها الطرف **الا اليسير في العرق من الدم والقيح**
 الاجنبيين سواء كان من نفسه كان انفصل منه ثم عاد اليه او من
 غير دم الكلب والخنزير وورع احد مما لان جنس الدم ينظر في
 اليه العفو فيقع القليل منه في محل المساحة قال في الام والقليل
 ما اتفاهه الناس ان يندوه عفو والقيح دمر اسحق ابي نين وفساد
 ومثاله الصد يد ما دمر نحو الكلب فلا يعني عن شيء منه لغلظه
 كما صرح به في البيان ونقله عنه في المجموع واقرم وكذا لو اخذ ما
 اجسنت او لم يجر به بدنه او ثوبه فانه لا يعني عن شيء منه لتغيره بذلك
 فان النضج بالنجاسة حرام وانما هو الشخص نفسه الذي لم
 ينفصل كدم الدما مبل والقروح وموضع الفصد والحجامة
 فيعفى عن قليله وكثيره انقشر عرق ام لا ويعفى عن دم البرغيث
 والبق والبق وونيم الذباب وعن قليل بول الخفاش وعن
 روثه وبول الذباب لان ذلك مما تعبه البلوي ويشق الاحتراز
 عنه ودم البرغيث والقلل مرشحات تصتها من الانسان وليس
 لقادم في نفسه ما ذكره الامام وغيره في دم البرغيث ومثلها القمل
فمن محل العفو عن سائر الدما ما لم يخالط باجنبيه فان
 اختلطت به ولو دم نفسه كان مخرج من عينه دمر او ردت عينه
 لم يعف عن شيء منه قال النووي في مجموع في الكراهية في نجاسة
 المسح على الخف لو نجس اسفل الخف ثم نزعته لا يمسح على اسفله

فانما اليسير في العرق
 من الدم والقيح
 الاجنبيين سواء كان
 من نفسه كان انفصل
 منه ثم عاد اليه او من
 غير دم الكلب والخنزير
 وورع احد مما لان جنس
 الدم ينظر في اليه العفو
 فيقع القليل منه في محل
 المساحة قال في الام والقليل
 ما اتفاهه الناس ان يندوه
 عفو والقيح دمر اسحق
 ابي نين وفساد ومثاله
 الصد يد ما دمر نحو
 الكلب فلا يعني عن شيء
 منه لغلظه كما صرح به
 في البيان ونقله عنه في
 المجموع واقرم وكذا لو
 اخذ ما اجسنت او لم يجر
 به بدنه او ثوبه فانه لا
 يعني عن شيء منه لتغيره
 بذلك فان النضج بالنجاسة
 حرام وانما هو الشخص نفسه
 الذي لم ينفصل كدم الدما
 مبل والقروح وموضع
 الفصد والحجامة فيعفى
 عن قليله وكثيره انقشر
 عرق ام لا ويعفى عن دم
 البرغيث والبق والبق وونيم
 الذباب وعن قليل بول
 الخفاش وعن روثه وبول
 الذباب لان ذلك مما تعبه
 البلوي ويشق الاحتراز
 عنه ودم البرغيث والقلل
 مرشحات تصتها من الانسان
 وليس لقادم في نفسه ما
 ذكره الامام وغيره في دم
 البرغيث ومثلها القمل

يعفى عن قليله وكثيره
 انقشر عرق ام لا
 ويعفى عن دم البرغيث
 والبق والبق وونيم
 الذباب وعن قليل بول
 الخفاش وعن روثه
 وبول الذباب لان ذلك
 مما تعبه البلوي ويشق
 الاحتراز عنه ودم
 البرغيث والقلل مرشحات
 تصتها من الانسان
 وليس لقادم في نفسه
 ما ذكره الامام وغيره
 في دم البرغيث ومثلها
 القمل

نعم يعني عن ما الطهارة
 اذا لم يتعد وضعه
 عليها ولا فلا يعني
 عن شيء منه

الخجاسة الاستغسلات مثلا حسنت واحدة كما صححة النوى
 ولو اكل لحم خوكلب لم يجب تسبيح محل الاستنجاء كما نقله الروان
 عن المقر **فان** حمام غسل لظلمة كلب ولم يجره
 تطهير واستمر الناس على دخولهم والاعتسالك فيه مدة طويلة
 وانتشرت الخجاسة في حصر الحمام وفوطه مما يتيقن صابته شي
 من ذلك فحسبوا الا فطاهرا لا لا نجس بالشك ويظهر للحمام
 بمرو الماء عليه سبع مرات **فان** الخجاسة احدا من بال طفل لان
 الطفل يحصل به التقرب كما صرح به جماعة ولو وضعت مدة
 بمثل مدة مرق عليه ذلك ولو بواسطة الطين الذي في تعاليل
 لم يحكم نجاسته كما في المرق اذا اكلت نجاسة ومغابت غنية بمثل
 فيها طهارة فربما ويتعين التراب ولو غبارا من اوان افسد الثوب
 جمع بين نوعي الطهور فلا يكفي غيرهما كاشنان وصابون ويسن
 جعل التراب في غير الاخيرة والاولى او لا بعد من احتياجه بعد ذلك
 الى تقرب ما يترشش من جميع الغسولات ولا يلغى تراب نجس
 ولا مستعمل في ذلك ولا يجزى **فان** ترابا من اوانه
 لم يترسب التراب فيكفي تسبيحها بما وجدته ولو اصاب ثوبه
 مثلا منها شي قبل تمام التسبيح لم يجب تقربه قيا على ما
 اصابه من غير الارض بعد تنزيهه ولو وقع نحو الكلب في انا فيه
 ما قليل ثم كثر حتى بلغ قلتين ظهر المادون الانا كما نقله البغوي
 في تهذيبه عن ابن الحارث وانه كان في الانا ما كثير ولم
 ينقص ولو وقع من قلتين لم ينجس ما ولا الانا ما كثير
 جرمه الذي لم يصلح للماء مع رطوبته اذ هما قائلان في نجاسته
 انه لو اصاب ما وصله الماء ما وفيه نجس وان كان كثر

فانه لا ينجس
 الا بالتراب
 ولا ينجس
 الا بالتراب

مانعة من نجاسته وبه صرح الامام وغيره **تنبيه** هل يجب
 اراقه الماء الذي نجس برؤع الكلب ونحوه او يندب وجهان
 احدهما الثاني وحديث الامرياء انته محمول على من اراد استعمال
 الانا ولو ادخل اليه في انا فيه ما قليل فان خرج منه جافا لم
 يحكم نجاسته ورطبا فكذا في اصح الوجهين عملا بالاصل
 ورطوبته بمثل ان يكون من لعابه **ويغسل من سائر اواني**
النجاسات المخففة والمتوسطة **مرق** وجوبا **ثاني عليه** وقد
 مر دليل ذلك وكيفية الغسل عند قول المصنف وغسل جميع
 الاموال والارواح واجب **والثالث** وفي بعض النسخ والثلاث
 بالثاني **فصل** اي من الاواني ما يندب ان يغسل غسلا من
 بعد الغسلة المزيله لعين النجاسة لتكامل الثلاث فان المزيل
 للنجاسة واحدة وان تعدت كما مر في غسولات الكلب الاستحباب
 ذلك عند الشك في النجاسة في حديث انه استيقظ احدكم من نومه
 فعند تحققه اولى وشهد ذلك لثلاثة وبه صرح صاحب الشامل
 الصغير فيندب مرتان بعد طهره او قال الجاني لا يندب ذلك
 لان المكبر لا يكبر كما ان الصغير لا يصغر في ثلث النجاسة
 المخففة والمتوسطة دون المغلظة وهذا الوجه **تنبيه**
 قد علم مما نقله ان النجاسة لا ينجس بها الا بالتراب بخلاف طهارة
 الحدث لا ينجس بها كسائر العبادات وهذا من باب التزوات
 كترك الزنا والغصب وانما وجبت في الغنوم مع انه من باب
 التزوات لانها كانت مقصودة بالتحريم وبخلافه الهوك
 النجس بالنعف ويجب ان يبادر غسل المتنجس عما به النجاسة
 كان استعمال النجاسة في بدنه لغيره من وجوه المعصية

Copyright

University

فان لم يكن عاصيا به فليخو اقتلا وندوب ان يجعل به فيما عدا
 ذلك وظاهر كلامهم انه لا فرق بين المغالطة وغيرها هو كذلك
 وان قال الركني ينبغي وجوب المبادرة بالمغالطة فليقلنا قال
 الاسنوي والعاصي بالجناية يجتنب الحاقه بالعاصي بالمتخير
 والمتخير خلافه لان الذي عصى به هنا متلبس به بخلافه ثم اذا
 غسل منه المتخير شيئا في الغرة فيغيب ذلك في احد الظاهر
 ولا يبلغ طعاما ولا شرابا قبل غسله لئلا يكون اكالة المتخاسنة
 لقوله في المجموع عن الشيخ اي يحد اجوبين واقدم **والاخذ بال...**
 اي المحترمة وغيرها والمحترمة هي التي عصرت بقصد طلبة وهي
 التي عصرت لا بقصد الخمرية وهذا الثاني اولى **بالم...**
 لان غلة الخاسنة والتخريم الاسكار وقدره لان العصير غالبا
 لا يتخلل الا بعد الخمر فلو لم نقل بالظاهرة لتعذر اخذها
 وهو خلاف اجاعا ويظهر منها معها وان غلت حتى ارتفعت وكبر
 بها ما في فئامه وتشراب بها الضرورة وكذا نطقت انما نقلت
 من شمس الى قمر وعكسه وفتح راسه لئلا يروا الشدة من غير
 خلفتها **وان خلدت بطرح** **شئ** كما البصل والخبز حار ولو
 الخمر **لن تجس المطر** **بها** **فيمسها** بعد التلا بها خال
تتبع **لو عثر بالوديه** **الطرح** **لكان اولى** **ليلا** **يرد**
 ما اوقع فيها شي غير طرح كالفارس فانها لا تظهر معه على الا
 نعم لو عثر العنب ووقع منه بس حبات في عصير لم يمس
 الاخير لانه يصفى منها النظر لو نزلت في الطاهر
 قبل التخلل لم يضر العقد لانه عاقل العبيد الجسد لان
 يقبل المتخير فلا يظهر بالتخلل ولو ارتفعت بله غلبان

بعضها فلا يظهر ذلك الا ضرورة ولا خمر لا نقضها بالمرئ
 الخمر فلو لم يرفع خمر ظهرت بالتخلل ولو بعد جفائه خلافا
 للمعقوب في تقييده قبل الجفاف ولو نقلت من دة الى اخر ظهرت
 بالتخلل بخلاف ما لو اخرجت منه ثم صب فيه عصير فخر ثم تخلل
 والخمر في المشتقة من ماز العنب ويؤخذ من الاقتصار عليه بان
 السبيد فلو المتخذ من غير العنب كما لا يظهر بالتخلل وبه صرح
 القاضي ابو الطيب المتخير لما به حالة الاستعداد فيجسه بعد
 الاقلاب خلافا وقال المعقوب يظهر واجتناره السبيد لان الماء من
 ضرورته ويدل له ما صرحوا به في باب الريا انه لو باع خل ثم غل عنب
 او خل زبيب خل رطب صح ولو اختلط عصير خل يغلوب ضرره
 لقلة الخل فيه يخر فيجس به بعد تخلله او غلب غالب فلا يضر
 لانه الاصل والظاهر عدم الخمر واما المساوي فيمنع في حاقه بالخل
 الغالب اذكر **في** **الخمر** **بؤنة** **كما** **استعمل** **المصنف**
 وقد ذكر على صفة ويقال فيها خمر بالتأني لفة قلم لانه
في **قال** **الجلي** **قد يصير** **العصير** **خلا** **من** **غير** **تخمير**
 في ثلاث صور الاولى ان يصير في الدة المعقوب بالخل الثانية
 ان يصبت الخل في العنب **بها** **الطنة** **خلا** **من** **غير** **تخمير**
 لكونه محله كما علم من ان يكون العنب غالبا الثانية اذا جرد
 حبات العنب من ثاقية دون ما فيها الدرة ويطين راسه ويحول
 اسساك ظروف الخمر والانتفاع به **بها** **الطنة** **خلا** **من** **غير** **تخمير**
 المحرمة لتصير خلا وغير المحترمة يجب اراقته فلو لم يرقها
 فتخللت طهرت على الصبيح كما مر **في** **العصير**
 والتفاس ولا استحقاقه وقد ذكرها على هذا الترتيب فقال

والذي يخرج من الفرج اي قبل المرأة متعلق به الاحكام من ادم
ثلاثة وما فقط واما دم الفسار الخارج قبل التسع ودم الاسبية
 فلا يتعلق به حكم ولا يصح ان يقال له استحاضة ودم فساد اوله
 دم الحيض والثاني دم النفاس **والثالث دم الاستحاضة** ولعل
 منها حد ميميم **والحيض** لغة السيلان تقول العرب حاضنت
 الشجرة اذا سال صمغها وحاض الوادي اذا سال وشرع ادم حيلة
 اي فقتضيه لطباع السليمة **وهو الدم الخارج من فرج المرأة**
 اي من اقصى رحمها **قال سبيل الصحة** احذر ان اعلى الاستحاضة
 من غير **سبب الولادة** في اوقات معلومة احذر ان اعلى النفاس
 والاصل في الحيض اية وتسمى بانك عن الحيض اي الحيض وجبه
 الصبيحين هذا شي كتبه الله علي بنات ادم قال الجاحظ في كتاب
 الحيوان والذي يحيض من الحيوان اربعة الادميات والارانب
 والضبع والخفاش جميعا بعضهم في قوله الاربع تحيض والنساء
 ضبع وخفاش لغار واذا علمت منهم اربعة اخر وهي الناقة
 والكلبية والوزغة والحجر اي الانثى من الخلد وله عشرة سمات حيض
 وطئت بالمثلثة وضحك واكباد **الحيض** ودراس وعرايا العين
 المهمة وفراك بالفاد طسوسا **الطرية** ونفاس **والدم**
 اي الدم الاقوي **سود** دم احمر في **النسبة** للاسود وقوي
 بالنسبة للاشقر والاشقر من **الاجف** من الاقوي من لا كدر
 وما له راحة كهيئة اقوي من الاقوي له والتمخين اقوي من رقيق
 والاسود **خدر** يحا من مائة سدة لينة ووال مائة عكسوة
 بينهما منشاء فوق اي حار ما اخو دم احمر ام النهار وهو اشتد
 حرم **لغز** بذال سبعة وعين من مائة اي موجد **نفس**

هذا هو الحيض
 وهو الدم الخارج
 من فرج المرأة
 وهو الدم الخارج
 من فرج المرأة

لو خلق للمرأة فرجان فقياس ما سبق في الاحداث ان يكون الخارج
 من كل منهما حيض او لو حاض لشئ المشكل من الفرج وامي من الذكر
 حكمنا بملو غدا شكله او حاض من الفرج خاصة فلا يثبت للدم
 حكم الحيض لكونه رجلا والخارج دم فساد قاله في المجموع **والنفاس**
 لغة الولادة وشرعا هو **الدم الخارج** من فرج المرأة **عقب الولادة**
 اي بعد فراغ الرحم من الحمل وسمى نفاسا لانه يخرج عقب انسرح
 بما ذكر دم الطلق والخارج مع الولد فليس بحيض لان ذلك من
 انوار الولادة ولا نفاس لتقدمه على خروج الولد بل ذلك دم فساد
 ثم المتصل من ذلك بحيضها المتقدم حيض **سبب** قوله
 عقب الولادة يحدث اليها الحثائية بموالدها ومعناه ان لا يكون
 من احياها قبله **والاستحاضة** هو **الدم الخارج** لعله من عرق
 من دون الرحم يقال له العازل بدل العجوة ويقال به ملة كما حكاها
 ابن سيدة وفي الصحاح بمجمة **وراء** **الدم** **الحيض** **غير قاهر**
النفاس هو الفرج ما شرع يضاه لا والاستحاضة حدث وايم
 فلا يمنع الصوم والصلاة وغيرهما مما يمنع الحيض كسائر الاحداث
 للقروية فتفصل المستحاضة من جهات قبل الوضوء والتميم
 ان كانت تتيمم وبعد ذلك **الحيض** وتوحيها بعد غسله ويكون
 في وقت الصلاة **الحيض** **الحيض** **الحيض** **الحيض** **الحيض**
 كالتميم وبعد ما ذكر **الحيض** **الحيض** **الحيض** **الحيض** **الحيض**
 لمصلحة الصلاة **الحيض** **الحيض** **الحيض** **الحيض** **الحيض**
 وذهب الي سبيل **الحيض** **الحيض** **الحيض** **الحيض** **الحيض**
 وان اخرجت لغز مصلحة الصلاة **الحيض** **الحيض** **الحيض** **الحيض** **الحيض**
 احادته واعادة الاحتياط لتكرار الحدث والخبر مع استغناء ما

Copyright University

عن احتمال ذلك فقد رتبنا على المبادرة ويجب الوضوء لكل فرس
ولو سدد وراكاله لنتجه لبقاء الحدث وكذا يجب لكل فرس تحديد
العصابة وما يتعلق بها من غسل قبا على تجديد الوضوء ولو
انقطع وشها قبل الصلاة ولم تعد القطاعة وعوده واعتادته
ذلك ووسع زوالا لقطاع بحسب العادة وضوء الصلاة وجب
الوضوء وازالة ما على الفرج من الدم **وقال خبير زمانا يوم ليلة**
اي مقدار يوم وليلة وهو اربعة وعشرون ساعة فلكية **والله**
خمس عشرة وما لياليها وان لم يتصل الدعاء والمراة خمسة عشر
ليلة وان لم يتصل دهر اليوم الاول بليالته كان ذلك الدم اقل
التي لا تستقر او اما خبر اقل الحيض ثلاثة ايام والفرس عشرة ايام
فضعفين كما في الجوع **وغالبه** اي الحيض **سنة او سبع** وباقي الشهر
غالب الظاهر خبر اي دهر وغيره انه صلى الله عليه وسلم قال
لحملة بنت جحش رضي الله تعالى عنها تحيض في علم الله ستة
ايام او سبعة كما تحيض في النساء يظهر ان يقاتل حيضين ولهم
اي الترمي لحيض وحكامه فيما اهلوا به زيادة النساء من ست
او سبعة والمراد غالبا من لا يستراة لربك في الكمال عادة ولو طرد
عادة امرأة بان تحيض اقل من يومين او اكثر من خمسة عشر
لم يتبع ذلك على الزمان لان بحث الاربعة ايام وعروضه لثلاثة
للزمان اقرب من غيره والعادة ان تحيض ثلثين المجاورة الخمسة
باستخافنة فينظر فيما اذا كانت حية في ذلك على الاستدلال
او مميز بان يري في بطنها الدم وما فوقها ويخبر بمتها
ضعيفا فان تعيق من ذلك استخافنه والتوي منه حيضات لم
ينقص التوي عن اقل الحيض ولا جاوز الزمان ولا تفصل عن اقل

المز

الظن وهو خمسة عشر او ساقا سياتي وان كانت سبعة غير مميقة
بان رتبة بصفة واحدة او قدرت شرط تمييز من شروط السابقة
في جنسها يوم وليلة وظهر ما تسع وعشرون **نقطة** الشهر
وان كانت معتادة غير مميقة بان سبق لها حيض وظهر وهي تعلمها
قدرا او تنافرت اليها قدرا ووقت او تدبها عادة المرتب عليها
ما ذكره من ان لم تختلف منق وجمك لمعتادة مميقة بتغيير عادة
مخالفة له ولم تتحول بينهما اقل طهر لان التمييز اقوي من العادة
الظهور وان تسبعت عادة بها قروا وقتا وهي غير مميقة فكل ايض
في حكمها السابقة لاحتمال اكثر من يمر عليها الحيض في طلاق
وعادة تقتصر بنية كعدالة وتقتصر لكل فرس في وقت
لاحتمال الانقطاع ان جهلت وقت انقطاع الدم وانما هو رمضان
لاحتمال ان تكون طهر ثم شهر كاملا لا يحصل لها من كل شهر اربعة
عشر يوما فيبقى عليها يوما لان لم تعد الانقطاع ليل فان اعتادة
لم يبق عليها شي واذا نبي عليها ردتان فتصير راسا من ثمانية عشر
يوما ثلاثة او هار ثلاثة اخرها فيجوز لان ذكرت الوقت
دون القدر او العكس فيجب ان حيض وظهر حكمه في الزمان
لاحتمال الحيض والظهور في الزمان في ما عدا ذلك لان دهرها من
حيض وان ولدت من قبلها لا اعتدال بقا لاطلاق الاية
السابقة والخبار والتفصيل في ذلك الحيض فكثر حيض تبعا لثبات
الشروط وهي ان لا يزداد من خمسة عشر يوما ولم يتصل دهرها من اقل
الحيض وان يكون الحيض في السابق من حيض فان كانت ترى وقتا
دما وقتا فها واجتمعت هذه الشروط حكمنا بان كانت حيض
وهذا يسمى قول المتحجب وحيل ان النفاظ لان الدم اذا دهر الحيض

Copyright

University

وجب ان يدرك النفا على الطهر وهذا يستحق قوله **المفطر** **وقل** دم
النفس **بجدة** اي دفعة وعباق المنيح لحظة وهو من الحجة
 وفي الروضة واصلا واحدا فلا بد ان لا يتقدر بل ما وجد منه وان
 قد يكون نقاسا ولا يوجد اقل من بجدة فالمراد من العبارات كما قال
 في الارقليد واحد وتقدم تعريف النفا لغة واصطلاحا
 ويقال لذات النفا من لغة ابضة النون وفتح الفاء وجره بالنفا
 ولا نظيره الا ناقة عشر فجمعها عشائر قال تعالى واذا العشار عطف
 ويقال في ثعالبه نفست المرأة بضم النون وفتحها وبكسر الفاء فيهما
 والضم اقصر واما الخافض فيقال فيه بالنفست بفتح النون وكسر الفاء
 لا غير ذلك في المجموع **واكثر سنون يوما** **بالياء** **وعا** **الب**
اربعون يوما **بالياء** **باعتبار** **بالو** **مورد** **في** **الجميع** **كما** **قري** **الحيف**
 واما خبر ابي داود عن ام سلمة كانت النفس تجلس على عهد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اربعين يوما فلا دالة فيه على نفى الياء
 او محمول على الالب واختلاف في اوله ليدل بعد خروج الولد
 وتبدل اقل الطهر واو له فيه اذا اخرجه من الرحم من الولادة
 لا منها وهو ما صح في التحقيق وموضع المجموع بكسر ما صح في
 اصل الروضة وموضع اخر من المجموع في نسخة واحدة بالاوليات
 من النفا لا يحسب من السقاية لا يخرج الملقين بخلافه فقال
 ابتداء السقاية من الولادة ومن النفا لا بد ان يثبت ذلك كما في
 من السقاية ولم ار من حقق ذلك في النفا ومعه انه لا يلزم قضا
 ما في تاسيس الامهات للنزوة في هذه المدة وسبقه قول القائل
 انما اذا اولدت ولد جافا بصد يوم ما لا يجب عليه ما زاد في
 علي حليلها انه يستمتع بها اربعين ليلة والرببة قبل غسلها وانه

هو المعتقد انما اذا لم تر الدم الا بعد خمسة عشر يوما فلا
 نقاس لها اصلا على الاصح في المجموع وعلى هذا يحل الزوج ان يستمتع
 بها قبل غسلها كما جئت وقوله النووي في باب الصيام انه يبطل
 صومها بالولد الجاف عما اذا رأت الدم قبل خمسة عشر يوما
فائدة **ابدي** **ابو** **سهل** **مصنف** **لطيف** **في** **كون** **اكثر** **النفا** **سنتين**
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يمتنع من الجماع في كل سنة
 ثم مثله في مضغفة ثم يفتح فيه الروح كما جاء في الحديث الصحيح
 والولد يتغذى بدم الخيض وحينئذ فلا يجتمع الدم من حين
 التمتع كونه في الولد وانما يجتمع في المدة التي قبلها وهي اربعة
 اشهر واكثر الخيض خمسة عشر يوما فيكون اكثر النفا سنتين
وقل **من** **الطهر** **الفصل** **من** **الحيف** **سنتين** **خمسة** **نفس** **لوم**
 لان الشهر غالباً لا يغفلوا عن حيض وطمهر وان كان اكثر الخيض خمسة
 عشر يوما ان يكون اقل الطهر كذلك وخرج بقوله بين الحيفتين
 الطهر بين الخيض والسنة ثمانية بحوزة يكون اقل من ذلك سواء
 تقدم الخيض في النفا او قلنا انما يملك الخيض وهو الاصح المضاف
 عند وكان طهر من النفا في النفا كافي في المجموع اما اذا قرأ قبل
 بلوغ النفا من الايام فاما الاصل من خمسة عشر
 يوما **بالياء** **باعتبار** **بالو** **مورد** **في** **الجميع** **كما** **قري** **الحيف**
 الامة دفعة **بالياء** **باعتبار** **بالو** **مورد** **في** **الجميع** **كما** **قري** **الحيف**
 وفي بعض النسخ **بالياء** **باعتبار** **بالو** **مورد** **في** **الجميع** **كما** **قري** **الحيف**
 البارة للزوج ولدت ما ورد في الشريعة ولا صواب له شرعي ولا انوي
 يتبع فيلزم جود كالتبضع والحرق قال الامام الشافعي رضي الله تعالى
 عنه يحل من سمعت من النساء يخضن نساءهن ليلة يحضن المتبع

Copyright

والاوجه عدم الاعتقاد وجوب القضاء عليها في الصوم بامر
 جديد من النبي صلى الله عليه وسلم فلم يكن واجبا حال الحيض
 والنفس لا هنا ممنوعة منه والمنع والوجوب لا يجتمعان **الثالث**
قوله سئل عن **القرآن** بالنطق او بالاشارة من الاخرين كما قاله القاضي في
 فتاويه فانها منزلة منزلة النطق هنا ولو بغير اية للاختلاف
 بالتعظيم سواء قصد مع ذلك غير عالم بالحديث الترمذي وغيره
 لا يقر الجنب ولا الحائض شيئا من القرآن ويقراري بكسر الحنة
 على النبي وبضمها على الجنب المراد به النبي ذكره في المجموع وضعفه لكن
 له متابعات حجة ضعيفة ولم يرد حديث كبر اجزاء القرآن على قابه
 ونظر في المصحف وفراقها لم يثبت تلاوته وتحرريك اسائه وممسه
 بحيث لا يسمع نفسه لاسيما ليست بقراءة قرآن وفاقدا لطهورين
 يقرأ الفاتحة وجوبا فقط لا متلاوة لانه مضطر اليها خلافا
 لقرآن في قوله لا يجوز له قراءتها كغيرها اما خارج الصلاة فلا
 يجوز له ان يقرأ شيئا ولا ان يمس المصحف مطاوعا ولا ان يوطأ
 الحائض ولا النفس اذا انقطع دمها او افاقت الماء والحضر فيجوز
 له ان يتم ان يقرأ ولو في الصلاة وهذا في حق الشخص المسلم
 اما الكافر فلا يمس شيئا من القرآن ولا يعتقد حرمة ذلك كما قاله
 الماوردي وقيل ان المسلمين لا يمسون القرآن ولا يوطأونه ولا يقرأونه
 واخبارهم وحكامهم وان كانوا كافرين بالقرآن وغيرها كواصفه
 سحر لما هذا وما كان له من طيفين وعند المصنفة انما
 لله وانما اليه راجعون وما يري به لسانه بلا قصد فان قصد
 القرآن وحده لا يوجب الذم من وان كان له كناية عليه المتووي

سنتين اي تقريبا لا تحدد بانفسها قبل تمامها بما ليسع حيضا
 وطهر اذون ما يسمعها او لورات الدم اياما بعضها قبل من
 الامكان وبعضها فيه جعل الثاني حيضا ان وجدت شروط المارة
ولا حدة كثر اي المسن لجواز ان لا تحيض اصلا كما قرأ **والفصل** من
 الحائض **سبعة اشهر** والحظتان لحظته الموقفي والحظته الموضع من مكان
 اجتماعها بعد عقد النكاح **والكفر** اي من الجوار **الربع سنين** و**عنا**
سبعة اشهر للاستقرار كما اخبر بوقوعه الشافعي وكذا الامام مالك
 حكى عنه ايضا انه قال جازت امرأة فحز من عجلان امرأة صدق
 وزوجها رجل صدق حملت ثلاثة ابطون في اثني عشر سنة تحمل
 كل بطن اربع سنين وقدر روي هذا عن غير المرأة المذكورة ثم شرع
 في احكام الحيض فقال **وبجرم بالحيف** ولو افله **ثمانية اشهر** الاول
العتلة فرفها ونفها وكذا سجدة التلاوة والاشارة **والثاني**
الصوم فرضه ونفاه ويجب قضاء صومه الا في الصلاة بقوله
 عائشة رضي الله تعالى عنها كان يصيب نازلا في الحيض فيوم
 بقضاء الصوم ولا يؤمر بقضاء الصلاة ولا المشيخان والعقد
 الاجماع على ذلك وفيه من المصنف ان العتلة لا تقضى وقضاؤها
 علقا في الصوم وهذا محرم قضاؤه اجماعا في خلاف ذكره في الاما
 فنقل فيها عن ابن الصلاح والرواية عن ابن عباس انه يحرم
 لان عائشة رضي الله تعالى عنها لم تنقض الصلاة في ذلك الا في القضاء
 محلة فيما امر بفعله وغيره في القائل ومما روي في كراهية ان
 مكرهه بخلاف المحرمات والمكروهات مسرورها القضاء انتهى
 كذا المحرم ولا يورث فيه شيء من الاستسقاء والتعاضد المذكورين
 بقضاء المحرم والمغني عليه وعلى هذا تمنع قضاؤها امر لانيه

تعذر ان يكون
 وشققتلا
 لا يؤيد فيه
 المحرم
 ط

والاوجه عدم الاعتقاد وجوب القضاء عليها في الصوم بامر
 جديد من النبي صلى الله عليه وسلم فلم يكن واجبا حال الحيض
 والنفس لا هنا ممنوعة منه والمنع والوجوب لا يجتمعان **الثالث**
قوله سئل عن **القرآن** بالنطق او بالاشارة من الاخرين كما قاله القاضي في
 فتاويه فانها منزلة منزلة النطق هنا ولو بغير اية للاختلاف
 بالتعظيم سواء قصد مع ذلك غير عالم بالحديث الترمذي وغيره
 لا يقر الجنب ولا الحائض شيئا من القرآن ويقراري بكسر الحنة
 على النبي وبضمها على الجنب المراد به النبي ذكره في المجموع وضعفه لكن
 له متابعات حجة ضعيفة ولم يرد حديث كبر اجزاء القرآن على قابه
 ونظر في المصحف وفراقها لم يثبت تلاوته وتحرريك اسائه وممسه
 بحيث لا يسمع نفسه لاسيما ليست بقراءة قرآن وفاقدا لطهورين
 يقرأ الفاتحة وجوبا فقط لا متلاوة لانه مضطر اليها خلافا
 لقرآن في قوله لا يجوز له قراءتها كغيرها اما خارج الصلاة فلا
 يجوز له ان يقرأ شيئا ولا ان يمس المصحف مطاوعا ولا ان يوطأ
 الحائض ولا النفس اذا انقطع دمها او افاقت الماء والحضر فيجوز
 له ان يتم ان يقرأ ولو في الصلاة وهذا في حق الشخص المسلم
 اما الكافر فلا يمس شيئا من القرآن ولا يعتقد حرمة ذلك كما قاله
 الماوردي وقيل ان المسلمين لا يمسون القرآن ولا يوطأونه ولا يقرأونه
 واخبارهم وحكامهم وان كانوا كافرين بالقرآن وغيرها كواصفه
 سحر لما هذا وما كان له من طيفين وعند المصنفة انما
 لله وانما اليه راجعون وما يري به لسانه بلا قصد فان قصد
 القرآن وحده لا يوجب الذم من وان كان له كناية عليه المتووي

في دقايقه لعدم الاخلاق بحرمته لانه لا يكون قرانا الا بالقصد
 قاله النووي وغيره وظاهره ان ذلك جار فيما يوجد نظمه في غير القرآن
 كاليتين المتقدمتين والبسملة والحمد لله وما لا يوجد نظمه الا فيه
 كسورة الاخلاص واية الكرسي وهو كذلك وان قال الزركشي
 لا شك في تحريمه ما لا يوجد نظمه في غير القرآن وتبعه على ذلك
 بعض المتأخرين كما شمل ذلك قول الرافضة اما اذا قرأ شيئا منه لا
 بقصد القرآن فيجوز **والرابع** **مستثنى من المصحف** بتثليث اليهم
 لكن الفتح غريب سواء في ذلك ورقة المكتوب فيه وغيره لقوله
 تعالى لا يمسه الا المطهرون وبحرنا من جلد هذه المتكلم به
 لانه كالجزم منه وعلما يتبعه في البيع واما المنفصل عنه فقفية
 كلام البيان حاله مسته فيه ومرح الاستنوي وفرق بينه وبين
 حرمة الاستنجاء بان الاستنجاء الخشوع وقيل الزركشي عن القرطبي
 انه يحرمه مسته اي عنه او لم ينقل ما يخالفه وقال ابو العباد انه الاصح
 ان يقرأ منه قبل الفضة انه انتهى وهذا هو المعتد اذا لم تقطع شدة
 عن المصحف فان انقطع كانه جعله ككتاب كذا يحرمه مسته
 قطعها وكذا يحرم **ما** اي المصحف لانه من الملة نعم يجوز حمله
 لصورة كقوله عليه من عزق او حرق او غرق او فوه في يد
 كافر ولم يملك من الطهارة **والرابع** **مستثنى من المصحف** كما ذكر في التوبة
 والمجموع فان قدر على التمسك به **والرابع** **مستثنى من المصحف** لقوله
 وانجيد ومفسوخ تلاوة من المصحف **والرابع** **مستثنى من المصحف** فلا يحرم
 ويجعل حمله في مشاع تعالاه **والرابع** **مستثنى من المصحف** بان قصد
 حمله او بقصد شيئا من الاخلاق **والرابع** **مستثنى من المصحف** بخلاف
 ما اذا كان مقصودا باجل ولو سجد الامنة فانه يجوز وان كان

الزركشي

كلام

واقف الله تعالى على طلبة العلم

كلام الشيخين يقتضي الحذف في هذه القضية كالمقصود الجنب
 القراءة وغيرها وحمل حمله في تفسيره سواء ميزت الفاظه بلون ام لا
 اذا كان التفسير اكثر من القرآن لعدم الاخلاق بتعظيمه حينئذ
 وليس هو في معنى المصحف بخلاف ما اذا كان القرآن اكثر منه لانه
 في معنى المصحف او كان مساويا له كما يوجد من كلام التحقيق
 والفرق بينه وبين الحذف فيما اذا استوي الحرس مع غيره ان باب الحبر
 اوسع بدليل حوازم للتشاد في بعض الاحوال كرجال كبر ووطا
 كلام الاصحاب حيث كان التفسير اكثر لا يحرمه مسته مطلقا قال
 في المجموع ولانه ليس بمصحف **والرابع** **مستثنى من المصحف** لا يحرمه مسته مطلقا قال
 حمل التفسير ولا مسته بلاظهاره **والرابع** **مستثنى من المصحف** لا يحرمه مسته مطلقا قال
السيد بكث او تردد لقوله تعالى لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى
 حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا الا عابري سبيل قاله بن كيتاس
 وغيره اي لا تقربوا صلواتهم لانه ليس فيها عابري سبيل
 بل في واضعها وهو المسمى بظهوره قوله تعالى لانه بمن صوامع
 ويبق ومصلواته وسماواته ولقوله صلى الله عليه وسلم لا تحل
 المسمى بالحائض **والرابع** **مستثنى من المصحف** لا يحرمه مسته مطلقا قال
 عنها وخرج بالكتاب **والرابع** **مستثنى من المصحف** لا يحرمه مسته مطلقا قال
 الحائض **والرابع** **مستثنى من المصحف** لا يحرمه مسته مطلقا قال
 ونحو ذلك **والرابع** **مستثنى من المصحف** لا يحرمه مسته مطلقا قال
 المتحج **والرابع** **مستثنى من المصحف** لا يحرمه مسته مطلقا قال
 بخلاف **والرابع** **مستثنى من المصحف** لا يحرمه مسته مطلقا قال
 اذا ابتاعه عن امامه **والرابع** **مستثنى من المصحف** لا يحرمه مسته مطلقا قال
 فرضه وواجبه ونقله سواء كان في ضمن نسك ام لا لقوله

Copyright University

ذكر بعد شرط اخر وهو قوله فاذا نظرت فلا بد من ما مع
فائدة حكم الخرافات الوطى قبل الغسل وورث الجذام
في الولد ويجب على المرأة تعلم ما تحتاج اليه من احكام الحيض والاستحاضة
والنفاس فان كان زوجها عالما لم يلزمه تعليمها والا فليعلمها الخروج
لسوال العلماء بل يجب ومجرم عليه منعها الا ان يسأل وهو يجبرها
فتستغني بذلك وليس لها الخروج الى مجلس ذكر او تعلم خيرا الا
برضاها واداء القطع دم النفاس والحيض وطهرت فللمزوج ان
يقاها في الحال من غير كراهة **ويحرم على جنب خمسة اشياء** وهي
القبلة والطواف وقراءة القرآن ومشر المصحف وحمله على العلم
المتقدم بيانه في هذه الاربعة سابقا والخامس **المكث** اي المكث
لمسلم غير النبي صلى الله عليه وسلم **في المسجد** او التردد فيه لغير
عذر لاداء الاستبقة والحديث المار وخرج بالمكث والترك
العبور وبالمسك الكافر فانه يكره من المكث في المسجد وعلى الاصح
في الروضة واحدا بالانه لا يعتقد حرمة ذلك وليس للكافر ولو غير
جنب دخول المسجد الا ان يكون الحاجة كالماء والسماع وقرآن
لا كالدشرب وان ياذن له مسلم في الدخول الا ان يكون له
خصوصية وقد تغد الحام للمسلم فيه قوله والمسح بجرمة المسح
نعم لو قطع بصاقه هو المسجد ووقع خارجه لم يكره في الوضوء
في طرفه في المسجد وغير النبي صلى الله عليه وسلم وهو لا يكره عليه
قال صاحب التلخيص ابو علي السجستاني ذكر من خصايشه صلى
الله عليه وسلم في دخوله المسجد وجنبا ومات اليه النبي وبالمسجد
المدرس ونحوها ولا تغد في جعله عارفا كان في المسجد
وتغدر عليه الخروج لاغلاق بابا وخوف على نفسه او غشوه او شقة

ذلك

ذلك او على ماله فلا يجرم عليه المكث ولكن يجب عليه كما في الروضة
ان يتيمم ان وجد غير تراب المسجد فان لم يجد غيره لم يجز ان يتيمم
به فلو حاله وتيمم به صح يتيممه كما يتيمم بتراب معصوب
والمراد بتراب المسجد الداخل في وفقه لا المجموع من ريج وخوخ
ولو لم يجد الجنب الا الماء في المسجد فان وجد ترابا يتيمم ودخل
واغترف وخرج ان لم يشق عليه ذلك والاغتسل فيه ولا يكفيه
التيمم على المعتد كما بحثه النووي في مجموع بعد لقائه عن
البعنوي انه يتيمم ولا يغتسل فيه والطلاق الا نوارجوا الدخول
للاستقاء والمكث لها بقدرها فقط محمول على هذا التفصيل
فائدة لا بأس بالمؤمر في المسجد لغير الجنب ولو اغترف
اغترف فقد ثبت ان اصحاب لصفه وغيرهم كانوا يناسون فيه
في زمنه صلى الله عليه وسلم وتعلم نعمان ضيق علي المصلين او شغل
عليهم حرمة التور فيه قاله في المجموع قال ولا يجرم اخراج الرمح فيه
لكي الاولي اجتهاده لقوله صلى الله عليه وسلم الملائكة تنادي
متايتادي منه بفوا ادم **ويحرم على المحرم** حديثا صغيرا وهو
المراد عند الاطلاق قالها **ثلاثة اشياء** والاصح انه يختص بالاعضا
الاربعة لان وجوب الغسل والمسح مختصان بها وان كان يفضو
يرقع حوته بفساد في المسح والمسح في المسح والمسح والمسح
مشر المصحف يد له للعضو بغير غسله قبل تمام الطهارة لا انه
لا يسمى متطهرا وقد قال في الغاية في مسحه لا المطهرون وهي **الصلاة**
والسجدة ومشر المصحف وحمله على الحكم المتقدم بيانه في كل
من هذه الثلاثة في الكلام على ما يحرم بالحيض **فائدة** قد
علم كلام المسح تقسيم الحديث الى اربعة متوسط واصغر وبه

Copyright

rsity

خاتمة
 مخرج كل من بن عبد السلام والزرزقي في قواعد **خاتمة**
 فيها مسائل منشورة مهمة يحرم على المحدث ولو أصغر مسخر خريطة
 وصناديق فيها مصحف والخريطة وعما كالكبير من أدوا وغير
 ولا بد أن يكونا مع مصحف المصحف كما قاله بن الحفري لأنهما لما
 كانا معدين لم كانا كالحال وان لم يدخل في بيعه والعلاقة
 كالحريطة أما إذا لم يكن المصحف فيهما أو هو فيهما ولم يعد المصحف
 يحرم منهما ويجوز ما كتب له رسول قرآن ولو بعد الآية كلوح
 لأن القرآن قد أثبت فيه للدراسة فاشبه المصحف لما ما كتب
 لغير الدراسة كالتميمة وهي ورقة يكتب فيها شيء من القرآن
 ويعلق على الرأس مثلاً للتبرك والشباب التي يكتب عليها والدائم
 فلا يحرم منهما ولا حراماً لأنه صنيعة الله عليه وسلم كتب كتاباً إلى
 صرقد وفيه يا هذا الكتاب تعالى إلى كل من سواي بيننا وبينكم الآية
 ولم يامر حاملها بالحافظة على الطهارة وتكره في الصلاة
 وتعليقها إلا إذا جعل عليها شئ أو ختم ويندب للمطهر محمد
 كتب الحديث وصنعها ويجوز للمحدث قلب ورق المصحف بعود
 ونحوه قال في الروضة لأنه ليس بحامل ولا ماس ويسر كتب
 القرآن على حائط ولو لمسجد وشباب وطعام بخود ذلك ويجوز
 هدم الحائط وبسر الثوب وأكله **خاتمة**
 المعدة بخلاف اتباع فرط من عليه اسم الله تعالى فإنه يحرم عليه
 ولا يكره كتب شيء من القرآن في أن يسلم ماؤه للشفا خلافاً لما
 وقع لا بن عبد السلام في فتاويه من تحريم وكل الطعام كتب
 الماء الكراهة فيه ويكره أن يكتب على القرآن إلا أن قصد
 به صيانة القرآن فلا يكره كما يؤخذ من كلام بن عبد السلام عليه

يحل تحريق عثمان رضي الله تعالى عنه المصاحف ويجوز كتب القرآن
 أو شيء من أسماءه تعالى بنجس أو على نجس ومسته به إذا كانت
 غير معفوفة عنه كما في المجموع لا يطاهر من نجس ويجوز المشي على
 قرآن أو خشب نقش بشيء من القرآن ولو خيف على مصحف نجس
 أو كافر أو تلف بخوف أو ضياع ولم يتمكن من تطهيره جاز له حمله
 مع الحدث في الأخير ووجب في غيرهما صيانة له كما نزلت الإشارة
 إليه ويجوز الاستغفر به المراضاة أو أخفى وقوعه في أيديهم وتوسد
 ون خاف سرقة وتوسد كتب علم الخوف من خوسرقة **خاتمة**
 أن خاف على المصحف من تلف بخوف أو بنجس أو كافر جاز له
 أن يتوسده بل يجب عليه ويندب كتبه وإيضاحه ونقطة
 وشكاه ويمنع الكافر من مسه سماعه ويجوز تعليمه وتعلمه
 أن كان معانداً وغير المعاندين رجي سلامه جاز تعليمه والافلا
 وتكره القراءة بغير متنجسة ويجوز زبد الكراهة بحمار وطريق أن يلبس
 عنها والأكراهة ولا يجب منه الصغير المرقوم حمل المصحف
 والموضع للتعلم إذا كان محدثاً أو كان حدثاً كبر كما في فتاوى النووي
 حاجة تعلمه ومسقة استراجه متطهر باليد بقتضيه كلامهم
 أن يحل ذلك في الحال المستندة بالدراسة فإذن لم يكن يرضوا لغرض
 أخر منع منه جز ما كراهته **خاتمة** وإن أزع في ذلك من العباد
 أمّا غير المتبر فيهم مرتكبته من ذلك لا يمتنع والقراءة أفضل
 من ذلكم يخص بحمل فان خضر برمان ورد الشرع به فيه فهو أفضل
 منه أو يندب أن يذهب إليها جاز أن جهر بها في غير صلاة لما في
 الفتاوى فليس مطلقاً ولا يلغيه تغريه واحد مما لم يقطع قراته
 بكلام أو فصل طويلاً كالفصل بين الركعات وأن يجلس وأن

يستقبل وان يقرأ بتدبر وحشيع وان يتردد ان يبكي عند القراءة
والقراءة نظرا في المصحف افضل منها عن ظهر قلب الا ان زاد
خشوعه وحضور قلبه في القراءة من ظهر قلب فهو افضل في حق
وتحرم بالشاذ في الصلاة وخارجها هو ما نقله ائمة ائمة
ما يما في قوله تعالى والشارق والشارقة فاقطعوا ايديهما
وهو عند جماعة منهم المؤوي ماوراء السبعة ابو عمرو ونافع وابن
كثير وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وعند آخرين منهم الباقون
ماوراء السبعة السبعة وادب جعفر ويحذرون وخلف
قال في المجموع واذا قرأ بقراءة من التبع استجبت ان يتم القراءة
بها فلو قرأ بعض الايات بها وبقية غيرها من التبع جاز
بشرط ان لا يكون ما قرأه بالثانية من نبط بالاول وتحرر القراءة
بعكس الايات لا بعكس السور ولا يمكن الا في الايات التي لا يسهل
للتعليم ويحرر تفسير القرآن بلا علم ونسبنا ما وثق منه كبيرة
والشبهة ان يقول النسيب كذا لا بد منه ويندب حكمة اول
بها اوله والذاعادة وحضوره والشرع به في ختمه
اخرى وكثرة تلاوته وقدا في الكلام ما يتعلق بالقدر
بالتصانيف وفيما ذكرته كذا كذا في باب

والا فاعادوا البعد
ايانها

كتاب الصلاة
جاءها صلوات وهي لغة التمجيد والحمد والثناء في علمهم
اي ادع لهم ولتضمنها معنى التحطيت عديت بعبادته وشركائه
افعال وافعال مفتوحة بالتكبير مختمة بالتسليم بشرائط

خمس

مخصوصة ولا يرصد صلاة الاخرى لان الكلام في الغالب قد دل
صلاة الختان في خلاف سجدة الشكر والتلاوة لان قوله
القول وافعال يشمل الواجب والمندوب غير التكبير والتسليم
لقولهم مفتوحة بالتكبير مختمة بالتسليم وسميت بذلك
لاشتغالها على الدعاء اطلاقا لاسم الجهر على اسم الكسر وقد بد بالكنو
لامها اهم وافضل فقال **الصلاة المفروضة** وفي بعض النسخ
الصلاة المفروضة اي العينية من الصلاة في كل يوم وليلة
حس معاومة من الدين بالضرورة والاصل فيه باقيد الاجماع
ايان كقوله تعالى واقموا الصلاة اي حافظوا عليها راياها اكمال
واجباتها وسنها وقوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين
كتابا موقوتا اي محتمة موقوفة واخبارنا الصحايجين كقوله
صل على الله عليه وسلم فرض الله على امتي ليلة الاسرى خمسين
صلاة فلهذا راجعه واسألها التحفيف حتى جعلها خمسين في كل
يوم وليلة وقوله للاعرابي حين قال اهل علي غير ما قاله لا الا
ان الطوع وقوله لمعاذ بن ابي عوف اليمن اخبر عن الله قد فرض
عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة واما مندوب قيام الليل
فمنسوخ في حق ما واهل البيت من حقهم صلى الله عليه وسلم قال
الشر الاضباب لا ولا في لقاء الشيخ ابو حامد عن النضر
ودرج في لنا الحسين الصلاة الختان في كل الجمعة من المفروضا

بات

العينية والندب في الصلاة الا انما هي التلاوة والظاهر هو
لا ولا هي التلاوة صلاة صلاة وكما في الخبر ليلة الجمعة
كافر في صلاة الجمعة وقيل في صلاة الجمعة
في شرح المسند للرافعي ان الصحيح كانت صلاة ادم والظاهر كانت

Copyright University

صلاة داود والعصر كانت صلاة سليمان والمغرب كانت صلاة يعقوب والعشا كانت صلاة يوسف وأورد في ذلك خبر الجمع لله النبي محمد صلى الله عليه وسلم جميع ذلك عليه وعليهم الصلاة والسلام ولا منه تعظيما له وكذا في الأجور ولا منه ولما كانت الظهر أول صلاة ظهرت لها أول صلاة صلاة جبريل عليه السلام بالنبي صلى الله عليه وسلم وقد جاء الله تعالى بها في قوله تعالى اقرأ القرآن أول سورة الشمس بذكر الله تعالى بها في صلاة سميت بذلك لأنها من أول وقت الظهر في أي شدة الحر وقبل أن تظاھر وسط النهار وقبل أن يها أول صلاة ظهرت فان قيل قد تقدم أن الصلاة كانت خمس وقت ليلة الأسير فلم لم يبدأ بالصلاة بحسب الجوابين الأول أن جبريل أتى النبي بآن أول وجوبها بالنبي صلى الله عليه وسلم في الجموع الثاني أن الآية بالعبادة مستوفية عن بيانها ولم تبين إلا عند الظهر وأما صدر الآية وتبعها المشرق فمضى في الله تعالى عنه الباب بذكر المواقف لأن بعد ذلك أتى بالصلاة وخروجها نفوت رآه صلى الله عليه وسلم في ذلك في زمان الله حين تمسكون وخبرهم بوجوبها في أول ليلة التمسك بالأرض وعشا حين تظفرون قال بن عباس إذا تمسكون صلاة المغرب والعشا وحين تمسكون صلاة العصر والعشاء صلاة الظهر وعين تظفرون صلاة الظهر غير أن من جيم يله عند البيت مرتين فصلى في الظهر حين زالت الشمس وفي الباقي في الظهر والعصر حين كان ذلك في الدنيا والمغرب حين كان في الغمام أي دخل وقت الظاهرة والعشا حين غاب الشفق والبرحين

الصلاة

وفقا

من الطعام والشراب على الصائم فلما كان الغد صلى في الظهر حين كان ظله مثله والعصر حين كان ظله مثليه والمغرب حين أظفر الصائم والعشا أي ثلث الليل والنجم فاسفر وقال هذا وقت الأبرار قبل ذلك والوقت ما بين هذين الوقتين رواه أبو داود وغيره في قوله صلى الله عليه وسلم في الظهر حين كان ظله مثله أي فرغ منها حينئذ كما شرع في العصر في اليوم الأول حينئذ قال الله تعالى في رضى الله تعالى عنه فليأكل مما في وقت ويأكل له خبر نفسا وقت الظهر إذا زالت الشمس بالبحر العصر تبعم المصنف فقال **وأول وقتها** أي الظهر **زوال الشمس** أي وقت زوالها يعني يدخل وقتها بالزوال كما عبر به في الوجيز وغيره وهو ميل الشمس من وسط السماء المسمى بوقتها إليه بحالة الاستواء إلى جهة المغرب لا في الواقع بل في الظاهر لا في المكلف إنما يتعلق به وذلك من زيادة ظل الشيء على حالة الاستواء وحده ثم إن ما يوق منه ذلك قال في التوضيح كأنها وذات التي يتصور في ذلك البلاد كما ذكرنا في اليمن في أطول أيام السنة في المشرق في التكبير قبل ظهر والبرقوال ثم ظهر الزوال في التكبير في الثانية في الظهر وان كان التكبير حاصلا في البرقوال في نفس الأمر وكذا الكلام في الخبر **وأخر أي** في وقتها **بما إذا صار ظهره في مثله** أي في سوي **طال الزوال** أي جود عند الزوال وإذا أردت معرفة الزوال فاعلم به في تمام ذلك أو شأخص ففهم في رضى مسعودي وعلم على رأس الظهر في الظل تنقص من الخط في وقت الزوال وأن وفق لا يزهد ولا ينقص من وقت الاستواء

مزم

وان اخذ الظل في الزيادة علم ان الشمس زالت قال العلماء وقامة
كل انسان ستة اقدام ونصف بقدمه والشمس عند المنقذين
من ارباب علم الهيئة في السماء الرابعة وقال بعض محقق المتأخرين
في السادسة وهي افضل من القمر اكثر من اقل الاكثر وقت
وللظن ثلاثة اوقات وقت قصير اوله وقت اختيار
الي اخره ووقت عذر وقت العصر لم يجمع وقال الفقهاء اربعة
اوقات وقت فضيلة اوله الى ان يصير ظلال الشئ من اربعة
ووقت اختيار الى ان يصير من اربعة وقت جواز الى اخر
ووقت عذر وقت العصر لم يجمع ولها وقت ضرورة وسبب
ووقت حرمة وهو اخر وقتها بحيث لا يسعها ولا عذر وان
وقعت اذ اوجز بان في سائر اوقات القعدة **والعصر**
صلواتها وسببها بذلك لعاصرتها وقت الغروب **واوله**
الزيادة على ظل الشمس وعبارة التنبيه ان اصدار ظلال الشئ
مثله وزاد في زيادة اشار الى ذلك الامام الشافعي رضي
الله تعالى عنه بقوله فان جاوز ظل الشئ مثله باقل زيادة
فقد دخل وقت العصر وليس له الا محال في المصحة وهو انه
لا يشترط حدوث زيادة فاصلا كما في المنهاج كما صرح به هو
محمول على ان وقت العصر لا يكاد الا ياتي من وقت
العصر وقبله من وقت الظن قبل فاصلة **واخره** وقت
الاختيار الى ظل الشمس بعرض الاستقواء ان كان حديث
جبريل الماروسمي مختارا لما فيه من الترجيح على ما بعده وقت
الاقل يدسمي بذلك لاختيار جبريل ليله وقول جبريل في
الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار **واخره** في وقت

الجواز

الجواز الى غروب الشمس حديث من ادرك ركعة من الصبح قبل
ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح ومن ادرك ركعة من العصر
قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر متفق عليه وروي
عن ابن شبيب باسناد في مسلم وقت العصر ما لم تغرب الشمس
تنبيه للعصر سبعة اوقات وقت فضيلة اول الوقت
ووقت اختيار ووقت عذر وقت الظن لم يجمع ووقت ضرورة
ووقت جواز بالا كراهة ووقت كراهة ووقت حرمة وموافق
وقتها بحيث لا يسعها وان قلنا انها اول اوقات بعضها فاصلا
وهو وقت الضان فيما اذا حرمت بالعتلة في الوقت ثم افسدها
عما فاتها الصبر فضا كما نص عليه القاضي حسين في تعاليفه
والمؤيد في التمه والرواية في الخبر وان هذا لا يضره
والجواز اي صلاتها ووقتها واحدا لا يختار فيه كما في الحديث
الاول اوله يدركه بعد غروب الشمس حديث جبريل سميت
بذلك لفعلاها عقب الغروب واصلا الغروب البعد يقال غروب
بفتح الراء والمراد تكامل الغروب ويعرف في العمران زوال
شعاع من رؤس يدي الزاوية انظر الامم المشرق ويمتد على القول
الجديد **بقدر ما يوافق** **او يتوقف على سائر اوقات** **ويقيم**
بقدر خمس ركعات **او** **لانه** جبريل عليه السلام صلاها
في يومين في وقت واحد **او** **لانه** السند به اكثر الامم
ورويان جبريل عليه السلام لما بين الوقت المختار وهو المسمى
بوقت الفضيلة وانما الوقت المختار وهو محل النزاع فليس فيه
تفرقة وانما السند في هذه الاور للضرورة والمراد بالخبر
المعرب في سنتها البعد يدرك الامام سبع ركعات فزار ركعتين

الصلاة

Copyright University

قبلها بنا على انه يسر ركنان قبلها وهو ما روي في النووي
 والاعتبار في جميع ما ذكر بالوسط المعتدل كذا اطلقه الراعي
 وقال القائل يعتبر في حق كل انسان الوسط من فعل نفسه
 لا يتم مختلفون في ذلك ويمكن حمل كلام الراعي على ذلك ويعتبر
 ايضا قدر اكل لقمه يكسر بها حدة الجوع كما في الشرحين والروضة
 لكن صوب في التنقيح وغير اعتدال الشئ لما في الصحيح من ان
 قدم العشاء ابدوا به فبذل صلاة المغرب ولا تعجلوا على عشاءكم
 وحمل كلامه على الشئ الشرعي وهو ان ياكل لقيمات يفر صلبه
 والعشاء الحديث يحول على هذا ايضا قال بعض المتألفين
 عشاءكم الخبيث انما كان انما لهم لقيمات **تنبيه** لو غير
 المص بالظهر بدل الوضوء ليشهد المسلم والتيمم والارالة الخبيث
 ان كان اولى وغير جماعة بلبس الثياب بدل ستر العورة وسحقه
 الاسنوي لتناول التيمم والتقصير والارتداء كرها فان
 مستحق للصلاة يستعمل وقتها على الغزاة القادر حتى يغيب
 الشفق الزاهر قال النووي قلت الشئ في الظاهر قال في المجموع بل
 هو حديث ايضا لان الشافعي اخبرني انه في عندنا في القول
 عليه في الاملا وهو من الكتب الجارية في بيوت الحديث فيه
 وقد ثبت فيه احاديث في مسند منها وفي المغرب كالمريغيب الشافعي
 واما الحديث صلاة فجر يوم في وقت واحد فمحمول
 على وقت الاختيار كما في رواية العارث بن مسعود عليه السلام
 متاخرة بالمدينة وهو متقدم في مكة ورواه اكثر رواة واهي
 اسناد منه وفي هذا المغرب ثلاثة اوقات وقت فضيب
 واختيار اول الوقت ووقت جوارسالم يغيب الشمس وقت غروب

وقت العشاء لم يجمع قال الاسنوي نقلا عن الترمذي ووقت
 كراهة وهو ما خبرنا عن وقت الجدي انتهى ومعناه واضح مراعاة
 للقول بخروج الوقت ولها ايضا وقت صرفة ووقت حرمة
والعشاء يدخل اول وقتها اذا غاب الشفق الاحمر لما سبق وخرج
 بالاحمر الاصفر والابيض ولم يقيد في المحرر بالاحمر لا نصرا ولا اسم
 اليه لانه لان المعروف في اللغة ان الشفق هو الاحمر كذا ذكر
 الجوهري والازهر وغيرهما قال الاسنوي وهذا الموضع الغرض
 له ان كراهة حديث **تنبيه** ما من عشاء لم يكن يكونوا
 لا يغيب فيها شفقهم بقدر وقت قدر ما يغيب فيه الشفق
 باقرب البلاد اليهم كعادتهم القوت المجري في الفطرة ببداية اي
 فان كان شفقهم يغيب عند ربح ليلهم مثلا اعتبر من ليل حرة
 بالنسبة لانهم يصبرون بقدر ما يضي من ليلهم لانه ربحا
 استغرق ليلهم بنبه على ذلك في الحاد **واحرى في وقت الاحياء**
التي في الليل لخرجه قبل التتابع وقوله فيه بالنسبة اليها
 الوقت ما بين هذا من محمول على وقت الاختيار وفي قول نصفه
 خبر لولا ان اشق على امتي لخرت العشاء الي نصف الليل صححه
 الحاكم على شرط الشيخين ورواه النووي في شرح مسلم وكلامه
 والمجموع يقتضي ان الاكثر عليه ومع هذا فالاول هو المعتد
والآخر في المحرر في رواية الشافعي اي الصداق حديث ليس
 في النور تفريطا في التقريط على من لم يصل الصلاة حتى يدخل
 وقت الاخرى رواه مسلم خرجت الصبح بدليل فبقى على مقتضاه
 في غير هذا وخرج بالصداق في الكتاب والصادق هو المفسر في
 بعض النسخ احيى السماع بخلاف الكاذب فانه يطلع مستطيل لا

وقت

يعلمون ضو كذب السرحان وهو بكسر السين كما قاله بن الحاجب
الذبي ثم نقضه ظلمة وشبهه بكذب السرحان اطوله فلهذا
سبعة اوقات وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت جواز ووقت
حرمة ووقت ضرورة ووقت عذر وقت المغرب لمن جمع ووقت
كراهة وهو كما قال الشيخ ابو حامد بن الفرجين **والصبح** اي صلاة
وهو بضم الصاد وكسر هاء الفتح اوله النهار فلذلك سميت به
هذه الصلاة وفيلادتها تقع بعد الفجر الذي يجمع بينا وضو حرم
والعرب تقول وجه صبيح لما فيه من بياض وحرمة **واول وقتها**
طلوع الفجر الثاني اي الصاد ولحدوث جبريل فانه علقه علي الو
الذي يحرف فيه الطعام والشراب علي الصائم وانما يجر ما لب
بالصادق **واخرم في وقت الاختيار الي الاسفار** وهو الاضائة
لخبر جبريل استأجر وقوله فيه بالنسبة اليها الوقت ما بين هذه
محمول علي وقت الاختيار **واخرم في وقت الجواز الي طلوع الشمس**
لحديث مسلم وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس
والمراد بطلوعها انها طلوع بعينها خلافا عن ما فيها من الخاف
لما لم يظهر ما ظهر فيها اولان وقت الصبح بعد ذلك بطلوع بعض النور
فما سب ان يخرج بطلوع بعض الشمس فلها ستة اوقات
وقت فضيلة اول الوقت ووقت اختيار ووقت جواز ولا كراهة
الي الاحرار ثم وقت كراهة ووقت حرمة ووقت ضرورة وهي بآرية
اقوله تعالى كلوا واشربوا الية ولا تخافوا القصاصة في ذلك
وهي عند المشافعي رضي الله تعالى عنه والاصحاب الصلاة
الوسطى لقوله تعالى حافظوا علي الصلوات والصلوة الوسطى
اذلاقون الا في الصبح وخبر مسلم قالت عائشة رضي الله تعالى

من

من يكتب لها مع عفا كتب والصلوة الوسطى صلاة العصر
قالت سمعتها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا عطف بقنص
التغايير قال للتووي عن الحارثي كثير صحت الاحاديث انها العصر
لخبر شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ومذهب الشافعي
البيع الحديث فصار هذا مذهبه ولا يقال فيه قولان كما وهم
فيه بعض اصحابنا وقال في شرح مسلم الاصح انها العصر كما قاله
الماوردي ولا يكرم تسمية الصبح غداة كافي الروضة والاولي
عامة تسميتها بذلك وتسمى صبحا وفجران القرآن جانا الثانية
والسنة مما معاوي يكرم تسمية المغرب عشا وتسمية العشا
عامة هذا ما جزم به في التحقيق والمنهاج وزوايد الروضة
لكن قال في المجموع ضرورة الامر علي انه يستحب ان لا يسمى بذلك
وهو مذهب متقدمي اصحابنا وقالت طائفة قليلة يكره اتهم
والاول هو الظاهر لوروده النهي عن ذلك ويكرم التور قبل
صلاة العشا بعد دخول وقتها لانه صلى الله عليه وسلم كان
يكره ذلك ويكرم الحديث بعد فعلها لانه صلى الله عليه وسلم
كان يكرم ذلك الا في خير كقراءة قرآن وحديث ومذاكرة فقه
وايتان ضيف وزوجا عند من فافوا وكانوا ما دعت الحاجة اليه
كحساب ومحادثة الرجال او للاطقة او نحوها فلا كراهة لان
ذلك خير من اجزاف ذنوبه سبعة منوهة وروي الحاكم عن عمران
ابن حصين قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ سورة البقرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم يروي مسلم عن التماسين بن سفيان
قال ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رجلا ولد له في الارض
اربعين يوما ومكث سنة في بطن أمه ومكث بعد ذلك يوما

كاتامكم قلنا فذلك اليوم الذي كسنته يكفينا فيه صلاة يوم قال
 لا قدره الله قد علم قال الاسوي فيبستثنى هذا اليوم مما ذكر
 في المواقيت ويقاس به اليومان التاليان له قال في المجموع وهذه
 مسئلة سيحتاج اليها نص على حكمها رسول الله صلى الله عليه
 وسلم انتهى **تفسير** اعلم انه وجوب هذه الصلوات
 موسع الى ان يبلى من الوقت ما يسعها واذا اراد تاخيرها الى اثنا
 وقتها لم يزد الغرم على فعلها في الوقت على الاصح في التحقيق فان
 اخراج الغرم على ذلك ومات في اثنا الوقت وقد بقي منه ما
 يسعها لم يضر بخلاف الخ لثلاث الصلوات لها وقت محدد
 ولم يقصر باخراجها عنه وانما الخ فقد قصر باخراجها عن وقتها
 بموته قبل الفعل والافضل ان يصايتها اول وقتها اذا تيقنه
 ولو غلب الفولاه صلى الله عليه وسلم في جواب اي الاعمال
 افضل قال الصلاة في اول وقتها رواية الدارقطني وغيره نعم
 ليس تاخير صلاة الظهر شدة الحر الى ان يصير كالحيطان
 فكل من شئ فيه طالب الجماعة بشدة الحر ان يكون يسارها كالحجار
 لم يضر جماعة بمصلي بانوته كانه او بعينه مستثناة في طريقه
 اليه ومن وقع من صلاته في وقتها ركعة فالكامل او من جاز
 الوقت لغيره اجتمع جوارا ان قد ركب في القبر والافوجو بانوته
 وردت ان عدل ان صلاته بالجماعة او فعت قبل وقتها اعادها
 وجوبها كاربعة وجوبها ان فاتت بالاداء او نذر ان فاتت
 بعد ركوع وشيئان ويسن ترتيب القايات وتقدم على الاخر
 التي لا يخاف نوتها او كركها عن كركها في الوقت في غير
 حرمة مكة صلاة عند استقوا الشمس الا يوم الجمعة وسنطاولا

هذا اليوم الذي كسنته يكفينا فيه صلاة يوم قال لا قدره الله قد علم قال الاسوي فيبستثنى هذا اليوم مما ذكر في المواقيت ويقاس به اليومان التاليان له قال في المجموع وهذه مسئلة سيحتاج اليها نص على حكمها رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى

من تاخير صلاة الظهر من وجوب الصلاة الا ان لا يسر لاداءه وخرج بالظاهر والحق

وبعد الصبح حتى ترتفع كرم وبعد صلاة العصر او ولو مجموعة في وقت
 الظهر وعند اصدار الشمس حتى تغرب الصلاة لسبب غير
 متاخر عنها كفايتها لم يقصد تاخيرها اليها وصلاة كسوف وخسوف
 لم يدخل اليه بسببها فقط وسجدة شكر فلا تكرم في هذا الاوقات
 وخرج بحرمة حرمة الصلاة فانه كغيره **فصل**
 فيمن تجب عليه الصلاة وفي بيان التوافر وقد شرع في النوع الاول
 فقال **وشرائط وجوب الصلاة ثلاثة اشياء الاول**
الاسلام فلا تجب على كافر اصلي وجوب مطالبة بها في الدنيا لعدم
 صحتها عنه بل يجب عليه وجوب عقاب عليها في الآخرة لتكملة من فعلها
 بالاسلام **والثاني البلوغ** فلا تجب على صغير لعدم تكليفه لرفع
 القلم عنه كما صرح في الحديث **والثالث العقل** فلا تجب على مجنون
 لما ذكره سكن لم يصنف عن الرابع وهو النفاذ الحيض والنفساء
 فلا تجب على حائض او نفساء لعدم صحتها عنهما من اجتمعت فيه
 هذه الشروط وجبت عليه الصلاة بالاجماع ولا تضاعف الكراهة
 اذا سلم قوله تعالى قل الذين هم ذموا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف
 نعم المرتد يجب عليه وقتهما اذ انه من الزمة بعد اسلامه تعاقبا
 عليه ولا نه التزم بها بالاسلام ولا تنقطع عنه بالحمى وكذا الارقي
 ولو ارتد ثم جن نفي ايام الجنون مع ما قبلها تعاقبا عليه ولو سكر
 بعد ايام من فقه المدة التي ينتهي اليها سكره لا مدة جنونه بعد
 غلاق مدة جنونه المدة التي من جن في رده من جنون حكما
 ومن جن في سكره ليس يسكر ان في رده من جنون ولو ان سكره
 لم حاصلة له نفسا وتفق من الجنون فاس ودارقطني الجوز
 بان السقاط الصلاة عنها عن مدة لانها ساقطة بالترك وعند رخصة

والمرتد والمستكران ليسا من اهل ما وقع في المجموع من قضا الحائز
 المرتدة من الجنون نسب فيه الى السهو ولا قضا على الطفل
 او ابلغ ويامر الولي بها اذا اميز ولا قضا لما فاتته بعد التمييز
 والتميز بعد استكمال سبع سنين ويضرب على تركها بعد عشر
 سنين خبرم والصبى والصبية بالصلاة اذا بلغ سبع سنين
 واذا بلغ عشر سنين فاكثر بوجه عليها اي على تركها صحته الترتيد
 وغيره **كتاب** ظاهر كلامهم انه يشترط لضرب تمام
 العاشرة لكن قال الصميم انه يضرب معتد في اثنا عشر سنة
 الاسنوية وحرمة بن المقرب وهو المظاهر لانه مظنة السوء وفي
 ما في المجموع ان التمييز وحده لا يكفي في الامر بل لا بد من استيعاب
 وقال في الكفاية انه المشهور والحسن ما قيل في حد التمييز انه
 يصير الطفل بحيث ياكل ويشرب ويستنجي وحده وفي رواية
 اي داود ان النبي قال الله عليه وسلم سيئل من يصلي الصبي فقال
 اذا عرف شماله من يمينه قالدمه يمينه والمزاد ان عرفه يارضه وما
 ينفعه قال في المجموع والامر والضرب واجب على الولي ايا كان
 او جدا او وصيا او قريبا من جهة القاضي وفي المهمات والمقتطع
 ومالك الرقيق في معصية الاب وكذا المورع والمستعير ونحوها قال
 الطبري ولا يقتصر على حجر الصيغة ولا بد منه من الترتيد
 وقال في الترتيد يجب على الاب والامهات تعليم اولادهم الظهار
 والصلاة والشرايع ولا قضا في الحائز والنفسا اذا اظهرت
 وهما حر عليهما او جرحهما او جرحهما الثاني ولا على الجنون
 سمي عليه اذا افاق بدينه دفع القليل من نكته عن الصبي حتى يسأل
 وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يرافقه انظر في المجموع

وتعسر عليه كل من زاله عقله بسبب يحد فيه ولو زالت هذه
 الاسباب المانعة من وجوب الصلوة وقد بقي من الوقت قدر
 تكبير في اكثر وجبت الصلوة لان القدر الذي يتعلق به الايجاب
 يسنوي فيه قدر الركعة ودونها ويجب الظهر مع العصر بادراك
 قدر من تكبير اخر وقت العصر ويجب المغرب مع العشاء بادراك
 ذلك اخر وقت العشاء لا تخاد وقتي الظهر والعصر وقتي المغرب
 والعشاء في العذر وفي الصلوة او لا ويشترط الوجوب ان يحلوا
 الشح من الموانع قدر الطهارة والصلوة اخف ما يجوز تركه في
 في صلاة المسافر **كتاب** لو بلغ الصبي في الصلوة بالسنين
 وجب عليه تمامها لانه ادرك الوجوب وهي صحته فلم يمتنعها
 كالوالمع بالتمتار وهو صائم فانه يجب عليه امساك بقية النهار
 واجتناب لو جمعة لانه صلي الواجب بشرطه ووقوع او لثانفلا
 لا يمنع وقوع اخرها واجبا كصومهم يضرب في اثنا عشر سنة وان بلغ
 بعد قلها بالسنة او بغيره فلا يجب عليه اعادة ما خلا من الحج اذا بلغ
 بعده يجب عليه اعادة ذلك وجوبه مرتين في العمر واشترط وقوعه
 في حال الكمال بخلاف الصلوة ولو حاضت او نفست او جن او اغمى
 عليه اول الوقت وجبت تلك الصلوة ان ادرك من ذلك قدر الفرق
 بقوله لا يكون والا فلا وجوب في اذنته لعدم التمكن من فعلها فشرع
 في النوع الثاني فقال **والصلوة السنونوات** والمسنون والمستحب
 والنفل والمغيب اليها العاقبة متردفة وهو الزيادة على الفريضة
 وافضل عبادات الدين بعد الاسلام الصلوة لخبر الصبي يحين
 بالامهات افضل فقال الصلوة لو قضاها وقيل الصوم خير للصبي
 قال الله تعالى كل عام ايام ادم له الا الصوم فانه لي وانا اجزي به



واذا كانت الصلاة افضل العبادات ففرضها افضل الفروض
ونظومها افضل التطوع وهو ينقسم الى قسمين قسم تسنن
فيه الجماعة وهو **حسن العبدان والكسوفان والاستسقاء**
ورتبتهما في الافضلية على حكم ترتيبهما المذكور ولهما ابواب
تذكر فيها وقسم لا تسنن الجماعة فيه ومنه **الستين** الرواتب
وهي على المشهور **الثلاثة للفريض** وقيل هي بالوقت والحكمة
فيها تكميل ما نقص من الفريض بنقص نحو خشوع كترك تدبر قراءة
وهي **سبعة عشر ركعة ركعتا الفجر قبل الصبح واربع**
قبل الظهر وركعتان بعد واربع قبل العصر وركعتان بعد
المغرب وثلاث بعد ستة العشاء **يوتربواحدة تسنن** لم يبين
المصنوع كد من غيره وبيانه ان الموكد من الرواتب عشر ركعات
ركعتان قبل الصبح وركعتان قبل الظهر واذا بعد ها وبعد
المغرب والعشاء **اصحاحي بن عزي** عن عمر بن الخطاب مع النبي
صلى الله عليه وسلم ركعتين قبل الفجر **سنة** بعد ها
وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء **سنة** يوتربواحدة تسنن
ركعتين بعد ها حديث **في حافة اعلى** **الركعتان** قبل الظهر واربعة
بعدها حرم الله على الناس رواه الترمذي **واربع** قبل
العصر **اصحاحي بن عزي** عن النبي صلى الله عليه وسلم ركعتان قبل
العصر **اصحاحي بن عزي** عن النبي صلى الله عليه وسلم ركعتان قبل
ركعتان خفيفتان قبل المغرب **فم** الصبح **سنة** من حديث انس
ان كبار الصحابة كانوا يبتدرون الشواري كلها اي الركعتين
اذا اوقوا المغرب وركعتان قبل العشاء **اصحاحي بن عزي** عن النبي صلى الله عليه وسلم
والمراد الاذان والاقامة والجمعة كما التامه امر فيصليها لهما

شاهدا

وبعد ها ان يعاخر مسلم اذا صلى احدى الركعتين فليصل بعدها
ابو يعا و**خير** الترمذي ان ابن مسعود كان يصلي قبل الجماعة اربعا
وبعد ها اربعا والظاهر انة توقيف وقول المقربون بواحدة
منهم اشار به الى ان من القسم الذي لا يسن الجماعة الوتر وان اقله
ركعة **اصحاحي بن عزي** عن عمر بن الخطاب الوتر ركعة من اخر
الليل **اصحاحي بن عزي** عن حبان بن عبد الله بن عباس انه صلى الله
عليه وسلم اوتر بواحدة وركعة كراهة في الاقتصار عليها خلافا
لما في الكفاية عن ابي الطيب واربعة الكمال ثلاث واكمل منه خمس
ثم سبع ثم تسع ثم احدى عشر ركعة وهي التمام للاخبار الصحيحة
منها خبرنا **اصحاحي بن عزي** عن النبي صلى الله عليه وسلم يوتر
في رمضان ولا يفزع على احدى عشر ركعة **اصحاحي بن عزي** عن النبي صلى الله عليه وسلم
كسائر الرواتب **ومن** زاد على ركعة الفصل بين الركعات بالسلام
وهو افضل من الفصل بدتة **اصحاحي بن عزي** عن النبي صلى الله عليه وسلم
وليس في الوتر **اصحاحي بن عزي** عن النبي صلى الله عليه وسلم يوتر بواحدة
الثاني لقوله **اصحاحي بن عزي** عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله امركم بصلاة هي خير
لكم من حمر النعم وهي الوتر **اصحاحي بن عزي** عن النبي صلى الله عليه وسلم
جعل اخر صلاة الليل **اصحاحي بن عزي** عن النبي صلى الله عليه وسلم
الليل وتروا ان **اصحاحي بن عزي** عن النبي صلى الله عليه وسلم يوتر بواحدة
لرجل القضاة **اصحاحي بن عزي** عن النبي صلى الله عليه وسلم يوتر بواحدة
المجموع **اصحاحي بن عزي** عن النبي صلى الله عليه وسلم يوتر بواحدة
خير مسلم من يخاف ان لا يقوم لغير الليل **اصحاحي بن عزي** عن النبي صلى الله عليه وسلم
يقوم اخره في ليون اخر الليل **اصحاحي بن عزي** عن النبي صلى الله عليه وسلم
ولذلك قيل **اصحاحي بن عزي** عن النبي صلى الله عليه وسلم يوتر بواحدة

في صلاة النوافل

تجدد لم يندب له اطارته لخبر لا وتران في ليلة ويندب الفنون
الخروج في النصف الثاني من رمضان وهو كفنون الصبح في ليله
ومحله واجهره وتنسج جماعة في وتر رمضان **والنوافل** الموكدة
بعد الرواتب ثلاثة الاول **صلاة الليل** وهو التمجيد ولو عجز
به لكان اولي لمواظبته صلى الله عليه وسلم ولقوله تعالى
ومن الليل فتهجد به نافلة لك وقوله كانوا اقلية من الذين
ما يتبعون وهو لفته رفع النور بالنداء واصطلاح
صلاة التطوع في الليل بعد النوم بحاله القاضي حسين في
ذلك لافيه ترك النوم ويسن للمتمجد القيلولة وهي
النوم قبل الزوال وهي منزلة الشجر والصلوات لقوله صلى
الله عليه وسلم استحبوا القيلولة وهي النوم على قيام
الليل روى ابو داود **فان** ذكر ابو الوليد القيسابي
ان المتجدد يشفع في اهل بيته روى ان الجديد رضى الله
عنه روى في النوم فقل له ما فعل الله بك فقال طاحت تلك
الاشارات وغابت تلك العبارات وقد تذاكر المومنون في
تلك الرسوم وما نفعا الاربعيات كما نرى عندهم فيكم
ترك التمجيد لمعتاده بالاعذار وكم في اهل بيته قال صلى
الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو بن العاص لو اخبرنا انك تقوم
النهار وتقوم الليل فقلت لي قال فلا تفعل حم وافطروا وسعد
فان لجسدك عليك حقا الى اخره ما فيها من ان لا يضرك لوني
لبال كما لمه فلا يكره فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم لا دخل
الفسل الاخر من رمضان حيا اليه ويحرم من تعذيب ليله
اجعة بقيام صلاة خير مسلم لا تحصى اليلة الجمعة بقيام

من

من بين المتبالي ما احبها وما يغير صلاة فلا يكرم خصوصا
بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فان ذلك مطلوب فيها
والثانية **صلاة الصبح** واقلها ركعتان واكثرها ثمان كما
في المجمع عند اكثر من واحد في التحقيق وهو المعتد به
المحتاج ان اكثرها اثنا عشر ركعة وقال في الوضوء افضلها
ثمان واكثرها ثمان عشر ركعة رئيس ان يستلم من كل ركعتين
ووقفها من ارتفاع الشمس في الزوال والاختيار فعلها عند مضي
سراج النهار الثالث **صلاة التراويح** وهي عشرون ركعة
وقد اتفقوا على سنيتها وعليها المرد من قوله صلى الله عليه
وسلم من قام رمضان ايمان واحدا بعقر له ما تقدر من ثوابه
وما لا خير روى البخاري قوله يمانا اي تصديقا به حق معتقدا
افضلها ومنسبا اي اخلاصا والمعرف ان العفران مختص
بالعقار وتنسج الجماعة فيها لان عمر رضى الله تعالى عنه جمع الناس
على قيامهم رمضان الى حاله علي بن ابي طالب والنسابة سليمان
ابن ابي حنيفة وسميت بكل اربع منها تروية لانهم كانوا يترجون
عقبها اي يستريحون قال الخليلي والشرقي كونها عشرون ركعة
الرواتب اي الموكدة في غير رمضان عشر ركعات فضو عفت
لانه وقت جد وشبهه انتهى وقال المدينية الشريفة فعلمها
مستوا ولا يبره في العشرين خمس ترويات فكان اهل مكة
يطوفون بين كل تروية سبعين اشواط فجعل اهل المدينة
ذلك كل اسبوع عزوبة ليسا ووجوه يجوز ذلك لغيره كما قاله
الشيخان لا تهلها شرفا لمكرته وبد منه صلى الله عليه وسلم
وفعلها بالقران في جميع الشهد افضل من تكرير سورة الاخلاص

والثانية صلاة الصبح
قال من قام رمضان
ايمان واحدا بعقر له
ما تقدر من ثوابه
وما لا خير روى البخاري
قوله يمانا اي تصديقا
به حق معتقدا
افضلها ومنسبا اي
اخلاصا والمعرف ان
العفران مختص
بالعقار وتنسج
الجماعة فيها لان
عمر رضى الله تعالى
عنه جمع الناس
على قيامهم رمضان
الى حاله علي بن ابي
طالب والنسابة
سليمان ابن ابي
حنيفة وسميت
بكل اربع منها
تروية لانهم كانوا
يترجون عقبها
اي يستريحون
قال الخليلي
والشرقي كونها
عشرون ركعة
الرواتب اي
الموكدة في غير
رمضان عشر
ركعات فضو
عفت لانه وقت
جد وشبهه انتهى
وقال المدينية
الشريفة فعلمها
مستوا ولا يبره
في العشرين
مخمس ترويات
فكان اهل مكة
يطوفون بين
كل تروية
سبعين اشواط
فجعل اهل
المدينة ذلك
كل اسبوع
عزوبة ليسا
وجوه يجوز
ذلك لغيره
كما قاله
الشيخان لا
تهلها شرفا
لمكرته وبد
منه صلى الله
عليه وسلم
وفعلها بالقران
في جميع
الشهد افضل
من تكرير
سورة الاخلاص



ووقتها بين صلاة العشاء ولو تقدم ما وطلوع الفجر الثاني قال
 في الروضة ولا تصح بنية مطلقه بالسوي ركعتين من التراويح
 او من قيام رمضان ولو صلى اربعاً تسليمة لم يصح لانه
 خلاف المشرع بخلاف سنة الظهر والعصر والفرقان التراويح
 بمشروعية الجماعة فيها اشبهت الفريضة فلا تغير عما وردت
تفسير يدخل وقت الرواتب التي في الفريضة بدخوله
 وقت الفريضة والتي بعده بفعله ويخرج وقت النوعين مخرج
 وقت الفريضة لا يمتد بانها له ولو فاتت النفل الوقت نذبت
 وقضاؤه ومن القسم الذي لا يندب فيه الجماعة تحية المسجد وهي
 ركعتان قبل الجلوس لكل داخل وخارج لغير ضاوية قبل اخر وقتها
 بتكرار الدخول على قرب وبقوت بحالوسه قبل فعلها وان قصر
 الفصل الا ان جلس من هو اليه او جملته فمصره بقوت
 بطول الوقوف كما اتي به بعض المتأخرين **فائدة** قال
 الاسنوي التحيات اربع تحية المسجد بالتمنية والبيد بالطواف
 والحرم بالاحرام وسفي بالرمي وزيد عليه شية شرفة بالوقوف
 وتحية لقا المسلم بالسلام **تمت** من القسم الذي لا تسن
 الجماعة فيه صلاة التيسير وهو اربع ركعات تقول فيها ثلاثة
 مرة سبحان الله والمهد لله والحمد لله والذكر كبرياءه المحرم
 وقبل القراءة خمسة عشر ركعة وبعد القراءة وقبل الركوع
 عشرا وفي الركوع عشرا وكذلك في الوقوف في السجود والرفع
 منه والسجود الثاني فمده خمس وسبعون في اربع بثلة اية
 وصلاة الايامين وتسبيح صلاة العظماء لغة الناس
 عشرا او امورا نحو ذلك وهي عشرون ركعة بين المغرب والعشاء

واقفا ركعتان حديث الرمزي انه صلى الله عليه وسلم قال من
 صلى ست ركعات بين المغرب والعشاء كتب له عبادة اثني عشر
 سنة وركعتا الامراء وركعتا الطواف وركعتا الوضوء وركعتا
 الاستحارة وركعتا الحاجة وركعتا التوبة وركعتان عند الخروج
 من المنزل وعند دخوله وعند الخروج من مسجد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وعند مروره ببارض كدمر بها قطور ركعتان عقب
 الخروج من الحما وركعتان في المسجد اذا قدم من سفره وركعتان
 عند القتلان امكرو ركعتان اذا عقد على امرأة وزقت اليه
 او يسن لكل منهما قبل الوقاع ان يصلي ركعتين وادلة هذه
 المتن مشهور لا يحتملها شرح هذا الكتاب قال في المجموع
 ومن البدع المذمومة صلاة الرغائب اثني عشر ركعة بين المغرب
 والعشاء ليلة اول جمعة من رجب وصلاة ليلة نصف شعبان
 مائة ركعة ولا يغتر من يفعل ذلك افضل القسم الذي لا تسن
 الجماعة فيه الوتر من ركعتي الفجر وهما افضل من ركعتين في جوف
 الليل ثم يأتي رواتب الفريضة الضيقة بما يتعلق بفعل غير
 سنة الوضوء ركعتي الطواف والاحرام والتحية وهذه
 الثلاثة في الاصلية صواب القسم الذي تسن فيه الجماعة
 افضل من الذي لا تسن فيه نعم تفصيل رتبة الفريضة على التراويح
 وتفصيل القسم الذي تسن فيه الجماعة صلاة العيدين وقضية
 كلامهم سواء في العيدين في التفصيل قال في الحاشية من لا يرح
 لا ينظر جميع عبد لا في صلاة الفريضة صلاة الفريضة
 الفطر من تكبير ثم سجدة العبد في الغضبية مسوق الشمس
 ثم خمس والفريضة استسقاء التراويح ولا حصر للنفل المطلق

و هو لا يستفيد بوقت ولا سبب قال صلى الله عليه وسلم لا يذو
الصلاة خير بوضع استكثر أو أقل كان توبى فوق ركعة تشهد
آخر فقط أو آخر كل ركعتين فأكثر فلا ينشئ في كل ركعة وإذا
توبى قدر أقله زيادة عليه ونقص عنه أن يوبا والابطال صلواته
فإن قام لزيادة سمى أو انتدكر فقد تم قام للمزيد إن شاء والمفضل
المطلق لميل الفضل منه بالنهار وبأوسطه أفضل من طرفيه أن
قسمه ثلاثة أقسام ثم آخره أفضل من أوله أن قسمه قسمين
وأفضل من ذلك التقسيم الرابع والخامس ويسمى التسليم من
كل ركعتين نواهما أو أطلق النية ويسمى أن يفصل بين سنة
الفجر والمغرب بوضعية على يمينه للاتباع وإن يقرا في أول
ركعتي الفجر والمغرب والاستخارة وختم السجدة قل يا أيها الكافرون
وفي الثانية الإخلاص ويبدأ كذلك أكثر الأدعاء والاستغفار في جميع
ساعات الليل وفي النصف الأخير الدوعند السجدة أفضل
تنبيه لا يقرأ من السجدة الثلاث والسجدة وتذكر
مختصر التعميم في الفاية الحافظة هذا المختصر تسع سجرات ثلاث
لقاري وسامع قصد السماع أو لآلة الجميع أجمع السجدة مشقة
وتبدأ بالتسليم بسجود القارئ وفي أربع عشرة سجدة
سجدة الحج وثلاث في المفصل في الحج وثلاث في الشقاق وأفضل
والبقية في الأعراف والرمح والتخدر والأسرار ومنهم من الفرقان
والتملح والتمزج وحجم السجدة ومخاطبهم ومن ليس بها سجدة
من لم يجرى في غير الصلاة ويسجد من الصلاة
الإمام وما للسجدة الإمامة فإن خلف عن الإمام أو جبهه
بطلت صلاته ويكبر المصلي كغيره في الركعة ورفع من السجدة

الرفع

بالرفع يدي في الرفع من السجدة كغير المصلي وأركان السجدة لغير
مصلح حر وسجود وسلام وشروطها كصلاته وإن لا يطول
فصله فإيهما وبين قراءة الآية وتكرار الآية وسجدة
الشكر لا تدخل صلاة وتسبق لهجوم نعمة أو الدفاع نفقة
أو روية مبتلى أو فاسق معلى ويظهر هذا الفاسق أن لم يخف
ضرمه والابتلى للابتلاء يثاري وهي سجدة التلاوة وليس
فعلها كنافلة ويسمى مع سجدة الشكر في مجموع الصلاة
ولو تقرب إلى الله تعالى بسجدة من غير سبب حر ومنه حر
ما يفعله كثير من الجهلة من السجود بين يدي المشايخ والوأي
القبالة أو قصده لله تعالى وفي بعض صور ما يقتضي الكفر
بإفان الله تعالى من ذلك **فصل** في شروط الصلاة
وأركانها وسننها والسنن أبعاض وهي التي تجبر سجود التهو
وصيات وهي التي لا تجبر والركن كالشروط في أنه لا بد منه وبشارة
بأن الشرط هو الذي يتفقه على الصلاة ويجب استمرار فيها
كالطهر والستر والركن ما تشتمل عليه الصلاة كالركوع والسجود
فخرج بغيره بشرط الزوال كترك الكلام فليست بشرط
كأصوبه في الجموع بل هو المصلاة كقطع النية وقيل
أنها شروط كما قاله الفقهاء ويسمى الأول أن الكلام ليس بمر
بأسباب لا يضر ولو كان تركه من الشروط لضر **فصل**
قد شبهت الصلاة بالإنسان فالركن كراسه والشرط حياته
والعضو كاعنه أيه والهيأت كشمع وقيل بالقسم الأول
فقال **وسرير** شرطه بكون السرا
لغة العلامة ومنه شرط الصلاة أي علاماتها وأصلها

Copyrighted material

ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده
وجوده ولا يلزم من كونه الوجود والعدم

واطلاحا

ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجوده ولا يلزم
لزمانه كمالا فيها عدا والمعتبر من الشرط لصحة الصلاة
قبل الدخول فيها اي قبل التلبس بها **الحسن** الاول **طهارة**
الأعضاء المحدث الاصغر وغيره فالو لم يكن متطهرا عند
احرامه مع قدرته على الطهارة لم تنعقد صلاته وان احرم
متطهرا فان سبقه المحدث غير الدائم بطلت صلاته لبطلان
طهارته ولو صلى ناسيا للمحدث التيب على قصده لا على فعله
للاغتراف ونحوها مما لا يعوق على الوضوء فانه يدا بغيره
ايضا قال بن عبد السلام روي الثابتة على القراءة اذا كان جيبا
نظر التيمم والظاهر عدم الاتابة والمحدث لغة هو الشيء الحادث
واصطلاحا امر اعتباري يفرض بالاعضاء يمنع من صحة الصلاة
حيث لا مخرجه وهو كما قال بن الرقعة معني بجزء من منزلة نحو
ولذلك لا يقال بتبعضه وارتفاعه عن محل عضو وطهارة
الحسن الذي لا يعنى عنه في قوله اياه بدله حتى داخل نفسه
او فمه او عينه او اذنه او مكانه الذي يصلي فيه فلا تصح صلاة
مع تيمم من ذلك ولو مع جهالة وجوده او كونه مبطلا لقوله
تعالى وثيابك فطهر وانما جعل داخل اليد والقدم من افعال
بخلاف غسل الجنابة لغاها امر الجاهل به لانه لو وقعت نجاسة
في عينه وجب غسلها ولا يجب غسلها في الطهارة فالو كذا مستحسنا
لم تصح صلاته ما لم يغسل فيه ولو روي انما في ثوب من يري الصلاة
نجاسة لا يعلم بالزمانا اعلامه لا في الامر بالمعروف لا بموقوف على
الوضوء قال بن عبد السلام كما لو روي انما يصلي بغيره بوضوئه
فانه يجب علينا منعها وان لم يكن عصيانا واستثنائي من مكان

ما

ما لو كثر ررق الخيرة فانه يعنى عنه المشقة في الاحتراز عنه وقيد
في المطلب العفو ما اذا لم يشهد المشي عليه قال الزركشي وهو قيد
متعين وزاد غيره وان لا يكون رطبا او رجا مبالوة **تنبيه**
لو تجسس ثوبه مما لا يعنى عنه ولم يجد ما يغسله به وجب قطع
بوضوئه ان لم تنقص قيمته بالقطع اكثر من اجرة ثوب يصلي فيه
لو اكثره هذا ما قاله الشنقيطان بنعالم توفيه قال لا يستوي
يعتبر اكثر الامر من ذلك ومن ثمن اما لو اشتراه مع اجرة غسيله
عند الحاجة لا يتكلم في مالوا فقر وجب تحصيله انتهى وهذا
هو الظاهر وقيد الشنقيطان ايضا وجوب القطع بحصوله بشر
العورة بالظاهر قال الزركشي ولم يرد له المتوفيه والظاهر انه
ليس بغيره بناء على ان من وجد ما يستره بعرض العورة لم يسه
ذلك وهو الذي صححه انتهى وهذا هو الظاهر ولو اشتبه عليه
ظاهر وجس من ثوبين او بيتين اجتمعا فيهما الصلاة ووضوئي
فيما فسد لظاهر من المتوفيين او ابي بيتين فاذا صلى بالاجتهاد شر
ففسدت صلاة اخرى لم يجب جديدا اجتهادا فان قيل ان ذلك
يشكل بالاجتهاد في المياه فانه يحتمل فيها الكمال في وجوب
باته ثوبا ثوبا او الكفاية كبقية الطهارة في واجتهاد فتغير طهارة
بالاجتهاد الثاني فيصلي في الاخر من غير عادة كما لا يجب اعادة
الاولى لا يلزم من ذلك نقص اجتهاد بالاجتهاد بخلاف المياه ولو
غسل احد الثوبين بالاجتهاد صححت الصلاة فيهما ولو جمعها
عليه ولو اجتمعا في الثوبين او البيتين علم بغيره شوي صلاته
بارا او في احد البيتين بغيره لو فسد واحد من البيتين بغيره
لذلك الغالب مدونة معد ثوباني الاول ومكانا في الثانية طاهرا

يتيقن ولو اشتبه عليه بدان يريد الاقتراب باحد مما احتمر
 فيه مما عمل باجهته فان صلى خلف واحد ثم تغير ظنه الى الآخر
 صلى خلفه ولا يعيد الاولي كما لو صلى باجتهاده الى القبلة
 ثم تغير اجتهاده الى جهة اخرى فان تغير صلى منفردا ولو نجس
 بعض ثوب او بدن او مكان ضيق وجهه ذلك البعض وجب
 غسل كله لتغير الصلاة فيه فان كان المكان واسعاً لم يجب
 عليه الاجتهاد فله ان يصلي فيه بلا اجتهاد وسواء من وضعت
 الواسع والضيق والاحسن في وضعت ذلك العرف ولو غسل بعض
 نجس ككوب ثم غسل باقيه فان غسل بعد ما وقع طهر كله والا
 فغير مجاور ولا تصح صلاة غوا بغير طهر في كبد منقصد
 نجس وان لم يتحرك بغير كنه ولا يضطر جعل طهره تحت رجليه ولا
 نجس بحاذيه ولو وصل غفقه بنجس لحاجة من عظم لا يصلح الوصل
 غير عذر في ذلك فتصح صلاته منه ولا يلزمه تركه اذا وجد
 الطاهر كما في الروضه كما لو ان لم يجد طهره وجده ما احل
 غيره من غير ادنى وجب عليه تركه ان لم يجد طهره لا يصح التيمم
 ولم يمتدحى لو صلى بالغفم فيما ذكرنا الوضوء فيه التيمم للذلة
 وعلى من حال استجاره في الضيق ولو رقى السلام بجازة الصحة
 والحشمة في حلقه لا في حق غيره وعنه لا الاحتراز عن غلب
 من طين نجس بقينا القبر نجس به ويختلف المعوض عنه وقتا وفيه
 من ثوب وبدن وعن دم نحو برائيت ودماء يلى فغيره من دم تعد
 وحجم محالها وعن روث ذباب وان كثر ما ذكره ولو بالشارع
 تغير بالبول في الصلاة لا ان كثر الماء ان كثر البول وان كثر
 البول كان قتالاً من غير ان يغسل ما لم يعرف من الكثير عرف

تقار

كما هو حاصل كلام الترافعي والمجموع وعن قليل دم اجنبى لا عن قليل
 دم نحو كلب لعلظه وكان دم فيما ذكره وضد يد وما فرج
 واستقط له ربح ولو صلى بنجس غير معفون عنه لم يعلمه او يعلمه ثم شى
 فصل ثم تذكر وجب الاعادة ويجب اعادة كل صلاة يتيقن فعلها
 مع النجس بخلاف ما احتل جدوته بعد ما **والثاني سؤال العورة**
 عن العيون ولو كان عالياً في ظلمة عند القدرة لقوله تعالى
 خذوا زينةكم عند كل مسجد وقال ابن عباس المراد بها الثياب في الصلاة
 فان لم يجد ثوباً يصلي عارياً ويتم ركوعه وسجوده ولا اعادة
 عليه ويجب ستر العورة في غير الصلاة ايضا ولو في الخلوة الا
 لحاجة كما في مسألة وقال صاحب البخار يجوز كشف العورة في
 الخلوة لادنى عرض قال ومن الاراضى كشف العورة للنبرد وصيانة
 الثوب من الارناس والغبار عند كسب البيت وغيره وانما وجب
 الستر في الخلوة لاطلاق الامر بالسورة لا لله تعالى الحق ان يستحي
 منه ولا يجب ستره عورة من نفسه بل يرمي نظره اليها من غير
 حياء وعورة الفكة ايمن سترته ورايته خير اليه في وادى فرج
 احدهم عند امره او اجنبى ولا تغلب الامم الى عورة ثم تقور
 ما بين السرة والركبة ومثل ذلك من يمارق بها من ان لا يركبها
 ليس بعورة وخرج ذلك لستره والركبة فليست من العورة على
 الاصح **فالسؤال** السرة موطئ الذي يقطع من المولود والستر
 ما يقطع من السرة ولا يقال له سرة لان السرة لا تقطع والركبة
 موصلة ما بين الطرفين المجدوعا في الساق وكل حيوان راي الربيع
 ركبتا في يديه وعرقوبه في رجليه وعورة المرأة غير الوبر والغير
 لهم او بطنها الى الكوعين لقوله تعالى ولا يبدن منكم

عورة راجع السيد الخواري

منها وهو مفتر بالوجه والكفين وأتمام يكونان رفقاً لأن الحاجة
 تدعو إلى إرساء الخنثى كالإني رقا وحرية فإن اقتصر الخنثى
 الحر على ستر ما بين سترته وركبته لم تصح صلاته على الأصح
 في الروضة والافقه في المجموع المشكك في السترة وصح في تحقيق
 النضجة ونقل في المجموع في نواقص الوضوء عن البغوي وكثير
 القطع به المشكك في عورته وقال الأسفوي وعليه الفتوى
 انتهى ويمكن الجمع بين العبارتين بأن يفتى أن دخول في الصلاة
 مقتصر على ذلك لم تصح صلاته المشكك في الاعتقاد وإن دخل
 مستورا كالحرق والكشف شيء من غير ما بين السرق والركبة
 لم يضر المشكك في البطان نظير ما قالوه في صلاة الجمعة أن العدد
 لو كمل بالخنثى لم تنعقد الجمعة للمشكك في الاعتقاد وإن انعقدت
 الجمعة بالعدد المعتبر وهناك خنثى زانية عليه ثم بطرت صلاة
 واحد منهم وكمل العدد بالخنثى لم تبطل الصلاة لأننا نيقنا الانقضاء
 وشككنا في البطان وهذا فتوح من العزيز الرقيم فتح الله تعالى
 على من تلقاء بقلب سليم وسرق السقا لرجل من منع أكره اللون
 البشرة لا حياء ولو بطين ونحو ما ذكره كما أن من لم يحضر
 ويجب التطين على فاقدة الثوب ونحوه ولو لم يكن هو خارج الصلاة
 خذلا والبعض المتأخرين ويجب ستر العورة من الإله أو جوارها
 لا من أسفلها ولو كان المتصلي امرأة فالورود من حياء من حياء
 أي من طوق لم يجد له سترته في ركوعه أو غيره فستره له ستره
 بيده أو غيره فستره من الإله أو جوارها من الإله أو جوارها
 ودين تعين لها الاتفاق على أنها عورة ولا تنهاه عن سترها
 فإن لم يجد ما يكفيها قدر قبالة وجوب الإله مترجعة إلى القبلة

٨١
 وبدل القبلة كما القبلة كما الوصل في صوب مقصده ويستتر الخنثى
 قبليه فإن كفي لأحدهما تخير الأولي ستر الة الرجل إذا كان هناك
 امرأة والة النساء كان هناك رجل **تنبيه** لو وجد
 الرجل ثوب حرر فقط أزمه السترة ولا يلزمه قطع ما زاد على
 العورة ويقدر على المستخسر للصلاة ويقدم المستخسر عليه في
 غيرها مما لا يحتاج إلى طهارة الثوب ولو صالت أمة مكشوفة
 الرأس فحققت في صلاتها ووجدت ستره وجب عليها أن تستر
 رأسها بها وإن لم يجد ما تستر به رأسها استترت على صلاتها ويستتر
 للرجل أن يستتر للصلاة أحسن ثيابه وإن يفتي في ثوبين
 لظاهر قوله تعالى خذوا زينتك عندكم في سجود أو قعود أحسن
 الزينة وخبرنا أصلي أحمدكم فليست بستره فأن الله أحق أن
 يستر من له وبره أن يستر في ثوب فيه صورة وإن يصلي الرجال
 ما شاء المرأة مستقبلة إلا أن تكون في مكان وهناك أجنب
 لا يحترزون عن النظر إليها فلا يجوز لها رفع الثياب ويجب أن
 يكون الستر **بهاير طاهر** حيث قد يحل له أن يحضر عنه أو وجد
 مستخسرا وعجز عن إبطار به ولو حلس في مكان نجس وليس معه
 الاثوب لا يتقيد للمعروف ولو كان يصلي عاريا في هذه الصور
 الثلاث ولا إعادة عليه أن قد ولو وجد ثوبا غير حرر عليه
 لبسه وأخذ منه قمرا ولا يلزمه قبول هبته للمنة على الأصح
 بل يصلي عاريا أو إعادة عليه لو أعار له قبوله لضيق
 المنة فإن لم يجد لم تصح صلاته لقدرته على السترة ولو باعه
 ثوبه أو أجزعه فهو كالمال في التمسك **والثالث الوقوف على مكان**
طاهر فلا تصح صلاة شخص يلاي بعض يده أو لباسه نجاسة

في قيام او قعود او ركوع او سجود الرابع العلم بدخول الوقت

المحدود شرعا فان جهله لمعارض كغيره او خيسر في موضع مظالم
وعليه ثقة يخبر عن علم احتد جوازا ان قدر على اليقين بالصبر
او الخروج ورؤية الشمس مثلا والافوجو باقورد من قرآن
ودرس ومطالعة وصلاة ونحو ذلك خياطة وصوت ويد
محرب وسوا البصير والاعمى وعلى الاغلب في ظنته وان قدر
على اليقين بالصبر وغيره كالخروج لرؤية الفجر والاعمى كالصبر
الحاجز تقليد مجتهد لعجزه في الجملة اما اذا اخبر ثقة من رجا
او امراته ولو زنتها بدخوله عن علم اي مشاهدة كان قال راي
الفجر طاعة او الشفق غاربا قاله يجب عليه العمل بقولته لم
يمكنه العلم بنفسه وجاز ان امكنه وفي القبلة لا يعتد بالخبر
عن علم الا اذا ائذ علمه وخرق بينهما بتكرار الاوقات فيعسر
العلم بكل وقت بخلاف القبلة فانه اذا علم عيمه مرق التفرقة
مادام مقبلا بمحله فلا عسر ولا يجوز له ان يفتل من احبهم عن
اجتهاد لانت المجتهد لا يفقد مجتهدا حتى لو اخرج عن اجتهاده
ان صلاته وقعت قبل الوقت لم يلزمه اعادةها وهذا يجوز
للبصير بتقليد المودن الثقة المعروفة او قال الرافعي يجوز في
الصعود والاعيم لانه فيه مجتهد وهو لا يقلد مجتهدا وفي
الصعود مخبر عن عيان وضح النور وجواز تقليده فيه ايضا
ونقله عن الله فانه لا يودك في الحادثة الا في الوقت فلا
يتقادم من لا يدركه قال البيهقي رحمه الله اجماع المسلمين
ولو كثر المودون وغلب على الظن اصحابهم جاز اقتدارهم
مطلقا بالاخلاص ولو صلب في الاجتهاد اعادة مطلقا لتركه

نحوه ولا يخفى ولو
كان قادرا على
الاجتهاد بخلاف
البصير لا يقلد
الا اذا عجز عنه

الواجب وعلى المجتهد التأخير حتى يغلب على ظنه دخول الوقت
وتأخير الى خوف الفوات افضل ويعمل الشيخ بحسابه جوازا
ولا يقامه غيره على الاصح في التحقيق وغيره والحاسب وهو من
يعتمد منازل النجوم وتقدر سيرها في معنى المجرى وهو من يرى
ان اول الوقت طلوع النجم الفلاني كما يوضحه في نظيره في الصوم
والخامس استقبال القبلة بالصدر لا بالوجه لقوله تعالى
فول وجهك شطر المسجد الحرام ولا يستقبل الا بوجه
غير الصلاة فتعين ان يكون فيها وقفا وان يصلي الله عليه وسلم
قال المصنف صلاته وهو من رافعي الرافعي لا تضاري اذا تمت
الى الصلاة فاسبق الوصو ثم استقبال القبلة روية الشيخان
وروي الله تعالى عليه وسلم ركع ركعتين قبل الكعبة في
وجهها وقال هذه القبلة مع خبر صلوا كما رايتوني صلي فلا
صح الصلاة بدونه اجماعا والخبر في القبلة اصابة العين
في اقرب يقينا وفي بعد ضمان لا يكون اصابة لجهة هذه
لانه فلو خرج عن محاذ القبلة لبغض به من بان وقف
بطرفها وخرج عنه ببعضه بطلت صلاته ولو امتد وصف
لوقف يقرب الكعبة وخرج بعضهم عن المحاذات بطلت صلاته
لانه ليس مستقبلا لها وانه ثبت انهم اذا بعدوا عنها حاذوها
وصحت صلاتهم وان طالت الصفة لان صغير الحى كلما زاد بعد
زاد محاذاته نحو الرماة واستشكل بان ذلك انما يحصل
مع الاقتراف ولو استقبل الركن صح كما قاله لا ريب لانه مستقبل
اجزاء الجوارد لتركه وان كان بعد يديه خارجا عن الركن من
الجانبين بخلاف ما لو استقبل الحجر بكسر الحاء فطفاه لا يكفي

قوله وجهك شطر
المسجد الحرام
فان كان المراد
بالوجه القبلة
فلا خلاف في
استقبالها
بما وجهه

قوله وجهك شطر
المسجد الحرام
فان كان المراد
بالوجه القبلة
فلا خلاف في
استقبالها
بما وجهه

لان كونه من البيت مظنون لا مقطوع به لانه انما ثبت بالاحاد
تتميم استقطب المصنف شرطاً سادساً وهو العلم بكيفية
الصلاة بان يعلم فرضيتها او يميز فرضها من سننها نعم
ان اعتقد هاهنا فرضاً كلياً او بعضها ولم يميز وكان عامياً ولم
يقصد فرضاً بنفلاً صحت **وجوب المصلي ترك استقبال القبلة**
في حالتي الحالة الاولى **في صلاة** **شدة الخوف** فيما يباح من
قتال او غيره فرضاً كانت او نفلاً فليس التوجه بشرط فيه بالقوله
تعالى فان خضتم فجالا او ركبانا قال ابن عمر مستقبل القبلة
وغير مستقبلها رواه البخاري في التفسير قال في الكفاية
نعم ان قدر ان يصلي قائماً الى غير القبلة وراكباً الى القبلة
وجب الاستقبال ركباً لانه اكد من القيام لان القيام يستقطب
في النافلة بخير من ركوعه في الاستقبال **الحالة الثانية في النافلة**
في السفر المباح لقاصد محل معين لان التفل يتوسع فيه
بجواز قاعد المقارن فللمسافر المذكور التفل ما شياً وكذا
على الواحدة الحديث جابر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يصلي على راحلته حيث توجهت به اي في جهة مقصده فقال
اراد الفريضة تركها فاستقبل القبلة رواه البخاري وجان
لما شئ قياً على الراكب بالاولى والحكمة في التخفيف في ذلك
على المسافرين الناس محتاجون الى الاسفار ولو شرط فيها
الاستقبال للنفل لادى الى تركها او اذم او مباح على من فرجه
بذلك التفل في السفر فلا يجوز وان اختلف لزم في السفر بعد
وروده **بشرط** في حق المسافر تركها لانها لا تنجز
من غير عدد ركائز كقصر والعدة ولا يشرط طول سفره لعموم الحاجة

قياساً

قياساً على ترك الجمعة والسفر القصير قال القاضي والبعوي
مثلاً يخرج الى مكان لا تلم فيه الجمعة لعدم سماع الشهادتين
وقال الشيخ ابو حامد وغيره مثلاً يخرج الى ضيعة مسيرتها
ميل او نحو ذلك مما متقارب ان كان سهل توجهه ركب غير متلاح
بمرقد كصودج وسفينة في جميع صلواته وانما الاركان كلها
او بعضها التزمه ذلك للتيسر عليه وان لم يسهل ذلك لم يلزمه
الاتوجه في تحريمه ان يسهل ان تكون الرواية واقعة واعلم
الخافه عليها او تخفيفها او سائر ما ويبيده زمانها وهي سهلة
فان لم يسهل ذلك بان تكون صعبة او مقطوعة ولم يمكن
الخافه عليها ولا تخفيفها لم يلزمه تخفيفه للمسئلة واختلاف الامر
السير عليه اما ملاحج السفينة وهو مسيرها فلا يلزمه توجهه
لان تكليفه ذلك يقطع عن النقل او عمله ولا يخرج عن صواب
طريقه الا الى القبلة لانها الاصل فان اغرق الى غيرها عالمها
تحتار بطلت صلواته وكذا النفساني او خطا طريق او حجاج
راية ان طال الفصل والافلا ولكن ليس ان يسجد المتهمل لان
عدم ذلك مبطل وهذا هو المعتمد في ذلك الخلاف في كلام
الشيخين وكيفيه اي ابرئوه وسجوده ويلزم سجود اخضر
من الركوع لا اتباع والاشي يتم ركوعه وسجوده ويبتوجهه
فيهما وفي تحريمه وجاؤ به بين جمهوره ولو صلى فرضاً غيرتاً
او غير تكليدية راقية وتوجهه للقبلة وانتم الغرض جاز
وان لم تكن مقبولة لا افلا يجوز لان سير الدابة منسوب
اليه ومن سجد في الجمعة فرضاً او نفلاً او على سطح او غيره
شاخصاً منها تعيبتا ذلك لانها حارة مائلة وسائر ما

علم الكعبة ولا حائل بينهما وبينه لم يجعل بخير فان لم يكن عند
 ثقة بخبره عن علم كقوله انا شاهد الكعبة وليس له ان
 يجتهد مع وجود اخباره وفي معناه روية بخاريين المسلمين
 ببلد كبير او صغير بكثر طارقه فان فقد الثقة المذكور
 وامكنه اجتهاد اجتهاد لكل فرضان لم يذكر الدليل الاول فان
 ضاقت الوقت عن الاجتهاد او تخير صلي الي اي جهة شئت واعاد
 وجوبا فان عجز عن الاجتهاد ولم يأت به فاعلم كاعلم البصر والبصيرة
 فقله ثقة عارفا باده لهما ومن لم يكتف به فاعلم ان ثبت التزم تعلمها
 وتعلم ما فرض عين لسفر فان ضاقت الوقت عن تعلمها صلي كيف
 كان واعاد وجوبا وفرض كفاية لحضره وقت التسليم المستقر بها
 يقال فيه العارفين بالادلة فان كثر تركب الحاج وكما حضره من صلي
 باجتهاد فتبين خطا معينا اعاد صلاة له وجوبا فان يتقنه
 فيها استأنفها وان تخير اجتهاده ثانيا عجز بالثاني وجوبا
 ان ترجح سوا كان في الصلاة اولا ولا اعادته عليه لما فعله
 بالاول حتى لو صلي اربع ركعات فمات بها بالاجتهاد ارجح
 من ان فلا اعادته عليه لان كل ركعة مودة باجتهاد ولم يتعين
 لهم الخطا فان احتويا لم يثبت في الصلاة بخير بينهما الا ان ثبت
 لاحدهما على الاخر وان كان فيهما عجز بالاول وجوبه كمال فله في
 اصل الوقت عن البصيرة وعارفين حكم الشكوي فلهما بان
 هذا التزم بدولة فيها جهة فلا يجوز الا بالارجح من شرط العلم
 بالتناوب في الصلاة ان يضمن الصواب هذا القول والخطا فان
 يظنهما سقارا بطلت صلاة له وانما في جواب علي قرب
 لمضي جرم من صلاة الى غير صلاة ولا يحل في محارب بين صلي

الله عليه وسلم جهة ولا يمنة ولا يسرة ولا في محارب المسلمين
 جهة **وقد** في اركان الصلاة ونقد معني الركن
 لغز واصطلاحا والفرق بين الركن والشرط **واركان الصلاة**
ثمانية عشر ركنا وهذا ما في التنبيه لجعل الطائفة في الركوع
 والاعتدال والجلوس بين السجودتين وفي السجودتين وفي
 الخروج اركانها وفي بعض النسخ سبعة عشر وهو ما في الروضة
 والتحقيق لان الاصح ان ثمة الخرج لا يجب وجعلها في الميما ج
 ثلاثة عشر كما في المحرر لجعل الطائفة ثمانية كالفية التابعة
 وجعلها في الحواشي اربعة عشر فزاد الطائفة ثمانية الاله جعلها
 في الاركان اربعة ركنا او احدا والخلاف بينهم لغز لمن لم يعد
 الطائفة ثمانية ركنا جعلها في كل ركن كالجزم منه وكالفية التابعة
 له ويؤيده كلامهم في التقديم والتأخير ركنا او اكثر وهو يشعر
 خبرا امتت الى الصلاة الا في ومن عدها اركانها في الاستقلال
 وصدق اسم السجود وخوم بدونها جعلت اركانها لتغايرها
 باختلاف حالها ومن جعلها ركنا واحدا فان كونها جديسا واحدا
 كما هو السجودتين ركنا الاول **والنية** لانها واجبة في بعض
 الصلاة وهو اولها الا في جميعها كانت ركنا كما التكبير والركوع
 وقيل هي شرط لانها عيار في قصص فعل الصلاة فتكون خارج
 الصلاة وهذا قال القرطبي في التلخيص والاصل فيه ما قوله
 تعالى وما امر الا بعبد الله خالصا له الدين قال الماوردي
 ولا خلاف في ان النية وقوله عبادي الله اعلم ان النية
 الاشارة بالنيات وانما الكلام في ما هو وجوبه لا في ثبوتها
 اعتبار النية في الصلاة وهو ما لان الصلاة لا تنقذ الا بها

Copy

rsity

فان اراد ان يصلي فرضا ولو نذر او فضا او كفاية وجب قصد
 فعلها التمييز عن سائر الافعال وتعيينها التميز عن سائر
 الصلوات وتجب نية الفرضية لتمييزها عن النفل ولا تجب
 صلاة الصلوة كما صح في التحقيق وصوبه في المجموع خلافا لما
 في الروضة واصحابها لان صلاته تقع نفلا فلا يثبت بنوي الفرضية
 ولا تجب الاضافة الي الله تعالى لان العبادة لا تكون الا لله تعالى
 وتستحب ليتها في معنى الاخلاص واستحوت نية استقبال
 القبلة وعدد الركعات ولو نذر عدد ركعات نوي الظاهر ثلاثا او خمسا
 لم تنعقد نية الاداء بنية القضاء فكيف من جملة الوقت
 بغيره او نحو ذلك خروج الوقت فصلاها فضا فبان وقتها
 او ضمن البقاء الوقت فصلاها فبان خروجها لا يستعمل كل بمعنى
 الاخر تقول قضيت الدين وادبته بمعنى واحد قال تعالى فاذا قضيت
 مناسككم اي اديتم اتمادها فاعاد ذلك مما لا يمتنع صلاة للاداء
 كما انفله في المجموع عن نضر محرم نعم ان قصد بذلك المعنى اللغوي
 لم يضر كما قاله النووي في الانوار ولا يشترط التعرض للوقت ولو
 عين اليوم وخطا لم يضر كما هو قضية كلامه في الروضة ومن
 عليه فتاوى لا يشترط ان ينوي ظهر يومه كما لا يخفى بنية الظهر
 او العصر والنفل والوقت او ذو التسمية كما هو في اشتراطه
 فعل الصلاة وتعيينها كصلاة الكسوف والنية العشاء قال
 في المجموع وكسنة الظهر التي قبلها والتميز بها او نذر صلاة
 مستقلة فلا يضاف الي العشاء فان وقتها اتمدة او اكثر وصلا
 نوي الوتر وان قصد نوي بالوحدة الوتر ونحوه في غير ما بين نية
 صلاة النفل او مقدمة الوقت او نية صلاة نوي بالوحدة من الوقت

في المجموع
 في المجموع
 في المجموع
 في المجموع
 في المجموع
 في المجموع
 في المجموع
 في المجموع
 في المجموع
 في المجموع

على الاصح هذا ان نوي عدد ركعات قال الاصل الوتر واطلق وصح ويحتمل
 على سائر رده من ركعة الاحدى عشر وقرأ ولا يشترط نية التقليدية
 ويكتفي في النفل المطبق وهو الذي لا يمتنع بوقت ولا سبب
 نية فعل الصلاة والنية بالقلب بالاجماع لانها القصد فلا
 يكتفي بالنطق مع غفلة القلب بالاجماع وفي سائر الابواب كذلك
 ولا يضر النطق بخلاف ما في القلب كان قصد الصبح وسبق لسانه
 الى الظهر ويندب النطق بالنوي فيبطل التكبير ليساعد اللسان
 القلب ولا نه احد عن يؤسرها في روعقب النية بلفظ ان شأنه
 او نواها وقصد بنية التبرك او ان الفعل واقع بمشاهدة الله سبحانه
 يضر او التعليق او اطلاق لم تصح للمنافاة **فالسنة** لو قال
 شخص اخر صل فرضك وذلك على رينار فصلا بهذه النية لم
 يستحق الدنيا واخرته فصلا له ولو نوي الصلاة ودفع الغريم
 صحت صلاته لان دفعه حاصل وان لم ينو بخلاف ما لم يوجب
 بصلاة فرضا ونفلا غير محتمة سيما وسند وضوء وتشرية
 بين نياتين لا تتدرج احدتهما في الاخرى ولو قال اصلي اثواب
 الله تعالى والمهرب من عقابه صحت صلاته خلافا للشيخ الرازي
 والثاني من اركان الصلاة **التي هي في الغرض مع القدرة** عليه ولو
 معين باجرة فاصلة عن مواته وموته ثم نذر يومه وابلته
 فوجب حالة الاحرام بغير التخياري عن غرات بن حصين قال كانت
 في نوا سير فمضت الي البيت صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقام
 صل قائما فان لم تستطع فقام عذرا فان تستطع فعلى جنب
 وان لم تستطع فاستأقبا لا يكلف الله نفسا الا
 وسعها والجمع الامة على ذلك وهو معلوم من الدين بالضرورة وخرج

على سائر رده من ركعة الاحدى عشر وقرأ ولا يشترط نية التقليدية

Copyr

rsity

بالحسن والجمال
والعظمة والجلال
والقدرة والجلال
والعظمة والجلال

بالمرط والمقدور المعجز وفديهم ذلك صحة صلاة الصبي
الفرص فاعدا مع القدرة على القيام والاصح بما في البحر معتد خلافة
ومثل صلاة الصبي الصلاة المعتادة واستثنى بعضهم من ذلك
مسائل اولها ما لو خاف ركب السفينة غرقا او دوران اراس فانه
يصلي من قعود ولا اعادة الثانية ما لو كان به سلس بول فقام
سأل بوله وان قعد لم يمسك فانه يصلي من قعود على الاصح بلا اعادة
وسما ما لو قال طبيب ثقة لمن يعينه ما ان صدقت مسئلتها
امكن سدا وتلاف له ترك القيام على الاصح ولو امكن المريض القيام
منقرا بلا مشقة ولم يملكه ذلك جماعة الا ان يصلي بعضها
قاعدافا لا فضل الانفراد وتصح مع الجماعة وان قعد في بعضها كما
في زيادة الروضة الثالثة ما لو كان للمفرد قريب يرفق له
ولو قام لراه العدة او جلس القراءة فيمكن ولو قاموا اراهم نعدو
وفسد تدبير الحرب شيئا فاقعود او وجبت الاعادة على المذهب
لندرج ذلك لان خالفوا في التصورين قصد العبد ولم فلا
تلازم الاعادة كما صح في التحقيق والفرق بين ما هنا وبين ما في
ان العبد هنا اعظم منه ثم في الحقيقة لا يثبت بان من ذكر
غائرا ما الصلوة في التدوي او خوف الفراق او خوف على المسلمين
او خوف ذلك فان قيل لم احر القيام من النية مع تقدم عليها
اجيب بانما ركن الصلاة طهارة وحرارة في الفريضة ثقة
فلذا قدمت عليه وشرط القيام نصب ظهر المصلي لان اسم القيام
لا يرفع فان وقف مخليا الى قدمه او خلفه ازايلا الى جنبه
او يسار بحيث لا يسمى قائما لم يصح قيامه لتركه الواجب
والاعتناء السائب للاسم ان يصير الى الركوع اقرب من الركوع

عليه
قوله
والاعادة في خلاف
ما لو سجد في القيام
لوجه ثالثة يعيد
لانه لا يوجب

٢٦

ولو استند الي شي جدار اجزاء مع الكراهة ولو تحامل عليه وكان
بحيث لو رفع ما استند اليه لسقط الوجود اسم القيام وان كان
بحيث يرفع قدميه ان شاء وهو مستند لم يصح لانه لا يسمى
قائما بل معلق نفسه فان عجز عن ذلك وصار كراكع لكبر وعجز
وقف وجوبا كذلك لقربه من الانتصاب وزاد وجوبا احسانا
لو كونه ان قدر على الزيادة ليتبين الركوع ولو تمكن القيام متكيا
على شي او القيام على ركبته لم يرد ذلك ميسون ولو عجز عن
ركوع وسجود دون قيام قام وجوبا وفعل ما يمكن في تخايه
لما يصلي فان عجز فبركته ورأسه فان عجز او في اليقظة او عجز
عن قيام بالحوق مشقة شديدة فعد بركته شوا وافتراضه
افضل من تركه وغيره لانه قعود عبادته ويكره الاقفاي فعدت
الصلاة بان جلس المصلي على ركبته ناصبا ركبته للتميز عن
الاقفاي الصلاة لرواه الحاكم وصححه ومن لا تعانوه مستنون
بين السجدين وان كان الاقفاي افضل منه وهو ان يضع امر
اصابع رجليه ويضع اليديه على عظميه ثم يخني المصلي قائدا
لركوعه ان قدره اقله ان يخني الى ان يتحاذي جبهته ما قدره
ركبته ولا يكمل له ساجدي جبهته بحال سجوده وركوع الفناء في الظل
كذلك فان عجز عن السجود اضطره على جنبه وجوب الخبر عن
الاعمال ومن على الامم فان عجز عن الخشب استند على ظهره
لرفع راسه ان يرفعه قليلا بحيث ليس توجه الى القبلة بوجهه
ومقدمه ان يكون في القعدة وهي مستقيمة وبركع وسجود
بقدر ما كانه فان قدر المصلي على الركوع فقط ذكره المستجود ومن
قدر على زيادة على كل الركوع ثبتت تلك الزيادة للسجود لان

لانه

Copyright

ersity

الفرق بينهما واجب على المتكبر ولو عجز عن السجود لأن السجود بمقدار
 رأسه أو صدغه وكان بذلك اقرب إلى الأرض وجب فإن عجز عن
 ذلك أو لم يرأسه السجود أخفض من الركوع فإن عجز فبعض ذلك
 عجز جري أفعال الصلاة بسننها على قلبه ولا إعادة عليه ولا تسته
 عنه الصلاة وعقله ثابت لو جرد من مناط التكليف والمقادير على
 القيام النفل قاعدة أسوأ الرواتب وغيره ولو سالتهم فيه الجماعة
 كما عيذ وما لا تسن فيه ومضطحة أمع القدرة على القيام وعلى
 العجز وحديث البخاري من صلى في قايما هو أفضل ومن صلى في قاع
 فله نصف أجر القايمة ومن صلى أيا مني منه فهو كامل نصفه أجر
 القاعد ويلزمه أن يقود للركوع والسجود وإن استلقى مع إمكان
 الاصطجاع لم يقع صلاة وتحل بقصدان لغير القاعد والمضطحة عند
 القدرة والتم ينقص من أجره التي **والعالمية** أركان الصلاة **تكميل**
الأحرار بشرط ما هو يقع بها بعد الانتصاب في الموضع بالغة العربية
 للمقادير عليها لفظ الجلالة ولا يقدركم **بشرط** ما هو يقع بها
 ركعة أو ركعتين أو سجدة أو تسبيحة أو تكبير أو قراءة أو صلاة
 أو صلاة الجلالة وعدمها أكبر وعدمه منه يدعى عدم زيادة أو مسألة
 أو مخالفة بين الخاتمين وعدمه أو قبل الجلالة وعدمه وقفة طويلة
 بين كاستية كما قيد الركنية في شرح التنبيه وقفتها أن اليسيرة
 لا يضر وبر صرح في الحاوي بالتعجيل في ركعة عليه من المأمورين في شرحه
 وإن يسمع نفسه جميع ركعاتها إذا كان صحيح السمع ولا مانع من لغة
 وغيره ولا غير صوتة بقدر ما يسمع ولو لم يكن أصه وجوز
 وقت الفرض التكبير الفريضة والقراءة والركوع والسجود والقيام
 حال الاستقبال حيث شرطناه ونأخيره أسهل لكبير في الأدوار في حق

ولا يستلزم الصلاة
 إلا ما شرطه الله تعالى
 من ركعة أو ركعتين
 أو سجدة أو تسبيحة
 أو تكبير أو قراءة
 أو صلاة الجلالة
 وعدمه منه يدعى
 عدم زيادة أو مسألة
 أو مخالفة بين
 الخاتمين وعدمه
 أو قبل الجلالة
 وعدمه وقفة طويلة
 بين كاستية كما
 قيد الركنية في
 شرح التنبيه
 وقفتها أن اليسيرة
 لا يضر وبر صرح
 في الحاوي بالتعجيل
 في ركعة عليه من
 المأمورين في شرحه
 وإن يسمع نفسه
 جميع ركعاتها إذا
 كان صحيح السمع
 ولا مانع من لغة
 وغيره ولا غير
 صوتة بقدر ما يسمع
 ولو لم يكن أصه
 وجوز وقت الفرض
 التكبير الفريضة
 والقراءة والركوع
 والسجود والقيام
 حال الاستقبال
 حيث شرطناه
 ونأخيره أسهل
 لكبير في الأدوار
 في حق

المقدرة

المقدرة في هذه خمسة عشر شرطا أن اختار واحد منها لم تنعقد
 صلاة ودليل وجوب التكبير خبر المسير صلاة إذا قمت إلى
 الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن
 راكعا ثم ارفع حتى تعتدل قائما ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا
 ثم ارفع حتى تطمئن جالسا ثم اقم فاعمل ذلك في صلاة كل صلاة من صلاة
 ولا يتابع مع غيره صلواتها ولا يصليها أصليا ولا تضر زيادة لا تمنع
 اسم التكبير كما أنه الأكبر لا يندرج في زيادة صياغة في التعظيم
 وهو لا يشعار بالتحقق بغيره وكذا الله أكبر وأجل والله أجمل
 أكبر وكذا كل صفة من صفاته تعالى إذا لم يطل بها الفصل فإذ طال
 كأنه الذي لا اله الا هو الملك القدوس أكبر ضرورة ولو لم يجز في السرا
 من أكبرهم يضر خلافا لما اختلف له كلام من يؤيد في شرح التنبيه
 واستدل له الدمين بقوله صلى الله عليه وسلم التكبير عز من أنتم
 قال الحافظين جبران هذا أصله وأما هو قول الحنفية وعلى تقدير
 وجوده فلهذا عدم الترتيب فيه ويسر أن لا يقصر التكبير بحيث لا
 يعمدوا لا يسططه بأن يبالغ في مدد بل ياتي به مبدئا ولا يصراع
 به أو يمتد مدته لئلا تزول النية وان يحتمل تنبيهه بالأحرار وتكبيرات
 استقلال الإمام ليسمع المأمورين فيعلموا صلاة بخلاف غيره
 مما هو مودود من التسمية في حقته الأسرار نعم أن لم يبلغ صوت
 الإمام جميع المأمورين جبر مقتضىه بأواحد أو أكثر بحسب الحاجة
 ليبلغهم خبر الصحاح من أنه صلى الله عليه وسلم صلى في مرضه
 بالناس ولو بكبر وضوءة إلى منه تيسر من التكبير ولو كثر الأحرار
 تكبير أو أجزأ كل منهم لا بد من شأخ وخلاف في الصلاة بالواحد أو
 بها لا يشق لأن من افتتح صلاة ثم نوى افتتاح صلاة أخرى

ولا بأس بزيادة
 في الصلاة
 ولا بأس بزيادة
 في الصلاة
 ولا بأس بزيادة
 في الصلاة

Copyright University

ولو كانت للفصل كما قيل لا تثبت في أوله قراءة ولم تثبت في أوله
الفاصلة فان قيل القرآن انما ثبت بالتواتر اجيب بان محالة
فيما ثبت قرانا قطعا انما ما ثبت قرانا حكما فيكون في غير الظن
كما يكتفي في كل ظني وايضا السائر في المصحف بحقه من غير تكبر
في معنى التواتر فان قيل لو كانت قرانا لكانت جاحدا اجيب
بانها لو لم تكن قرانا لكانت مشبهة او ايضا التكفير لا يكون بالظن
وهي اية كاملة من اول الفاعلة فاعلموا وكذا في اية امة من
باني المستور على الاصح والسكتة ان جعلها الجهرية وان جعلها
بها حيث يشرع الجهر بالقران **فان** ما ثبت في المصحف
الآن من اسماء المستور والاعشار شيئا يستدعي الجواز في زمنه وفي
رعاية حروف الفاعلة فلو اتي قادر او من امكنه التعمد بدل
حرف منها باخر لم يقع قرانه لتلك الكلمة لتغييره المظهر ولو ابدل
ذال الذي المجهول بالهمزة لم يصح كما يقتضي ظاهرا في التواتر وغيره
لجزءه خلاف المرزوكشي ومن تبعه وكذا لو ابدل حاء الحمد بقا
ولو نطق بالشافه متروكا بين ما وبين الكاف كما ينطق بك العرب
صحيح مع الكراهة كما جزه الروياني وغيره وان قال في المجموع
فيه نظر ويجب رعاية التشديد بها الاربع عشرة منها ثلاث في
البسملة والاربع عشرة من التشديد في طائفة من الاكاسرة
لتغييره المظهر ولو شدد الحرف في اسما واخره كما قال الماوردي
ويجب رعاية ترتيبها بان ياتي بها بالظن بالمعروف لانه مناه
البلاغة والاعجاز فلو لم يصفها في ترتيبها لم يكن في
الاولى ان سمي شاحيه ولم يطل الفصل ويستأنف القصة او
طال الفصل ويجب رعاية مواضعها بان ياتي بكلماتها على الا

للاطلاع

للاطلاع مع خبر صلوا كما انهم يتون اصلا فيقطعها لتحلل ذكر
وان قيل وسكوت طالع عرفا بلا عذر فيها او سكوت قصد به
قطع القراءة لا شعاع ذلك بالاعتراض عن القراءة بخلاف سكوت
قصدهم لم يقصد به القطع او سويلا ان تحلل ذكر بعد من جهل
او سهوا وانما ان يعلق ذكره بالاعتداء كمن سببه لقراءة اما شفه
وقته عليه اذ الوقت فيها فان قيل عن جميع الفاعلة لعدم علم
او مصروف او غير ذلك من غير ان ياتي بدلائلها باقية بها ولو شفر
ولا تفتن من حروفها عن حروف الفاعلة **فان** ظاهر
اطلاقهم انه لا فرق بين ان تعبد المستقر في معنى منظوما ام لا كما
نقله في المجموع وهو اي الثاني المختار كما ان الله الجهر وروايات
الامم الاول واتفق في الروضة وفيه انما قال بعضهم والثاني
هو القياس وقال الا في المختار ما ذكره الامام واطلاقهم
محمول على الغالب في المختار من الشيخ اي التوحيما ينقدح لانه
يحسن غير ذلك امام حنفية ايات منقولة او مستقر في مستطبة
النص فلا وجه له وان شمله اطلاقهم انتهى وهذا يشبه ان يكون
جما بين الكلامين وهو وجه حسن ومن يحسن بعض الفاعلة
يأتي به وهذا الثاني ان احسنه والا كرم في الاصح وكذا من يحسن
يعتبر به لهما من التواتر في ترتيب الترتيب بين الاصح والبدل فان
كان يحسن في الآية في اولها فالحجة ان ياتي بالبدل وان كان
الحرف الفاعلة ان ياتي له في الآية وان كان في وسطها في يبدل
اول ثم سائر ما في الورد ان ياتي يبدل الاخر فان كان التواتر
ان يفسح انواع من ذكره ما لا يفتن حروفها عن حروف الفاعلة
ويجب تعاقب الدعاء بالافتق كما رجع التووي في مجموع فان عجز من

هذا هو الوجه الثاني في بيان وجوب السجدة الثانية في كل ركعة
 والوجه الثالث في بيان وجوب السجدة الثانية في كل ركعة

الاستحباب مرتين في كل ركعة لقوله تعالى ركعوا واسجدوا واخبر
 اذا تمت الي الصلاة وانما اذا ركنا واحدا لا تخارها كما عند بعضهم
 الطائفة في محالها الاربعه ركنا واحدا لذلك وهو لغة الظاهر
 والميل وقيل الخضوع والتذلل وشرا اقله مباشرة بعض
 جهته ما يقابل عليه من ارض او غيرهما خبر اذا سجد فكل جهته
 لحدوث ولا تتغير لغير ارضه من حيثان في صحاحه وانما الكافي ببعض
 الجهة الجيبين او لا في فلا يجمع وانما ما كان سجودا على متقبل
 به كطرف كمة الطويل او عمامته جاز ان لم يتجه في جهته لانه
 في حكم المنفصل عنه فان تحركت بركته في قيام او قعود او غير
 كنهه لم يلزم ان يتقبله لم يجز فان كان قعودا لما بطلت صلوات
 او ناسيا او جاهلا لم يتقبل وانما السجود ولو صلى من قعود لم
 يتحرك بركته ولو صلى من قيام لم يتحرك لم يضربا العبرة بالحالة
 الواهنة هكذا هو الظاهر ولم ار من ذكره وخرج مستصلا به ما هو
 في حكم المنفصل وان تحرك بركته كعود بيده فلا يضرب السجود
 عليه كما في المجموع في لوائح الوضوء ولو سجد على شيء في موضع
 سجود كورقة او تصدقت بجهته وارتفعت معه وسجد
 عليه ما ثابا بضر وان عاها قد سجد لم يضرب ولو سجد على عصابة
 على جرح او نحو لضروقة بان شق عليه لا يضره الا ان يضر
 لانها اذا لم تضره مع الالام العارضة في السجود لا يضره
 ثبت على جهته لان ما ثبت على امره يثبت به من بعض
 في فتاويه وجوب وضع جبهته من ركعتيه ومن باطل كفته من
 باطن اصابع قدميه في السجود على السجدة الثانية في كل ركعة
 على سبعة اعظم لجهته واليدين والركبتين والظهر والقائمة

لصحة السجود على ما ذكره في هذه المسألة

ولا يضر

ولا يجب كشفها بل كبره ككشف الركبتين كما انفرد عليه في الامم
فرد لو خالفه راسا واربعه ايدي واربعه ارجل
 حال يجب عليه وضع بعض كايمن الجبهتين وما بعدهما من
 الذي ظهر انه يستعطي في ذلك اربعة ارجل ولا اعتبار به
 والاكتفى في الخرج عن عهد الواجب بوضع بعض احدى
 الجبهتين وبعض يمينه وانما ان اصابع رجلين اذا كانت
 كلها اصابعه فان استثنيت في تلك الركعة الواجب وضع جزء
 من كل منهما العاشر من اركان الصلاة **الطائفة** فيها اي
 السجود وحديث الحسين صلواته ويجب ان يصيب بحاله
 سجوده ثقل براسه لغير الماراة اسجدت فكر جهته وان معنى
 الثقل ان يتخاضل بحيث لو فر من حته فظن او حشيشا لا يضر
 وفهر اثم في يد لو فرضت تحت ذلك ولا يعتبر هذا في بقية
 الاعضاء كما يوحى من عبارة الروضة وعبارة التحقيق ويتردد
 ان يضع كفنه كذا ومنكبيه وينشر اصابعهما مضمومة
 اليه ولا يرفع يديه عليه او يجب ان لا يهوي لغير السجود كما في
 الركوع ولو سجد على وجهه من الاعداء وجب العود اليه ليهوي
 منه لا تتفاد الطوق في السجود فان سقط من الهوي لم يلزمه
 العود اليه كذا اذا سجد على وجهه لان قعوده وضع الجبهة
 الاعتناء بالوجه في السجود اعادة السجود بوجود القسار في
 ولو سقطت يده من الركعة بانقلب بينة السجود او لانية
 او بغيره او سقطت يده من الركعة بانقلب بينة السجود او لانية
 سقطت يده من الركعة بانقلب بينة السجود او لانية
 فان لم يملكه اثنان بطلت صلاته كما مر في الروضة وغيرها

فانه يركعها على وجهه
 في سجودها ورفع يديه
 في سجودها ورفع يديه
 في سجودها ورفع يديه
 في سجودها ورفع يديه
 في سجودها ورفع يديه

الحمد لله الذي جعل في هذه النعم
مختصا بنبينا صلى الله عليه وسلم
فصله وكبره ان يمن علينا وعلى محبة
من شرب منه شربا لا يظأ احدنا ابدا
التي في الاكل وكذا شرب كوي غسل ظاهره بالاصابع من
اسفله كما روي الترمذي في صحيحه انه صلى الله عليه وسلم
كان يخلل خيمته في اروقى ابوابه وانه صلى الله عليه وسلم
وسلم كان اذا توضأ اخذ كفا من ماء فادخله تحت حنكته
فخلل به خيمته وقال هكذا امرني ربي اما ما يجب غسله
من ذلك كاحفه والكثيف الذي في حذو الوجه من خيبة
غير الرجال والبرص فيجب اتصال الماء الى ظاهره وباطنه
ومناقبه بتخايل او غير **تفسير** ظاهر كلام المصنف
في سنن التخليد انه لا فرق بين المحرم وغيره وهو المعتمد
اعند الترمذي في خادمه خلافا لابن المثنى في روضته
تبعه المتوكل لكن المحرم يخلل رفق لا يمسها فممنه شعر
كما في قوله في تخليده **والله اعلم** **اصابع**
الاصابع واليمين واليسار في صفة التخليد في
اصابع اليدين بالتمشيط في ارجاء الجدين
تجمل من ربي في شدة محبة الله تعالى في تخليد
مختص به اليسرى او اليمنى كما روي في بعض من اسفل ارجله
وايضال لما الى ما بين الامم اعول وجهه اية او غير ان
كانت ملتقة لا يصد الماء الى ارجله او من فاه
كانت ملتقة له في بعض النسخ في بعض النسخ

ولا غير

ولا غير الى تثليث التخليد وقد روي البيهقي باسناد جيد
كما قاله في شرح المذهب عن عثمان رضي الله تعالى عنه انه
توضأ فخلل بين اصابع قدميه ثلاثا ثلاثا وقال لايت
من رسول الله صلى الله عليه وسلم روي في بعض النسخ
هذا استحباب تثليث التخليد انتهى وهذا هو الظاهر
والثامنة **تقديم غسل** **الاصابع** من كل
مضمون لا يسمن غسل يامعا كما روي في الرجلين خبر
اذا توضأ ثم فادوا جميعا ثم روى في اخره وجان في صحيحه
ولانه صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن في شانه فلي
اي ما هو لئلا يركب كالفسل واللبس والاكلة والتقليم ونحو
الشارب وتقف لا يطرأ خلق الرأس والشر والسرور الى
المسجد وتخليد الصلوة ومفارقة الخلا والاكل والشرب
والمصافحة واستلام الحجر والركن اليماني والاخذ والامط
والتياسر في ضيقه كدخول الخلا والاستحوا والامضاض
وخلع اللباس وازالة القدر ويكره ان يمسها يسمن
غسلها ما عدا ما ذكره والكيفية فلا يسمن تقديم
اليمين في هذا الخبر في بعض النسخ اذ لا كانت
قطعت احد يمينه في تقديم يمينه في التسبحة
في التخليد **الاصابع** **الاصابع** في ذلك
وتخليد المرفوعين المندوبين روى مسلم وغيره واما
فوجب التيمم في الصلاة عليه وسلم توضأ مرفقا
من روضته فخلل راسه صلى الله عليه وسلم
تقديم التيمم في الصلاة عليه وسلم توضأ مرفقا
تقديم التيمم في الصلاة عليه وسلم توضأ مرفقا

سئل ابي عبد الله ع
عن ابي بصير عن جلال
وعنه عن اسمعيل بن
يشعير عن ابي بصير
فاجاب انه يستحب غسل
تخلل راسه في الصلاة
قال هو كذا
ولو خلع راسه في الصلاة
معادى كذا في الصلاة
ثم اعيد نظره في الصلاة
فكيفية ذلك في الصلاة
المراد من قوله

هذا لا يخلل راسه
في الصلاة عليه وسلم
في الصلاة عليه وسلم
في الصلاة عليه وسلم

سنن الوضوء فيما ذكره فلندكره ما شئنا مما تركه من المستن
 ترك الاستعانة بالصليت عليه لغير عذر لانه الاثر من فعله
 صلاتي الله عليه وسلم ولا ينافي من التمتع والتكبر وذلك
 لا يليق بالمنعبد والآخر على قدر التخصيص وفي خلاف الاول
 اما اذا كان ذلك لعذر مريض فلا يكره خلاف الاول دفعا
 للمشقة بل قد يجب الاستعانة اذا لم يمكنه التطهير الا بها
 ولو بهذا جرح مثل والمراد بترك الاستعانة الاستقلال
 بالافعال لا طلب الاعانة فقط حتى لو اعانته غيره وهو سالكه
 كان الحكم كذلك ومنها ترك شق الصدر بالانك كالتبري من
 العبادة فهو خلاف الاول كما حرره النووي في التحقيق
 وان رجع في زيادة الروضة انه مباح ومنها ترك تشبيف
 الاغصان بالاعدل لانه يزيل اثر العبادة ولا يند صلاتي الله عليه
 وسلم بعد غسله من الجنابة انتهى ميمون بن يحيى في قوله
 وجعل يقول بالما هكذا يفضضه رواية الشيخان ولا يدل
 في ذلك على اباحة الغضف فقد يكون فعله صلى الله عليه وسلم
 لبيان الجنان لما اذا كان هناك عذر جرح ورد او التصاق
 بخائسة فلا كراهة تطعا وكان يتيمم عقب الوضوء لئلا
 يمنع البلال في وجهه ويديه الغضض واذ انشبهه قال الاول
 لا يكون بذيله وطرف ثوبه وغیره قال في المصنف قد قيل
 ان ذلك يورث القفر ومنها ان يضع المني في اناة امرئ
 ان كان يغترق منه وعن يسلم ان كان جرحه منه على يديه
 كما بره لان ذلك لا يفسد فيه ما قاله في الجرح من ان يده
 الشية مع اول الشدة والتمسك في الوجه واليد

كافر

كما قر ومنها التلطف بالمدحوي قال بن المقريز سر مع النية
 بالقلب فان اقتصر على القلب كفى او التلطف فلا او التلطف
 بخلاف ما فوي فالعبرة بالنية ومنها استصحاب النية ذكر
 الى اخر الوضوء ومنها التوجه للقبلة ومنها ذلك اعطى الوضوء
 ويبايع في العقب خصوصا في التشاقد ورد ويل للاعقاب
 من النار ومنها البداة بالي الوجوه وان ياخذ ماء بكفيه معا
 ومنها ان يبدى في غسل يديه باطراف اصابعه وان حست
 عليه غير كما جري عليه النووي في تحقيقه خلافا لما قاله
 الصيمري من انه يبدى بالرفق اذا حست عليه غير ومنها ان
 يقتصر في الما ف كرم المشرق فيه ومنها ان لا يكره الا حاجة
 وان لا يقطع وجهه بالمار ومنها ان يتعمد موقفة وهو طرف
 العين الذي يلي الانف بالنسبة الى اليسرى والايمنى
 باليسرى ومثله الخاط وهو الطرف الاخر ومحل غسله الما لم
 يكن فيه ما روي عن منع وصول الما الى محانه والا فغسلها
 واجب كما ذكر في المجموع ومرت الاشارة اليه وكذا اكل الخاق
 اعتقاله كالغضون ومنها ان يجر خاتمه الى الما كختمه ومنها
 ان يتوكل الرشاش ومنها ان يقول بعد فراغ الوضوء وهو
 مستقبلا للقبلة رافعا يديه الى السماء كما قاله في تعباب
 الشهدان لا انما لا تقدر وجهه لا شربك له واشهد ان محمدا
 عبده ورسوله خير مسلم من توفا فقال تشهد ان لا اله الا
 الله في اخر فمحت ثم جواب الجنة ثمانية يدخل من ايها
 شاء اللهم اجعلني من عباده المؤمنين واجعلني من
 طهارين عبادك الذين هم على مسلكك ايمانك المومنين

سنة

Copyright

University

تشهد ان لا اله الا انت استغفرك واتوب اليك خبير الحاكم
 وحسنه من توصيائه قال سبحانه انك الاله وحدهك الشهداء لا اله
 الا انت الي اخر ذلك في رفق طبع بطايع وهو بكسر الباء وفتحها
 الحائتم فليس يسل الى يوم القيامة اي لم يتفرقا اليه ابطال وليس
 ان يصلي ركعتين عقب النحر من الوضوء **تمت** يندب
 اذمة الوضوء ويسن لقراءة القرآن او سماعه او الحديث او سماعه
 او روايته او حمل كتب التفسير اذا كان التفسير اكثر والحديث
 او الفقه وكذا غيرها ولقراءة علم شرعي واقرائه ولاذان وجلوس
 في مسجد ودخوله وللوقوف بعرفة والمستحب والزيارة فتم صل
 الله عليه وسلم او غيره ولو لم يركب في صلاة من حمل صليت
 ومشيده من قصد وحجم وفي كل حكم جزو وروية مفيدة مصل
 ليس لوجلي والراية من الخشي او حد قبله وعند الغضب
 وكل كلمة قبيحة ومن فضله ان يركب او حلق لاسه وخطبة غير اخوة
 والمرا بالوضوء الشرعي لا اللغو ولا يندب للمس توب وموم
 وعقد كاح وخروج لسفر ولقار قادروا زيارة والد وصدوق
 وعبادة من يقص وتشييع جنازة والادخول سوق والادخول
 على كراهية وبقي من الاضواء ايضا تقويل العرة بفلسه
 على الواجب من الوجه من جميع الجوانب وتقويل التحجير الفصل
 في ايدى الزايف من اليمين واليمين من جميع الجوانب وعلمه
 اي تقويل التحجير المنك من الوضوء **تمت**
 في الاستحوا وهو طهارة مستقلة على غيرها وخرجه من صنف
 عن الوضوء اعلا ما يجوز فيقيد ثم اوفى عليه فيكون ذلك
 حدث التيميم لا الوضوء في رفع الحدث وانما هو من
 قيام

في قوله تشهد ان لا اله الا انت
 في قوله واتوب اليك
 في قوله خبير الحاكم
 في قوله وحسنه من توصيائه
 في قوله انك الاله وحدهك الشهداء
 في قوله الي اخر ذلك
 في قوله طبع بطايع
 في قوله وهو بكسر الباء وفتحها
 في قوله الحائتم
 في قوله فليس يسل الى يوم القيامة
 في قوله اي لم يتفرقا اليه
 في قوله ابطال وليس
 في قوله ان يصلي ركعتين عقب النحر
 في قوله من الوضوء
 في قوله يندب
 في قوله اذمة الوضوء
 في قوله ويسن لقراءة القرآن
 في قوله او سماعه او الحديث
 في قوله او سماعه
 في قوله او روايته
 في قوله او حمل كتب التفسير
 في قوله اذا كان التفسير اكثر
 في قوله والحديث
 في قوله او الفقه
 في قوله وكذا غيرها
 في قوله ولقراءة علم شرعي
 في قوله واقرائه
 في قوله ولاذان
 في قوله وجلوس
 في قوله في مسجد
 في قوله ودخوله
 في قوله وللوقوف بعرفة
 في قوله والمستحب
 في قوله والزيارة
 في قوله فتم صل
 في قوله الله عليه وسلم
 في قوله او غيره
 في قوله ولو لم يركب
 في قوله في صلاة من حمل
 في قوله صليت
 في قوله ومشيده من قصد
 في قوله وحجم
 في قوله وفي كل حكم
 في قوله جزو وروية مفيدة
 في قوله مصل
 في قوله ليس لوجلي
 في قوله والراية من الخشي
 في قوله او حد قبله
 في قوله وعند الغضب
 في قوله وكل كلمة قبيحة
 في قوله ومن فضله ان يركب
 في قوله او حلق لاسه
 في قوله وخطبة غير اخوة
 في قوله والمرا بالوضوء الشرعي
 في قوله لا اللغو
 في قوله ولا يندب للمس توب
 في قوله وموم
 في قوله وعقد كاح
 في قوله وخروج لسفر
 في قوله ولقار قادروا زيارة
 في قوله والد وصدوق
 في قوله وعبادة من يقص
 في قوله وتشيع جنازة
 في قوله والادخول سوق
 في قوله والادخول
 في قوله على كراهية
 في قوله وبقي من الاضواء
 في قوله ايضا تقويل العرة
 في قوله بفلسه
 في قوله على الواجب من الوجه
 في قوله من جميع الجوانب
 في قوله وتقويل التحجير
 في قوله الفصل
 في قوله في ايدى الزايف من اليمين
 في قوله واليمين من جميع الجوانب
 في قوله وعلمه
 في قوله اي تقويل التحجير المنك
 في قوله من الوضوء
 في قوله تمت
 في قوله في الاستحوا
 في قوله وهو طهارة مستقلة
 في قوله على غيرها
 في قوله وخرجه من صنف
 في قوله عن الوضوء اعلا ما يجوز
 في قوله فيقيد ثم اوفى عليه
 في قوله فيكون ذلك
 في قوله حدث التيميم لا الوضوء
 في قوله في رفع الحدث
 في قوله وانما هو من
 في قوله قيام

قيام المانع ومقتضاه كما قال الاستنوي عدم صحة وضوءه
 الحدث قبل الاستحوا كونه لا يرفع الحدث وهو الظاهر وان قال
 بعض المتأخرين ان الماصل في رفع الحدث فكان قوي من
 التراب الذي لا يرفعه اصلا **والاستحوا** استغفاله من طلب
 التجاوه هو الخلاص من الشيء وهو ما حوذه من نجوة الشجرة والحجبة
 اذا قطعته بالان المستحب يقطع به الاذي عن نفسه وقد يترجم
 هذا الفصل بالاستحوا ولا شك ان الاستحوا طيب
 الطيب فكان قاضي الحاجة يطيب طيب نفسه باخراج الاذا
 وقد يترجمه بالاستحوا من الجمار وهو الحصى الصغار وتطلق
 الثلاثة على الزمان على المنفذ في الاولين بقران الجمر والماء
 والثالث يختص بالجمر **واجب من حروقه والغبار**
 وغيره مما من كل خارج ملوث ولو نادر الدم وودي الزايف
 المتجاسة لا على الفور بل عند الحاجة اليه **والافضل**
بالجار او ما في معناه **ثم يتبعه بالماء** لان العيين تزول
 بالجار او ما في معناه والامر بزرول بالماء من غير حاجة الى حجارة
 نجاسة وقضية التعاليل انه لا يشترط في حصول فضيلة الجمع
 طهارة الجمر وانما يلحق بدونه الثلاث مع لا تقبل الا لصرح
 الجباري نقلا عن الزمخشري وقال الاستنوي في الثاني المعنى وسياق
 كلامه يدل ان عليه التيميم والطهارة ان يركب هذا يحصل فضيلة
 جمع اما كما انها لا بد من بقية شروط الاستحوا بالجمر وقضية
 كلامهم ان فضيلة الجمع لا فرق فيها بين البول والغائط وبه
 صرح الجمهور وهو المعتمد وان حرر الفقهاء باختصاصه
 بالغائط وهو الاستنوي وشهد طائفة حجازية الذهب والفضة

قوله ثم يتبعه بالماء
 في قوله الاستحوا
 في قوله الجمر
 في قوله النجاسة
 في قوله فضيلة الجمع
 في قوله طهارة الجمر
 في قوله وانما يلحق بدونه
 في قوله الثلاث مع لا تقبل
 في قوله الا لصرح
 في قوله الجباري
 في قوله نقلا عن الزمخشري
 في قوله وقال الاستنوي
 في قوله في الثاني المعنى
 في قوله وسياق
 في قوله كلامه يدل ان عليه
 في قوله التيميم والطهارة
 في قوله ان يركب هذا
 في قوله يحصل فضيلة
 في قوله جمع اما كما انها
 في قوله لا بد من بقية
 في قوله شروط الاستحوا
 في قوله بالجمر وقضية
 في قوله كلامهم ان فضيلة
 في قوله الجمع لا فرق
 في قوله فيها بين البول
 في قوله والغائط وبه
 في قوله صرح الجمهور
 في قوله وهو المعتمد
 في قوله وان حرر الفقهاء
 في قوله باختصاصه
 في قوله بالغائط وهو
 في قوله الاستنوي وشهد
 في قوله طائفة حجازية
 في قوله الذهب والفضة

Copyri

اذا كان كل منهما قال عاوجا وحرما فيجوز الاستنجاء بها وهو الاصح
ويجوز له ان يقتصر فيه على الماء فقط لانه الاصل في ازالة النجاسة
او يقتصر على ثلاثة اجزاء لانه صلى الله عليه وسلم جوزه بها
حيث فعله تمارواة البخاري وقرن فعله بقوله فيما رواه
التشافعي وروى عنه بثلاثة اجزاء الموقوف له ما رواه مسلم
وغیره من تهذيبه صلى الله عليه وسلم عن الاستنجاء باقل من
ثلاثة اجزاء ويجب في الاستنجاء بالجر امران احدهما ثلاث مسحا
بان يعمر بكل مسحة المحال ولو كانت باطراف حجر خبز مسلم عن
سلمان بن مازن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يستنجى باقل
من ثلاثة اجزاء وفي معناها ثلاثة اطراف حجر بخلاف شري الحار
لا يكفي حجر له ثلاثة اطراف عن ثلاث رميات لان القصد في
عدد الرمي وهدا عدد المسحات ولو غسل الحجر وجف جاز له استعماله
ثانيا كدرا ربع به وثانيهما انقا المحال كما قال **سفي بن** اي بالاجزاء
او ما في معناها **المحال** فان لم يبق بالثلاث وجب الانقا براح
فاكثر الى ان لا يبقى الا انز لا يزيله الا الماء او صغار الخرف وسن
بعد الاثنان لم يحصل بوتر الايتار واحدة كان حصل برابعة
فيما بين غمامة لما روي الشيخان عن ابي هريرة ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال اذا استنجى احدكم فليستسج وترا وصرقة عن الوجوه
رواية ابي داود وهي قوله صلى الله عليه وسلم من استنجى فليوتر
من فعل ذلك فقد احسن ومن لا فلا حرج وفي معنى الحجر الوارد كل
جامد قال الطاهر غير محترق خشب وخرق منسج وخرق القطن به
كالخروج بالجامد والماء غير الماء الطيب وكما الورود والخل وباطام
الخمس قال ابو عمرو المنجس كما لما القليل الذي وقعت فيه نجاسة

وبالقاع

وبالقاع نحو الزجاج والقصب الاملس وغيره من المحترق مطلقا
ادري كالحبر او حتى كالعظم لما روي مسلم انه صلى الله عليه وسلم
نهى عن الاستنجاء بالعظم وقال الله زادوا حواكم اي من الحجر مطلقا
الا في اولي ولا في المسح بالحجر خصته وبه لا تناط بالمعاصي
واما مطعوم البهايم كالحشيش فيجوز والمطعوم من اول الارض
يعتبر فيه الاغلب فان استويا فوجهاك بها على ثبوت الربا
فيه والاصح الثبوت قاله لما ورد في الرقيا في استنجاء بالماء مع
انه مطعوم لانه يدفع الخمس عن نفسه بخلاف غيره واما النقا
والغواكه ففيها تفصيل ذكرته في شرح المنهاج وغيره ومن المحترق
ما كتب عليه اسم معظوم او علم حديث وفقه قال في المهمات
ولا بد من تقييد العلم بالمحترق سواء كان شرعية اكله ام لا
لحساب ونحو وطب وعروض فانها تنفع في العلوم الشرعية ما
غير المحترق كفلسفة ومنطق مشتمل عليه اكله قال بعض المتأخرين
فلا آثار المشتمل عليها فلا يجوز وعلى هذا التفصيل محل طلاق
من جوزه وجوز القاضى بوزن التوراة والنجيل وهو محمول
على ما علم تبدل منه ما وخر الا عن اسم الله تعالى ونحوه والحق مما
فيه علم محترق جاز له المنقذ له دون المنقذ عنه بخلاف جامد
المصروف فانه يقتضي الاستنجاء بمطاعما بشرط الاستنجاء بالحجر
وبالحق به لان الحجر لا يخرج من الخارج الخمس فان جف تعين
لما علم بوزن ثانيا بعد جفاف بوله الاول ووصل الى ما وصل
اليه الاول كفي فيه الحجر وحكم الغايط المايح كالبول في ذلك فيما
تقدم وان لا يتقلد عن المحال الذي اصابه عند مزوجه واستقر
فيه وان لا يطهر اليه اجنبى نجسا ان اوطاه رطبا ولو بدلا حجر

Copyrighted material

لما لحاق الطاهر فلا يوترق ان طر عليه ما ذكر تعين الماء غير
 البلاء يعرف المحل لا يضرب له ضروري وان يكون الخارج المذكور
 من فرج معتاد فلا يحز في الخارج من غير كالأخارج بالقصد
 ولا في منفعة تحت لمعدة ولو كان الأصلي مستحيا
 به على خلافه والقياس ولا في بول خشي مشكل وان كان الخارج
 من احد قبله لا احتمال زيادته نعم ان كان له آلة فقط لا تشبه
 آلة الرجال ولا آلة النساء الحز فيهما ولا في بول شيب يثقته
 دخل مدخل الذكر لا تشاء عن فخره بخلاف البكر لان البكر
 تمنع نزول البول مدخل الذكر ولا في بول لا قلف اذا وصل البول
 الى الجمدة ويحز في دم حيض او نفاس وفايدته فيمن انقطع
 ونجس عن استعمال الماء فاستنجت بالحجر ثم تمت لخوض
 فانها تصلح ولا اعادة عليه ما ولو ندر الخارج كالدم والودي
 والمذي او انقشر فوق عادة فوق الناس وقيل عادة نفسه ولم
 يجاوز في الغائط صفحته وهي ما انضم من الايبين عند القيام
 وفي البول حشفته وهي ما فوق المختار او قدرها من مقطوعها
 كما قاله الاسنوي جاز الحج وما في معناه اما النادر فلان انقضاء
 الخارج الى معتاد ونادر مما يتكرر بعسر البحث عنه فان شرب
 الحكم بالخرج واما المنقشر فوق العادة فللعسر الاحتراز عنه ولما
 صح ان المهاجرين اكلوا التمر لما هاجر او لم يكن ذلك عادة لهم
 وهو مما يرق البطون ومن رقب بطنه انقشر ما يخرج منه ومع ذلك
 هو مؤمر بالاستنجاء بالماء وان ذلك يتعد رطوبة فيطهر الحكم
 بالصفحة والحشفة او ما يقوم مقامهما فان جاوز الخارج ما ذكر
 مع الاتصال لم يحز الحج ولا في المجاوزة في غير خرج مما تعمد به

البولي ولا يجب الاستنجاء ودور بل لا لوث لفوات مقصود
 الاستنجاء من ازالة النجاسة او تخفيفها ولكن يسمن خروجها
 من الخلاق والواجب في الاستنجاء ان يغلب على ظنه زوال
 النجاسة ولا يضرب شتم ربحها بيده فلا يدرك على رقبها على المحل
 وان حكما على يده بالنجاسة لا تشاء تحقيق ان محل الترح باطن
 الاصبع الذي كان ملاصقا للمحل لا احتمال انه في جوائبه
 فلا تنجس بالشك وان هذا المحل قد خفف فيه بالاستنجاء
 بالحجر فحفف فيه هنا فاكفى بصلية ظن زوال النجاسة **فان زاد**
المستنجي لا يقتصر على اخذ الماء اي لما والحجر **فاما فصل**
 من الاقتصار على الحجر لانه يزيل العين والارض والخلاق والحج ولا است
 من غير ما ذكر فقد نقل الماوردي وغيره الاجماع على انه لا يجب
 الاستنجاء من النور والريح قال بن الرقعة وقد عرق الاصحاب
 بين ان يكون المحل رطبا او يابس او فيل يوجب اذا كان المحل
 رطبا لم يبعد كما قيل به في رخان النجاسة وهذا مردود فقد
 قال الجرجاني ان ذلك مكروه وصرح الشيخ نصر المقدسي بتأيم
 فاعله والظاهر ما قاله الجرجاني وقال في التحيا يقول بعد فراغ
 الاستنجاء الى قطر قلبي من النفاق وحسن فرج من الغوا
وجنب قاضي الحاجة استقبال القبلة واستند بآرها
 ندبا اذا كان في غير المعدل لانه مع سائر مرتفع ثلثي ذراع تقريبا
 فالتربسته وبينه ثلثه ذراع واثقل يذراع الادنى واذا خذله
 كان في ذلك فاما حينئذ خلاق الاولي وجب مان في البناء غير
 المعد لفضاء الحاجة **وفي الصحيح** بدون الستائر المتقدرة والا
 في ذلك في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا تيمم الغائط

فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ببول ولا غائط ولكن
 شرفوا وعزوا وفيها الله صلى الله عليه وسلم فظني حاجته
 في بيت حفصة مستقبل الشام مستدبر الكعبة وعن
 جابر قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ان يستقبل القبلة
 ببول فزأنته قبل ان يقبض بعاء مستقبلها روى الترمذي
 وحسنه في الخبر الاول المفيد للحرمة على القضاء وما الحق به
 سهولة اجتناب المحاذات فيه بخلاف البناء غير المذكور مع
 الصحر فيجوز فيه ذلك كما فعله صلى الله عليه وسلم بيانا للجواز
 وان كان الاول لنا تركه كما قرأنا في المعذلة ذلك في الحرمة فيه
 ولا كراهة ولا خلاف في الاول في المجموع ويستثنى من الحرمة
 ما لو كانت الترحيم من يمين القبلة وشمالها فانها لا يحرم
 الاضروقة واذ تعارض الاول تقبال والاستدبار تعين الاستدبار
 ولا يحرم ولا يكره استقبال القبلة ولا استدبارها حال
 الاستنجاء والجماع واخراج البول في الاستدبار واستدبار
 مقيد بحالة البول والغائط وذلك مستفاد في الثلاثة **ويجتنب**
ندبا البول والغائط في الماء الزك للثبوت عن البول في حديث
 مسلم ومثله الغائط بذي يمين واليمين في ذلك الحلة كراهة وان كان
 الماء قليلا لا مكان طهره بالكثرة وفي البيت استدراة لا
 المياه بالليل ما ويالجفن اما الجاري في المجموع عن جماعة
 الكراهة في القليل منه دون الكثير اتي ولكن يكره في البيت لما
 مر ثم قال وينبغي ان يحرم في القليل مطلقا لان فيه تلاقا عليه
 وعليه غير ورد مما تقدم من التعديل وبانه مخالف للنص وسائر
 الاصحاب فهو كالا يستنجأ بحرقته ولم يقل بعد بخرمه والمن

يشكل

يشكل مما مر من انه يحرم استعمال الاثنا الخمس في الماء القليل وايجب
 بان هناك استسما لا بخلافه هنا **تنبيه** محل عدم التحريم
 اذا كان الماء له ولم يتعين عليه الطهر به بان وجد غيره اما اذا لم
 يكن له كملوك لغيره او مسيدا وله وتعين للطهارة بان دخل
 الوقت ولم يجد غيره فانه يحرم عليه فان قيل الماء العذب
 روي لانه مطعوم فلا يحل البول فيه اجيب بما تقدم ويكره
 ايضا قضاء الحاجة بقرب الماء الذي يكره قضاء وما فيه عموم
 التيمم عن البول في الموارد وصحة البول في الماء كالبول فيه **ويجتنب**
 ذلك ندبا تحت **الشجرة المثمرة** ولو كان الثمر مباحا وفي غير
 وقت الثمرة صيانة لها عن التلويث عند الوقوع فتعاقها
 النفس ولم يحرموه لان النجس غير متيقن نعم اذا لم يكن
 عليها ثمر او كان يجري عليها الماء تحتها من مطر وغيره قبل
 ان تثمر لم يكره كما لو بال تحتها ثم اورد عليه ما طهره ولا فرق
 في هذا وفي غيره مما تقدم من البول والغائط **ويجتنب**
 ذلك ندبا في **الطريق** المسلول لقوله صلى الله عليه وسلم
 اتقوا اللعائن قالوا او ما اللعائن يا رسول الله قال الذي
 يتخلف في طريق الناس او في ظلمهم تسببا بذلك في لعن الناس
 لهما كثيرا لانه ففسد بينهما بصفة المبالغة اذ اصله اللعنة
 تحول للمبالغة والمعنى اذروا سبب اللعن المذكور وخبر ابي
 داود باسناد جيد اتقوا الملا عن الثلاث البرزخ في الموارد وقارعة
 الطريق والظلم والملا عن مواضع الدفن والمورد طريق الماء والتخلف
 المقطوع وكذا البراز وهو بكسر الباء على اختياره وليس بالغائط
 البول كما صرح به في المذهب وغيره بمرأه ذلك في المواضع الثلاثة

ندى البول

وفي المجموع ظاهر كلام الاصحاب كراهته ويستغنى حرمته للاخبار
 الصحيحة والايده المسلمين انتهى والمعتد ظاهر كلام
 الاصحاب وقارعة الطريق اعلاه وقبل صدره وقيل ما يبرز
 منه اما الطريق المجهور فلا كراهة فيه ويحتمل ذلك لندبا
 في الظل للنهي عن التخلي في ظلمهم اي في الصيف ومثله مواضع
 اجتماعهم في الشمس في الشتاء وفي الثقب وهو بضم المثلثة
 المستدير النازل للنهي عنه في خبر اي داود وغيره لما يقال
 انه مسكن الجحيم ولانه قد يكون فيه حيوان ضعيف فيتأذي
 او قوي فيؤذي به او ينجسه ومثله التبر وهو بفتح السين
 والراء الشق المستطيل قال في المجموع ينبغي تحريم ذلك للنهي
 عنه الا ان يعد لذلك اي لقضاء الحاجة فلا يخرج ولا كراهة
 والمعتد ما قرأ من عدم التحريم **ولا يتكلم على البول والغايظ**
 اي يسكن حال قضاء الحاجة فلا يتكلم بذكر ولا غير اي يكرم
 له ذلك الا لضرورة كانه اذا راى في البول قد عجب لخرجه
 الرجل ان يضربان الغايظ كاستغفار عن عورتهما يتخذان
 فان الله يمقت على ذلك رواه الحاكم وصححه ومعنى ضربان
 ياتيان والمقت التبعيض وهو ان كان على المجموع فبعض وجبانه
 حكروته فلو عطس حمد الله تعالى بقلبه ولا يحرك لسانه
 بكلام اي يسمع به نفسه اذ لا يكرم الهمس ولا التثنية وقاهر
 كلامهم ان القراءة لا تخبر حينئذ وقول من انهما لا يجوز اي
 جواز مستوي الطرفين فتكره وان قال الاذرع في اللان بالمعظم
 المنع وليس ان لا ينظر اليه فرجه ولا الى الخارج منه ولا الى السماء
 ولا يعبث بيده ولا يلتفت يمينا ولا شمالا **ولا يستقبل الشمس**

هذا هو الوجه في كراهة البول
 في الصلاة والجمعة والاحتياط
 في البول والغايظ
 في الصلاة والجمعة
 في البول والغايظ
 في الصلاة والجمعة
 في البول والغايظ

عطس
 من باب
 ضرب
 ولفظ
 ام
 عط

ولا القبول او غايظ اي يكرم له ذلك **ولا يستند** وهو ما
 جري عليه بن المقر في روضه والذي نقله النووي في اصل
 الروضة عن الجمهور انه يكرم الاستقبال دون الاستدبار وقال
 في المجموع وهو الصحيح المشهور وهذا هو المعتد وان قال
 في التحقيق انه لا اصل للكرامة فالحتم باحتة وحكم استقبال
 بيت المقدس واستدبار **ولا يستند** من حكم استقبال الشمس والقمر واستد
 وليس ان يبعد عن الناس في الصبح او ما الحق بها من البنيات
 الي حيث لا يسمع للحارج منه صوت ولا يشم له ريح فان تعذر
 عليه الابعاد عنهم سئلهم الابعاد عنه كذلك ويستتر عن عيניהم
 بمرقع ثلثي ذراع فاكثر بينه وبينه ثلاثة اذرع فاقل لقوله
 صلى الله عليه وسلم من اتي الغايظ فليستتر فان لم يجد الا ان يجمع
 كشيئا من رمل فليستتر به فان الشيطان يلعب بمقاعده بني
 آدم من فعل فقد احسن ومن لا فلا حرج ويحصل السترة راحلة
 او هدة او ارخا ذيله هذا ان كان بصره او بديان لا يمكن تسقيفه
 كان جلس في وسط مكان واسع فان كان في بناء يمكن تسقيفه
 اي عادة كفي كما في اصل الروضة قال في المجموع وهذا الادب
 متفق على استحبابه ومحل اذا لم يكن ثمن لا يفضن بصره عن
 نظر عورته ممن يحرم عليه نظرها ولا وجب الاستتار وعليه
 قول النووي في شرح مسلم يجوز كشف العورة في محل الحاجة
 في الخلوة كحالة الاستسما والبول ومعاشر الزوجات باحضرة
 الناس فيحرم كشفها ولا يبول في موضع محل حبوب الروح وان لم
 تدرها بذا قد يجب بعد شروعه في البول فترد عليه الرشاش
 ولا في مكان صلب لما ذكر ولا يبول قايما لخبر الترمذي وغيره

بارها

ولا التمر

باسناد جيد ان عائشة رضي الله تعالى عنها قالت من حدثكم ان
النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول قايما فلا تصدقوا اي يكره
له ذلك لا لعذر فلا يكره ولا خلاف الاولي وفي الاحياء عن الاطبا
ان بولية في الحمام في الشتاء قايما خيرا من شربة دوا ولا يدخل
الحلحلا حافيا ولا مكشوقا الرأس لا لتباع ويعتمد في قضاء الحاجة
على يساره لان ذلك اسهل لخروج الخارج ويندب ان يرفع ثوبه
لقضاء الحاجة عن عورته شيئا فشيئا الا ان يخاف لتجسس ثوبه
فيرفعه بقدر حاجته ويسبله شيئا فشيئا قبل ان يقضي فاما
ولا يستنجي بما في مجلسه ان لم يكن معه ذلك اي يكره له ذلك
ليلا يعود عليه اثر شاش فينجسه بخلاف المستنجي بالحجر والمعد
لذلك المشقة في المعد لذلك ولقد العلة في الاستنجاء بالحجر
ويكره ان يقول في المغتسل لقوله صلى الله عليه وسلم لا ينون
احكمكم في مسجتي ثم يتوضئ فيه فان غامته الوكسوا من منة ومجمله
اذا لم يكن ثم منفذ ينفذ منه البول والماء وعند من فخر محترما
له قال لا ذرعي وينبغي ان يحرم عند قبور الانبياء وتشهد الكرامة
عند قبور الاولياء والشهداء قال والظاهر مخيم بين القبور
المتكررة بنشها لا ختلاط ترابها باجر الميت انتهى وهو حسن ويكره
البول على مطعوم وعظم وفبر وفي مسجد ولو في انا ولا يسلم على
احد وان سلم عليه ولا يرك ولا يطير لقعود من غير حاجة وينبغي
لمريد الخلا في الصلوات والبنيات ان يستعمل ويسر راسه ولو حمة
ويجي ما فيه ذكر الله تعالى ورأسه وكل اسم معظم فان دخل
مخاتمه عليه شي مكتوب من ذلك ادرك الي باطن كفه ومنه كفه
عليه ويهيئ الة الاستنجاء من ماء او حجر ويقترب من حوله احدا

ار لا تصدقوا انه عاذرة
فلا يتاوانه ان
سبابة قوم اي
كناسة قوم فبال
عليها قايما

او يكره سبوت

من هنا حواش

في البنين وقبل جلوسه في الصلوة القضاء حاجته لبسم الله
اليسرى في اعوذ بك من الخبث والخبائث ويدخل رجله اليسرى
ويرافع ثوبه حالة قعوده ويجعل مقعده متوسطا للعينين
ويعتمد على رجله اليسرى ما يلا يحسبه لا يسر ويقيم عرقوب
رجله اليمنى ويتكى على مقدمها ويظهر صدره ولا يخرج يمينه
ويسارم وخلفه وامامه ولا ينظر الى السماء ولا الى ما يخرج منه
الا الضرورة واذا عطس داخل الخلا حمد الله تعالى بقلبه سرا
واعاده اذا خرج جهر واذا سمع الاذان كذلك والمجامع في جميع ذلك
كذلك واذا راي شيئا يروعه داخل الخلا ليلا اذا خاف يستنج
جعل انا عند مرقد له لا يقول فيه ولا يفيض عينيه داخل الخلا
ولا يعبث بيده ولا يقلب خاتمه مرة بعد اخرى ولا يضع يده
على صدره ولا يجعل راسه بينهما ولا يضع راسه على منكبيه
ولا يضع يده اليسرى على اليمنى ولا يستند الى جدار وغيره من
غير حاجة ولا يقتل قملة ولا يتبرق في بوله ولا على ما يخرج منه
من العذرة ولا يخط ولا يستنك على راسه خلاية ولا يجلس معه
الماء يسارم الى الخلا ولا ينظر فرجه بالارض داخل الخلا من غير
ضرورة ولا ياكل ولا يشرب داخل الخلا ولا يستذكر يمينه
وهو يقول ولا يمسح في الخلا بيمينه الا الضرورة ويمسك ذكره
عند البول بين اصبعيه السبابة والوسطى من يده اليسرى له
حتى ينقطع البول ولا يقول قايما بالاعذر فان بال قايما الضرورة
فرج قدميه وضمت احدي قدميه الى الاخرى وتضم امرأة اطراف رجليها
بعضها الى بعض واذا انقطع الخارج اعتمد على قدميه مستويا
وامرجه بدنه قليلا واستبرأ بفتح ونحوه ويمسك الذكر

وقف على مندوبي

من مجامع العروق يجعل سبابة حنة وابها مة فوقه وسمها
 على رأس ذكره برقوق يفعل ذلك ثلاثا ويكثره بالظن ثلاثا
 ثم يغسل يده اليسرى ويغسل بها قبله ويواصل الصب
 حتى ينقي ثم يغسل يده اليمنى ويغسل بها خلفه والوسطى مع
 شاهدة وينصرم ويواصل الصب حتى يغلب على ظنه زوال
 الخجاسة وان رآه الشيطان بعد الاستنجاء رتب قليلا بعده
 على فرجه او داخل سراويله او على ثوبه محاذات ذكره ولا يستنجي
 بالثاني موضع ان خاف ترشيشا ولا ينتقل في المراحض واذ اتي
 استنجى باليمين ذكره بيمينه واليمين بيمينه ويحرك يمينه حال
 الاستنجاء لا يحرك يمينه فان حركها او حركها معا كان مستنجيا
 بهما وان انشغل احد الجهر بيمينه ووضع على مؤخر الذر وجوبا
 بموضع طاهر بقرب الخجاسة ونقل الخجاسة شيئا فشيئا وهكذا
 يفعل بالثاني وبالثالث حتى ينقي ويندب ان يبدأ بالاول
 من مقدم الصفحة اليمنى ويمر الى موضع ابتداءه بعكس الثاني
 ثم الثالث على الصفحة والمسريرة وان اصرغ من الاستنجاء ذلك
 يد باثنان وتقوم وغسلها بالثاني اقتص على الماء كفاة وعمر
 والكل بحائط ووقف ومملوك لغيره ويحرم استنجاءه فيها ايضا
 ويكره في ذلك نفسه ويرجي ثوبه عند دناءه شيئا فشيئا حتى
 يتكامل قباعد ويشد سراويله قبل خروجه ويخرج برجله
 اليمنى ويقول بعد خروجه غفر الله لى من الحجج الذي اذهب
 عنى الاذى وعافانى فرغ من الحجج على الغبر وكذا في الثاني مسجد على
 الاصح ويسن ان يستبرأ من البول عند انقطاعه بخوضه ونه
 ذكر قال في المجموع والمختار ان ذلك يختلف باختلاف المناطق

وهنا اخر الزيادة